

(النظام التجاري)
نظام المحكمة التجارية
١٣٥٠هـ

نظام المحكمة التجارية (*)

النظام التجاري (**)

الباب الأول - التجارة البرية

الفصل الأول

التاجر - شروطه - صفاته - أنواعه

المادة ١ - التاجر هو من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له .

المادة ٢ - يعتبر من الأعمال التجارية كل ما هو آت :

أ - كل شراء بضاعة أو أغلال من مأكولات وغيرها لأجل بيعها بحالها أو بعد صناعة وعمل فيها .

ب - كل مقابلة أو تعهد بتوريد أشياء أو عمل يتعلق بالتجارة بالعمولة أو النقل برأ أو بحراً أو يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية ومحلات البيع بالمزايدة يعنى الحراج .

ج - كل ما يتعلق بسندات الحوالة بأنواعها أو بالصرافة والدلالة (السمسرة)

د - جميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسببين والسماسرة والصيارف والوكلاء بأنواعهم وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبانٍ ونحوها متى كان المقاول متعهداً بتوريد المؤن والادوات اللازمة لها .

هـ - كل عمل يتعلق بإنشاء سفن تجارية أو شراعية وإصلاحها أو بيعها أو شرائها في الداخل والخارج وكلما يتعلق باستئجارها أو تأجيرها أو بيع أو ابتياع آلاتها وأدواتها ولوازمها وأجرة عمالها ورواتب ملاحيتها وخدمتها وكل اقراض أو استقرار يجري على السفينة أو شحنها وكل عقود الضمانات المتعلقة بها وجميع المقاولات المتعلقة بسائر أمور التجارة البحرية .

(*) المصدر : (نظام المحكمة التجارية) ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٢ هـ .

(**) يطلق البعض على هذا النظام اسم (النظام التجاري) ، وقد صدر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥ هـ . وقد ألغيت منه المواد المتعلقة بالدفاتر التجارية ، والتحكيم ، وبعض الأحكام الأخرى ، وذلك بصدور عدة أنظمة منها : نظام الدفاتر التجارية ، ونظام التحكيم ، ونظام الشركات .

المادة ٣ - إذا باع مالك الأرض أو المزارع فيها غلتها بمعرفة أو باع مالك العقار عقاره أو اشترى أحد عقارا أو أي شيء لا لبيعها ولا اجارتها بل للاستعمال فلا يعد شيئا من ذلك عملا تجاريا كما وإن دعاوى العقارات وإيجاراتها لا تعد من الأعمال التجارية .

المادة ٤ - كل من كان رشيدا أو بلغ سن الرشد فله الحق أن يتعاطى مهنة التجارة بأنواعها .

المادة ٥ - يجب على كل تاجر أن يسلك في كل أعماله التجارية بدين وشرف فلا يرتكب غشاً ولا تدليسا ولا احتيالا ولا غبنا ولا غرراً ولا نكثاً ولا شيئا مما يخالف الدين والشرف بوجه من الوجوه وإذا فعل ذلك استحق الجزاء الرادع بمقتضى قانون العقوبات المدرج في هذا النظام .

المادة ٦ - من الواجب على كل تاجر استعمال الدفاتر الآتية :

أ - دفتر اليومية وهو الدفتر المشتمل على بيان جميع ما له وعليه من الديون يوما فيوما وبيان أعمال تجارته مما باعه واشتراه وقبله وحوله واستدانته وأدائه وقبضه ودفعه في نقود وأمتعة وأوراق مالية وتجارية وبيان المبالغ المنصرفة على منزله ومحلله شهراً فشهراً بالاجمال .

ب - دفتر الكوبية وهو الدفتر الذي يرصد فيه صور المكاتيب والكشوفات التي تصدر من محل تجارته المتعلقة بأشغاله التجارية على أن يحفظ عموم التحارير والكشوفات التي ترد إليه من هذا النوع في ملف خاص .

ج - دفتر الجرد وهو الدفتر الذي يجرّد فيه سنويا أمواله التجارية منقولة كانت أو غير منقولة ويحصر فيه كل ما له وعليه من الديون .

د - دفتر التوثيق وهو الذي يقيد فيه التاجر بيوعه ومعاملاته مع بيان الإيضاحات اللازمة ويأخذ عليه امضاء المشتري أو صاحب المعاملة توثيقاً للمعاملة وليكون حجة على المشتري عند المراجعة والاقتضاء .

المادة ٧ - يجب أن يكون كل من دفاتر اليومية والجرد والتوثيق محررات بصورة منتظمة دون أن يتخلل الصحيفة فراغ أو بياض وأن تكون خالية من العلاوات والتحشية والمسح والحك وأن تكون صحائفها مرقومة بعدد متسلسل من الابتداء إلى الانتهاء .

المادة ٨ - يجب أن تكون هذه الدفاتر قبل استعمالها مسجلة في قلم المحكمة التجارية حسب الأصول .

المادة ٩ - كل دفتر غير مستوف للشروط السالف ذكرها لا يصلح حجة أمام المحكمة التجارية في المرافعات .

المادة ١٠ - كل تاجر مسئول عن أعماله وانتظام دفاتره وأعمال المستخدمين عنده فيما يترتب فيه عقوبة تجارية ويعد التاجر شريكاً لمن ارتكبها من المستخدمين ما لم تظهر براءته بصورة جلية .

الفصل الثاني

في الشركات

المادة ١١ - الشركة عقد بين اثنين فأكثر يلتزم به تصرف مخصوص لتحصيل ربح مشروع وهي ثلاثة أنواع : شركة المفاوضة ، وشركة العنان ، وشركة المضاربة

المادة ١٢ - شركة المفاوضة المعبر عنها بشركة التضامن هي الشركة المنعقدة تحت امضاء عموم الشركاء على رأس مال معلوم متساو ويكون جميع الشركاء متضامنين متكافلين في كل التعهدات والمقاولات المدرجة في السندات التي امضاها الشركاء المأذونون في كل الأعمال التجارية .

المادة ١٣ - شركة العنان هي الشركة المنعقدة بين اثنين فأكثر على رأس مال معلوم لكل من الشركاء حصة معينة فيه ولا يتحمل الشريك ضرراً ولا خسارة زيادة على حصته من رأس المال .

المادة ١٤ - من فروع شركة العنان المساهمة وهي الشركة المنعقدة على رأس مال معلوم يقسم الى أسهم والأسهم الى حصص متساوية المبالغ من غير تسمية أصحاب الحصص ويتولى ادارتها وكلاء مختارون ويجوز تعيينهم وعزلهم ونصيبهم والمديرون هم المسئولون عن الاعمال الموكولة الى عهدتهم وليسوا بمديونين ولا كافلين تعهدات الشركة .

المادة ١٥ - شركة المضاربة هي الشركة المنعقدة على أن يكون رأس المال من طرف والعمل من الطرف الآخر لاشتراك الجميع في الربح الحاصل .

المادة ١٦ - ما عدا الشركات المذكورة آنفا توجد شركات أخرى متعارفة بين التجارة تجري فيها مقتضياتها .

المادة ١٧ - كل الشركات تقسم أرباحها على الوجه الذي وقع الاتفاق عليه وبين الشركاء .

الفصل الثالث

في الوكيل بالعمولة المعبر عنه بالقومسيون
والأمناء المأمورين بنقل الأشياء براً وبحراً

المادة ١٨ - الوكيل بالعمولة هو الذي يتعاطى التجارة بالوصاية والنيابة ويجري معاملاته باسمه أو بعنوان شركة ما لحساب موكله .

المادة ١٩ - كل وكيل بعمولة له الحق أن يتقدم في استيفاء جميع ما صرفه على أمتعة مرسله له من محل آخر برسم البيع لحساب موكله من نفس قيمتها اذا كانت موجودة لديه أو مودعة في مخزن الجمرك أو حملت اليه بموجب قائمة الارسالية .

المادة ٢٠ - إذا حول الوكيل أمر نقل البضاعة والأشياء المسجلة أو المرسلة له إلى غيره بغير إذن التاجر الأصلي يضمن كل ضرر يحصل بسبب ذلك . أما إذا كان التحويل إلى الوكيل الآخر من نفس التاجر أو بأذنه فلا ضمان عليه .

المادة ٢١ - يجب على كل وكيل وأمين أن يقيّد بدفتر اليومية جنس ومقدار وأثمان البضائع المأمور بنقلها بحراً أو براً .

المادة ٢٢ - يجب على الوكيل والأمين حين إرسال البضاعة أن يرفق بها قائمة الإرسالية أي كشفاً مستوفياً للشرائط الآتية :

المادة ٢٣ - يوضح في قائمة الإرسالية مقدار وجنس البضائع المنقولة ونوع الطرود ومهلة إيصالها مع بيان اسم وشهرة الوكيل والأمين المتعهد . بنقلها والمكاري واسم وشهرة من تسلم إليه البضاعة ومقدار أجرة النقل وكيفية التضمينات اللازمة على فرض عدم إيصالها في المهلة المعينة ويوقع عليها أعضاء المرسّل مع رقم عدد هذه القائمة وعلامة الأشياء المرسلة بحاشيتها ثم تقيّد بعينها في دفتر اليومية .

المادة ٢٤ - تلزم الوكيل والأمين والمكاري ضماناً إيصال البضائع المسجلة إليه في داخل المهلة المعينة في قائمة الإرسالية فكل ضرر ينشأ من تأخيرها يضمنه ما لم يكن المانع قاهراً يعجز عن دفعه .

المادة ٢٥ - يضمن الوكيل والأمين كل ما ضاع أو تلف من الأشياء المرسلة بعد وصولها إليه ما لم يكن في قائمة الإرسالية شرط يدفع عنه الضمان أو كان التلف والضياع بسبب يعجز الوكيل والأمين عن دفعه أما إذا كان التلف والضياع في أثناء الطريق قبل وصولها إليه فلا ضمان عليه ويتبع مقتضى التعهدات والمقاولات الواقعة بينهم في هذا الشأن .

المادة ٢٦ - يضمن المكاري كل ما يتلف من الأشياء المرسلة معه إذا كان بتعد منه أو إهمال والا فلا ضمان عليه ، أما إذا كان التلف والضياع من مقتضى جنس الأشياء المرسلة معه كالخضروات والفواكه التي يتسارع إليها الفساد وتأخر وصولها عن المدة المعهودة لغیر داع قاهر فيضمن والا فلا ضمان عليه .

المادة ٢٧ - استلام الأشياء المرسلة مع المكاري ثم إعطائه الأجرة تماماً أو باقيا يعد بعد ذلك اعترافاً باستلام الأشياء تامة سليمة فلا تسمع دعواه على المكاري بما يناقض ذلك أما قبل تحقق هذا الاعتراف فيحق له إقامة الدعوى ثلاثة أشهر إن كان التلف أو الضياع في المملكة الحجازية أو داخل سنة قمريّة إن كان التلف أو الضياع في خارجها وبعد مضي المهلتين لا تسمع الدعوى .

المادة ٢٨ - المهلتان المذكورتان في المادة ٢٧ يعتبر ابتداءها من تاريخ استلام الأشياء أو آخر دفعة منها وإذا ظهر أن التلف أو الضياع حصل عن حيلة أو خيانة من نفس المكاري فتقام الدعوى في أي وقت كان ولا يمنع سماعها مرور المهلتين المذكورتين .

المادة ٢٩ - أن الشروط والاحكام المبينة في هذا الفصل مرعية الاجراء والتطبيق على رؤساء السفن ومديري شركات السيارات وعجلات الكراء والمخرجين وأصحاب الجمال وسائر الذين ينقلون البضائع على الاطلاق .

الفصل الرابع

في الدلائن المخبر عنهم بالسماصرة

- المادة ٣٠ - الدلال : هو من يتوسط بين البائع والمشتري لاقيم البيع باجرة .
- المادة ٣١ - يتبع فيما للدلال من الحقوق وفيما عليه من الواجبات وفيما يستحقه من الاجرة العرف المطرد والعادة .
- المادة ٣٢ - يجب على كل دلال يتعاطى الدلالة في البضائع التجارية بين التجار أن يتخذ له دفتر يومية يقيد فيه أعماله بعد اتمامه يوما فيوما بصورة واضحة مع بيان اسم البائع والمشتري وتاريخ العقد ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها مع بيان جميع شروط العمل بيانا صحيحا من غير تخلل بياض في الدفتر ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا كتابة بين السطور .
- المادة ٣٣ - يجب على الدلائن أن يقدموا دفاترهم مع ما يلزم من الايضاحات إذا طلبت منهم المحكمة التجارية وليس لهم حق الامتناع بوجه من الوجوه .
- المادة ٣٤ - اذا بيعت بضاعة بواسطة دلال على أنموذج أي عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لعرفتها بدون اشتباه .

الفصل الخامس

في الصيارف

- المادة ٣٥ - الصراف : هو من يتعاطى مهنة تبديل العملة نقودا وأوراقا نقدية
- المادة ٣٦ - لا يجوز لأي شخص أن يفتح دكانا أو محلا للصرافة ما لم يستحصل على رخصة من المحكمة التجارية .
- المادة ٣٧ - يجب على من أراد أن يفتح محلا للصرافة أن يقدم طلبا الى رئيس الحكومة في البلدة لاجراء التحقيقات الكافلة بواسطة دائرة البلدية وجماعة الصيارف وبعد اعطائه كفيلا اعتباريا وتصديق الكفالة من كاتب العدل يجري تسجيل اسمه في قلم المحكمة التجارية وتعطى له رخصة .
- المادة ٣٨ - لجماعة الصيارفة رئيس في كل بلدة يعين بطريق الانتخاب منهم في المحكمة التجارية ويعرض نتيجة الانتخاب من طرف المحكمة لرئيس حكومة البلدة لتعيين المستحق .

المادة ٣٩ - يجب على كل صراف أن يتخذ له دفترًا مختومًا من مجلس التجارة مقسومًا إلى حقلين (من وإلى) لتدوين كل مقبوض ومدفوع موافقًا لشروط المادة ٧ من هذا النظام .

المادة ٤٠ - يجب على الصراف أن لا يقبل ولا يدفع نقودًا مبرودة أو ناقصة عن وزنها ولا زائفة .

المادة ٤١ - كل صراف مسئول عن أعماله وانتظام دفاتره وأعمال الأشخاص المستخدمين عنده مما تترتب فيها عقوبة بمقتضى فصل العقوبات :

أ - يجب على الطرفين أن يقرموا بكل أمر حكومي إذا بدأ للحكومة أي طلب من طريق المالية من قبيل التبديل في المسكوكات بطرق التوزيع والتساوي بين الطرفين مع مراعاة الوقت والحال .

ب - يجب على المالية أن لا تأخذ شيئًا من الطرفين بطريق التبديل الا بنقد حينما تقبض تسلم .

ج - يجب أن يكون سعر الجنيه أو الريالات بسعر ذلك اليوم الذي تريد المالية تبديل ما تريد تبديله من المسكوكات بغير زيادة ولا نقصان .

د - يجب على المالية أن لا تكلف الصرافين في كل وقت بتبديل المسكوكات وانما يكون تكليفهم حين اللزوم الضروري وبعد موافقة مجلس الوكلاء .

هـ - في البلدان التي لا يوجد فيها محكمة تجارية تقوم المجالس البلدية فيها بتطبيق المواد الخاصة بالصرافين بدلا عن المحكمة التجارية .

الفصل السادس

في السفاتج - سندات الحوالة

المعبر عنها بالبوليصة والكمبيالة المتداولة بين التجار

المادة ٤٢ - سندات الحوالة أي السفاتج التي تسحب من محل على آخر يجب أن تؤرخ ويوضح فيها المبالغ المحولة واسم الشخص المحال عليه وتاريخ ومكان الدفع ويبين فيها أنها قيمة بضاعة أو مقابل نقود أو محسوبة لحساب ما ويذكر فيها أن القيمة وصلت وإذا حرر منها عدة نسخ يذكر في كل منها عددها لتقوم الواحدة منها مقام الجميع كما أن جميعها في حكم نسخة واحدة ويضغ امضاء الساحب أو ختمه .

المادة ٤٣ - يجوز أن تسحب السفاتج على شخص وبشروط فيها الدفع في محل شخص آخر كما يجوز سحبها بأمر شخص على ذمته .

المادة ٤٤ - السفاتج المحررة على خلاف الشروط الآتفة الذكر لا تعتبر الا كسندات عادية .

المادة ٤٥ - عند حلول أجل دفع قيمة السفاتج يجب أن يكون في ذمة المحال عليه للمحيل أو للأمر بالسحب مبلغ لا يقل عن قيمة السفاتجة .

المادة ٤٦ - الشرح على السفتجة بالقبول دليل كاف على أن القابل مدين للساحب أو الأمر بالسحب بما يقابل الوفاء وعلى الساحب وحده أن يثبت في حالة الإنكار أو الامتناع عن الدفع بعد القبول أن المحال عليه كان مدينا بما يقابل الوفاء حين استحقاق الدفع فإذا لم يثبت ذلك يضمن لحامل السفتجة قيمة الحوالة تماما ولو عملت الاخطارات في مواعيدها . أما في حالة اثباته فتبرأ ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء المثبت ما لم يكن قد استعمل في منفعة .

المادة ٤٧ - إذا أفلس الساحب بعد قبول المحال عليه ولو قبل حلول أجل الدفع فلحامل السفتجة دون غيره من غرماء الساحب الحق في استلام مقابل الوفاء الذي عند المسحوب عليه وإذا أفلس المسحوب عليه بعد قبوله فإن كان مقابل الوفاء ديना في ذمته فحامل السفتجة اسوة بالغرماء وإن كان مقابل الوفاء أعيانا أو بضائع أو أوراق ذات قيمة أو مبالغ بأعيانها مودعة فله استلام ذلك ممتازا عن غيره .

المادة ٤٨ - من قبل السفتجة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله فلا يجوز له الرجوع بعد القبول .

المادة ٤٩ - يجب أن تكتب صيغة القبول بعبارة صريحة ويوضع عليها امضاء القابل أو ختمه مع التاريخ .

المادة ٥٠ - لا يجوز تعليق قبول السفتجة على شرط ما ولكن يجوز أن يكون القبول قاصرا على مقدار معين أقل من قيمة السفتجة وفي هذه الحالة يجب على الحامل أن يعمل الاخطار على الباقي .

المادة ٥١ - صاحب السفتجة والمحيلون المتناقلون لها مسئولون على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاده وملزومون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن .

المادة ٥٢ - عند امتناع قبول المحول عليه للسفتجة يحرر له الاخطار المعبر عنه (بالبروتو) من دائرة كاتب العدل ويكون كافيا لاثبات الامتناع .

المادة ٥٣ - يحق لحامل السفتجة بعد إبراز سند اخطاره المذكور أن يطالب محيله بكفيل يضمن قيمة السفتجة في الميعاد المعين ولكل من المحيلين المتناقلين هذا الحق عن التقاعد الى أن يستقر الأمر على الساحب ومن امتنع عن احضار الكفيل يلزم بدفع قيمة السفتجة ومصاريف الاخطار والرجوع .

المادة ٥٤ - يتحتم قبول السفتجة حال تقديمها في مدة لا تتجاوز أربعة وعشرين ساعة من حين التقديم فإن لم ترد لحاملها بعد أربعة وعشرين ساعة سواء قبلت أو لم تقبل كان من حجزها ضامنا لكل ضرر وخسارة تنشأ من ذلك .

المادة ٥٥ - إذا عمل الاخطار لعدم القبول يجوز قبولها من شخص آخر متوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين والمتناقلين ويكتب هذا المتوسط في نفس السفتجة وسند الاخطار مع امضاء المتوسط أو ختمه ويجب على المتوسط اعلان من توسط لأجله على الفور .

- المادة ٥٦ - جميع حقوق حامل السفتجة محفوظة له على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه وان حصل القبول من متوسط .
- المادة ٥٧ - لا يجب على المتوسط المذكور دفع قيمة السفتجة في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل الاخطار بعدم الدفع في الميعاد المحدود .
- المادة ٥٨ - السفاتج المسحوبة لدفع قيمتها حال الاطلاع يجب دفع قيمتها حال تقديمها أما اذا ذكر فيها تاريخ أو مهلة للدفع يتبع مقتضى ما حرر فيها .
- المادة ٥٩ - اذا وافق ميعاد دفع قيمة السفتجة يوم عيد من الأعياد الرسمية يجب دفعها في اليوم الذي قبله .

الفصل السابع

في تحويل السفاتج المعبر عنه بالجيرو

- المادة ٦٠ - تنتقل ملكية السفاتج من واحد لآخر بتحويلها شرحا عليها .
- المادة ٦١ - يؤرخ تحويل السفتجة ويذكر فيها أن قيمتها وصلت ويبين فيها اسم وشهرة من انتقلت تحت اذنه ويضع المخيل امضاءه أو ختمه .
- المادة ٦٢ - اذا لم يستوف تحويل السفتجة شرائطه المبينة في المادة السابقة فلا يوجب انتقال الملك بل يعد توكيلا اعتياديا في قبض قيمتها .
- المادة ٦٣ - تقديم التواريخ في التحويلات عن تاريخها الحقيقي ممنوع وان حصل بعد ذلك تزويراً .
- المادة ٦٤ - دفع قيمة السفتجة علاوة على كونه مضمونا بالقبول والتحويل يجوز ضمانه من شخص ضمانا احتياطيا ويكون ذلك بكتابه على نفس السفتجة أو في ورقة مستقلة .
- المادة ٦٥ - الضامن الاحتياطي سواء كان عن صاحب السفتجة أو محيلها يكون نظير الساحبين والمحيلين في الضمان بالوفاء على وجه التضامن مالم يوجد شرط بينهما بخلاف ذلك .
- المادة ٦٦ - يجب دفع قيمة السفتجة من نوع النقود المعينة فيها .
- المادة ٦٧ - لا يجبر حامل السفتجة على استلام قيمتها قبل ميعاد استحقاقها
- المادة ٦٨ - من دفع قيمة السفتجة قبل ميعاد استحقاقها فهو مسئول عن صحة الدفع .
- المادة ٦٩ - من دفع قيمة السفتجة في ميعاد استحقاق دفعها من غير تنبيه أو معارضة من أحد يكون دفعه صحيحا وتبرأ ذمته منها .
- المادة ٧٠ - اذا دفعت قيمة السفتجة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون دفعه صحيحا ان كانت هذه النسخة مكتوبا فيها أن الدفع بناء عليها يلغى ما عداها من النسخ .

المادة ٧١ - إذا دفعت قيمة السفتجة بناء على نسختها الثانية والثالثة أو الرابعة وهكذا من غير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحاً ولا تبرأ ذمته بالنسبة لحامل النسخة التي عليها صيغة القبول .

المادة ٧٢ - لا يقبل التمتع عن أداء قيمة السفتجة الا في حالة ضياعها أو ظهور اقلاس حاملها .

المادة ٧٣ - اذا ضاعت السفتجة التي ليس عليها صيغة القبول يحق لمستحقها أن يطالب بموجب أي نسخة منها .

المادة ٧٤ - اذا ضاعت السفتجة التي عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بموجب أي نسخة أخرى الا بعد احضار كفيل ضامن كفالة مؤقته الى ثلاث سنوات وبعد الأمر من مجلس التجارة .

المادة ٧٥ - اذا ضاعت السفتجة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكن تقديم نسخة أخرى منها يجوز لمستحقها أن يطالب لدى المحكمة التجارية بقيمة السفتجة الضائعة ويحصل عليها بأمر المحكمة بعد اثبات ملكيته لها واعطاء كفيل ضامن كفالة مؤقته الى ثلاث سنوات .

المادة ٧٦ - يحق لمالك السفتجة الضائعة أن يطالب بحيله في استحصاا نسخة أخرى وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له في استعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت اليه السفتجة منه وهكذا من محيل الى آخر الى صاحب السفتجة وجميع المضاريف التي تلزم في ذلك تكون على مالك السفتجة الذي ضاعت منه .

المادة ٧٧ - اذا عرض على حامل السفتجة بعض من قيمتها فلا يجوز له رفضه وان كان القبول شاملا لجميع القيمة والبعض المدفوع تبرأ منه ذمة الساحب والمحيلين وعلى حامل السفتجة أن يعمل الاخطار على الباقي .

المادة ٧٨ - ليس لمحكمة التجارة أن تعطي مهلة من عندها لدفع قيمة السفتجة .

فرع الوساطة في دفع قيمة السفتجة

المادة ٧٩ - يجوز لأي شخص متوسط أن يدفع قيمة السفتجة عن الساحب أو عن أحد المحيلين بعده بعد عمل الاخطار اللازم ويثبت هذا التوسط وكيفيته في نفس سند الاخطار أو ذيله .

المادة ٨٠ - كل من توسط في دفع قيمة سفتجة تنتقل اليه جميع حقوق وواجبات حاملها القانونية .

المادة ٨١ - الدفع بالتوسط ان كان عن الساحب برأت ذمة جميع المحيلين وان كان عن أحد المحيلين برئت ذمة من بعده منهم .

المادة ٨٢ - إذا تزامن عدة أشخاص على الدفع بالثوسط يقدم منهم من يترتب على دفعه براءة المستولين أكثر من غيره وإذا تقدم نفس المسحوب عليه الذي قد عمل له الاخطار يكون مقدما على غيره .

فرع فيما لحامل السفينة من الحقوق وما عليه من الواجبات

المادة ٨٣ - يجب على حامل السفينة المسحوبة من سائر بلاد الجزيرة العربية والمملكة المصرية وبلاد السودان والهند البريطانية وبلاد تركيا وسواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر إذا كانت مستحقة الدفع في المملكة الحجازية حال الاطلاع عليها أو بعد مهلة معينة أن يطالب بقبولها أو دفعها داخل ستة أشهر من تاريخها وإذا كانت مسحوبة من غير ما ذكر من البلدان فيجب عليه أن يطالب داخل سنة كاملة وعين هذه المواعيد تعتبر في السفائح المسحوبة من المملكة الحجازية المستحقة الدفع في خارجها ويسقط حق حامل السفائح على المحيلين إذا أخر الطلب عن المواعيد المذكورة في حالة حصول حرب بحرية تضاعف هذه المواعيد .

المادة ٨٤ - لا تؤثر أحكام هذه المادة السالفة على الشروط التي تقع بخلافها بين أخذ السفينة وساحبيها والمحيلين بل تعتبر الشروط وينفذ مقتضاها .

المادة ٨٥ - يجب على حامل السفينة أن يطلب دفع القيمة يوم حلول الميعاد .

المادة ٨٦ - يلزم اثبات الامتناع عن الدفع بعمل الاخطار في اليوم الثاني لميعاد الدفع وتزاد عليه مدة المسافة التي بين محل حامل السفينة ومركز تحرير الاخطار . كاتب العدل . ويستثنى من هذه المدة المقررة أيام الاعياد الرسمية .

المادة ٨٧ - حامل السفينة وإن عمل اخطارا لعدم القبول أو لمدة المسحوب عليه أو افلاسه لا يبقى من عمل اخطار آخر لعدم الدفع وإذا كتب صاحب السفينة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل الاخطار وعن مراجعات المواعيد السالفة وعن الاجراءات المتعلقة بها وإذا كتب ذلك من قبل أحد المحيلين فإنه يغنى عما ذكر بالنسبة للرجوع على الكاتب ومن بعده دون المحيلين قبله .

المادة ٨٨ - يحق لحامل السفينة بعد عمل اخطار عدم الدفع واخطار عدم القبول أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم أو بعضهم ولكل واحد من المحيلين هذا الحق بالنسبة الى من قبله وتكون هذه المطالبة بعمل الاخطار فإن لم يحصل دفع القيمة تقام الدعوى في المحكمة التجارية داخل خمسة عشر يوما من تاريخ سند استلام الاخطار وتزاد على هذه المدة مدة المسافة التي بين حامل السفينة ومجلس التجارة .

المادة ٨٩ - بعد عمل الاخطار عن السفاتج المسحوبة من المملكة الحجازية المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين في المملكة الحجازية في المواعيد الآتية :

- ١ - ثلاثة أشهر لبلاد الجزيرة العربية ومصر وتركيا وسواحل البحر الاحمر .
- ٢ - ستة أشهر لسواحل البحر الابيض المتوسط والهند البريطانية .
- ٣ - سنة كاملة لما عدا ذلك من البلدان .

المادة ٩٠ - اذا طلب حامل السفتجة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المادة السابقة .

المادة ٩١ - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدي هذه المواعيد بالنسبة لكل واحد منهم من تاريخ تقديم الدعوى عليه .

المادة ٩٢ - لا حق لحامل السفتجة على المحيلين اذا مضت المواعيد المقررة لتقديم السفتجة أو مواعيد عمل الاخطار أو مواعيد تقديم الدعوى والمطالبة فلا تسع دعواه .

المادة ٩٣ - لا حق لحامل السفتجة ومجيلها في الرجوع على الساحب اذا ثبت أن له مقابل الرضاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يبقى لحاملها حق المطالبة الا على المسحوب عليه .

المادة ٩٤ - يعود لحامل السفتجة الحق في مطالبة الساحب والمحيلين اذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة السالفة الذكر المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة السفتجة سواء كان وصولها بواسطة حساب أو بطرق المقاصة أو بوجه آخر فتسرع دعواه على من وصلت اليه حيثئذ .

المادة ٩٥ - يحق لحامل السفتجة بعد عمل اخطار عدم الدفع اضافة على ماله من الحقوق أن يحجز منقولات وديون الساحب أو القابل أو المحيل حجزاً احتياطياً بواسطة مجلس التجارة .

الفصل الثامن

في معاملة الأخطار

المادة ٩٦ - يحرر الاخطار بعدم القبول واخطار عدم الدفع بواسطة كتاب العدل حسب قانونه الخاص وحيث لا يوجد كاتب عدل فيكون ذلك من وظائف رؤساء كتاب المحكمة الشرعية .

المادة ٩٧ - يجب أن تشتمل ورقة الاخطار على صورة السفتجة حرفياً وصورة صيغة القبول (اذا كانت شريحت بالقبول) وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجب فيها من الكتابات وعلى التنبيه الرسمي بدفع القيمة .

المادة ٩٨ - لا تقوم أي ورقة محزرة من قبل التجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام سند الاخطار .

الفصل التاسع في الرجوع

المادة ٩٩ - يحق لحامل السفتجة بعد عمله الاخطار أن يسحب سفتجة جديدة على صاحب السفتجة الأصلية أو على أحد محيليه ليحصل بها على قيمتها الأصلية وعلى المصاريف التي صرفها وتسمى هذه السفتجة الجديدة (سفتجة الرجوع) .

المادة ١٠٠ - ترفع سفتجة الرجوع بقائمة حساب الرجوع المشتغل على قيمة السفتجة الأصلية وعلى بيان مصاريف الاخطار وغيره من المصاريف التي تسببت عن السفتجة الأصلية وتوضع عليها شهادة تاجرين معروفين .

المادة ١٠١ - لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع سفتجة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى أن يدفع أخيراً من الساحب .

المادة ١٠٢ - كل دعوى تتعلق بالسفاتج بأنواعها لا تسمع بعد مضي الخمس سنوات اعتباراً من تاريخ اخطار عدم الدفع أو من يوم آخر مراعاة بالمحكمة إذا لم يصدر فيها حكم أو لم يحصل اعتراف بها وإنما على المدعي عليه أن يحلف بالمحكمة التجارية يطلب المدعي تأييداً لبراءة ذمته كما أن على ورثته أن يحلفوا بطلبه .

الفصل العاشر في مواد الإفلاس

المادة ١٠٣ - المفلس من استغرقت الديون جميع أمواله فعجز عن تاديتها .
المادة ١٠٤ - الإفلاس ثلاثة أنواع ، الأول : الإفلاس الحقيقي ، الثاني :
التقصيري ، والثالث : الاحتمالي .

المادة ١٠٥ - المفلس الحقيقي : هو الذي اشتغل في صناعة التجارة على رأس مال معلوم يعتبره العرف كافياً للعمل التجاري الذي اشتغل فيه ووجدت له دفاتر منظمة ولم يبدر في مصرفه ووقع على أمواله حرق أو غرق أو خسارات ظاهرة فإذا توفرت فيه هذه الشروط يكون مفلساً حقيقياً .

المادة ١٠٦ - المفلس المقصر هو التاجر الذي يكون مبدراً في مصاريفه ولم يبين عجزه في وقته بل كتبه على غرمائه واستمر يشتغل في التجارة حتى نفذ رأس ماله وإن وجدت له دفاتر منظمة .

المادة ١٠٧ - المفلس الاحتمالي : لا يعبر عنه بمفلس الا لتوزيع موجوداته على غرمائه بل هو محتال والمحتال من استعمل ضروب الحيل والديسائس في رأس ماله أو قيد بدفائره ديوناً عليه باسم أحد آخر بصورة كاذبة أو حرر بها سندات

أو فراغ أمواله وعقاره إلى غيره بطريقة نقل الملك أو أخفى شيئاً من أمواله واشتغل في التجارة بطريق التزوير والاحتيال أو تغليل التجار على أي صورة كانت وسواء كان مبدراً أو لسم يكن مبدراً أو لم توجد له دفاتر أو وجدت وكانت غير منتظمة وأضاع حقوق العباد بتلك الصورة ، فيكون مختالاً .

المادة ١٠٨ - إعلان الإفلاس أما أن يكون يطلب من المفلس مباشرة أو يطلب من أحد غرمائه .

المادة ١٠٩ - على المفلس أن يقدم دفاتره مع سندات الديون المطلوبة له إلى المجلس مشفوعة بجدول يحتوي أصل رأس ماله اعتباراً من تاريخ اشتغاله بالتجارة إلى يوم إفلاسه وما وقع عليه من الخسارة ومصاريفه وجميع ماله وعليه . وفي الحال يجب على المجلس أن يوقفه أو يضعه تحت مراقبة الشرطة .

المادة ١١٠ - على المحكمة بعد أن تدقق الأوراق المقدمة من المفلس مع الجدول والدفاتر المذكورة في المادة السابقة والاستدعاء الذي يقدم من المفلس أو أحده غرمائه بطلب إفلاسه تقرر المحكمة الحجز عليه وإعلان إفلاسه وتعتبر تصرفاته الفعلية والقولية غير نافذة اعتباراً من تاريخ قرار الإفلاس أما إذا وقع الإفلاس على الشركة المعبر عنها بشركة المقايضة فكما تحجز كافة أموال الشركة تحجز أيضاً أموال الشركاء المتضامنين لكونهم مسئولين من جهة التضامن .

المادة ١١١ - إعلان إفلاس المفلس يكون بتحرير إعلانات من المحكمة بقدر الكفاية وتلصق بالشوارع في محل مر الناس وإن كان له معاملة في بلدة أخرى فيرسل من الإعلانات المذكورة نسخ بقدر الكفاية إلى أكبر مأمور في تلك الجهة ضمن مذكرة من الرئيس بواسطة الحكومة المحلية لتلصق تلك الإعلانات في الشوارع على الصورة المتقدمة ويعلن في الجريدة وتضرب لحاضري البلدة الموجود بها المحكمة مدة لا تزيد عن عشرة أيام وفي الخارج بالنسبة إلى بعد المسافة ووجود الوسايل على أن كل من له دين على المفلس يراجع أمين المجلس وأمناء الديانة الذين تنتخبهم المحكمة للتحقيق وقيد مطلوباتهم داخل المدة المذكورة .

المادة ١١٢ - على المحكمة أن تعين مأمور من طرفها أخذ الأعضاء ويعبر عنه بأمين المجلس وعلى الديانة أن ينتخبوا ذاتين منهم أو من وكلاء الدعاوي المعروفين بالدراية والاستقامة لدى المحكمة ويعبر عنهم أمناء الديانة وعلى المحكمة أن تبلغهم ذلك بمذكرات رسمية وتعين لهم محلاً مخصوصاً للاجتماع فيه وتحقيق مايسو للمفلس وعليه .

المادة ١١٣ - على أمين المجلس وأمناء الديانة الاهتمام في تحقيق ما على المفلس واستحصال جميع الديون المطلوبة له وإن يجروا قيدها بفرداتها بلفتة مخصوص ومن يمتنع من أداء ما عليه للمفلس من الديون ويصر على عدم تسليمها إلى أمين المجلس وأمناء الديانة يجرون محاكمته بالمحكمة سواء كان بمعرفة واحد منهم

أو بتعيين محام عنهم والمحكمة الحق في احضار المفلس واستجوابه والاستيضاح منه فيما تمس اليه الحاجة كما انه له الحق في تعيين الوكلاء والمستخدمين مع أمين المجلس وأمناء الديانة حسبما تدعو اليه الحاجة .

المادة ١١٤ - ان أمين المجلس وأمناء الديانة يتولون حجب أموال المفلس المنقولة وغير المنقولة وبيعونها بالمزاد العلني على الصورة المتقدمة في بيع الأموال المحجوزة بعد قرار من المحكمة وكما هو مندرج حجزه في فصل الحجز كذلك هو مندرج حجزه في مواد الإفلاس .

المادة ١١٥ - في أثناء هذه المعاملة والتحقيقات التفصيلية إذا طلب المفلس الذي قد أدى واجباته بمقتضى المادة (١١٣) إطلاقه من التوقيف ولم يمانع من ذلك أمين المجلس وأمناء الديانة فبعد اعطائه كفيلاً معتبراً بعدم مباحسة البلدة وبحضوره عند اللزوم تقرر المحكمة إطلاقه مؤقتاً الى ظهور النتيجة الأخيرة .

المادة ١١٦ - ان كل دائن لم يحضر في خلال المدة المذكورة في المواد السابقة لتقيد مطلوبه لدى أمين المجلس وأمناء الديانة لا يقبل منه قيد أي شيء بعد مرور تلك المدة بل له ان يقيم دعواه بالمجلس بمحضر أمناء الديانة أو وكيلهم وبعد المحاكمة تحكم المحكمة بما يظهر لديها .

المادة ١١٧ - اذا كان الدائن الغائب في خلال المدة المضروبة له راجع المجلس برقياً أو بموجب عريضة أو بواسطة وكيل عنه فوجد دينه من الديوان المتحققة بدفاتر المفلس يقيد دينه وتحفظ حصته الى حين حضوره أو نائب عنه وإذا لم يراجع في خلال تلك المدة يجري فيه حكم المادة (١١٦) .

المادة ١١٨ - يتفق على المفلس وعلى من تلزمه نفقته من موجوداته التي تحت يد أمين المجلس وأمناء الديانة اذا كان المفلس حقيقياً أو مقصراً الى أن يفرغ من قسمته .

المادة ١١٩ - ان إيجارات المسكن ومحلات التجارة وأجر الخدم والكتابة ومهر الزوجة كل ذلك من الديون الممتازة على سائر الغرماء .

المادة ١٢٠ - الوديعة التي توجد ضمن أموال المفلس مكتوب عليها اسم صاحبها تسلم له عيناً .

المادة ١٢١ - كل من يوجد بينه وبين سواه كان عقاراً أو منقولاً فيبيع الرهن المذكور ويعطى للمرتهن كامل دينه من ثمن الرهن فاذا زاد شيء بعد مطلوب المرتهن يضم الى موجودات المفلس وان نقص يرجع المرتهن بما ينقص على موجودات المفلس مع بقية الديانة بقدر ما ينقص .

المادة ١٢٢ - بعد اتمام جميع ما ذكر في المواد السابقة تجتمع أمانة المبيوعات والنقود والديون المتحصلة ويخصم منها جميع المصاريف والرسوم وما يبقى يجري توزيعه على الديانة بموجب جدول كل على قدر حصته بحساب القرامة والامضاء في ذلك الجدول من جميع الدائنين ويصدق عليه بقرار من المجلس .

- المادة ١٢٣ - الجدول المذكور يحرر على ثلاث نسخ نسخة تعطى لأمناء الديانة والثانية للمفلس والثالثة تبقى أساساً بالمحكمة .
- المادة ١٢٤ - إذا أصر أحد الديانة على عدم قبول حصته من موجودات المفلس فتحتفظ حصته بصندوق المجلس إلى حين طلبه تعطى له أو لورثته بعد موته .
- المادة ١٢٥ - إذا قدر بأن جميع الديانة تضالحو مع المفلس فيحرر بكيفية الصلح تقرير منهم مفصل به الصلح الواقع وفيما إذا كان الصلح على مبلغ معين معلوم يدفع لهم ويجري استقاط ما بقي لهم أو كان الصلح على تسليم شيء وتقسيمه الباقي وبيان أوقات التقاسيم ويقدم للمحكمة وبعد التصديق عليه من المحكمة يجري تنفيذ أحكامه حسب الأصول .
- المادة ١٢٦ - ورقة الصلح المذكورة في المادة السابقة تحرر على ثلاثة نسخ مضاة من المفلس وديانته مؤرخة بتاريخ البدء والشهر وبعد تصديقهم على ما في المادة السابقة تعطى نسخة إلى أمناء الديانة والثانية للمفلس والثالثة تبقى أساساً بقلم المحكمة .
- المادة ١٢٧ - بعد اتمام كل ما ذكر تعطى الأوراق والدفاتر وكل ما هو عائد للمفلس من معاملة الافلاس إلى المفلس ويؤخذ منه سند باستلام ذلك وعلى أمين المجلس وأمناء الديانة أن يحرروا تقريراً بذلك للمحكمة وبهذه تنتهي مأموريتهم فتقرر المحكمة رفع الخبز عن المفلس بعد ذلك إذا أقيمت دعوى على المفلس أو معارضة في أي أمر كان من أمور الافلاس يجري فصل ذلك بالمحكمة التجارية .
- المادة ١٢٨ - كل دعوى واعتراض يحصل من قبل سائر الديانة على أمين المحكمة أو على أمناء الديانة تفصل تلك الدعوى أو ذلك الاعتراض بمعرفة المحكمة على أن يجدر بالمحكمة إذا رأت لزوماً لتبديل أمين المحكمة وأمناء الديانة فلها ذلك وانتخاب بدليهم .
- المادة ١٢٩ - إذا قبل بعض الديانة الصلح الواقع ولم يقبل بعضهم سواء تساوت حصصهم أو لم تتساوى فتحتفظ حصة الممتنع عن الصلح بصندوق المحكمة وللممتنع عن الصلح حق في مطالبة المفلس بجميع حقوقه في أي وقت شاء .
- المادة ١٣٠ - لكل فرد من أفراد الديانة الحق في مطالبة ما يتبقى له بمسند توزيع موجودات المفلس على الديانة في أي وقت كان من الأوقات عند ظهور مال في يده مالم يوجد في صك المصالحة أو جدول توزيع الديون وقوع إجراء عام أو خاص بخصوص الافلاس فإذا وجد الإجراء فلا تسمع دعواه بعدئذ .
- المادة ١٣١ - أن مرور الزمن في حق المفلس يعتبر من بعد زوال الافلاس وهي خمسة عشر سنة .
- المادة ١٣٢ - يمكن للمفلس الحقيقي إذا سدد جميع ديونه الأصلية مباح المصاريف أن يعيد اعتباره التجاري .

المادة ١٣٣ - لا يعاد إلى المفلس الاحتياطي اعتباره ولا لمن حكم عليه بسرقنة أو خيانة أو إخفاء شيء من أمواله وامتنع عن تقديم حسابه بمقتضى المادة (١٠٩)
أما المفلس المقصر فيجوز إعادة اعتباره بعد أداء كافة ديونه وإجراء العقوبة عليه حسب العقوبات .

المادة ١٣٤ - يجب على طالب إعادة اعتباره أن يقدم عريضة إلى مقام النيابة العامة مرفوقة بصورة سندات المخالصة مع غرمائه لتحال إلى المحكمة التجارية للاستعلام وإجراء التحقيق وإعلان طلبه في المحل الذي أفلس فيه بالصاق إعلانات ونشرها في الجرائد ولكل من لم يدفع إليه دينه ولكل خصم ذي شأن في موضوع إعادة اعتباره أن يعارض لدى المحكمة التجارية في مدة شهرين اعتباراً من تاريخ الإعلان فإذا لم يوجد معارض داخل المدة المذكورة تقرر المحكمة إعادة اعتباره ويسجل ذلك ويعلن بالجرائد .

المادة ١٣٥ - إذا توفي التاجر قبل إعطاء القرار بإفلاسه فصلاحيته حجز تركته وتقسيمها وإثبات ديونها عائداً للمحكمة الشرعية أما إذا توفي في حالة الإفلاس فحجز تركته وبيعها من صلاحية محكمة التجارة حسبما تقدم لكون تركته مستغرقة بديونه فلا حق لورثة فيها .

الفصل الحادي عشر

في العقوبات

المادة ١٣٦ - المفلس احتيالا المنصوص عليه في المادة (١٠٧) من هذا النظام ومن ثبت أنه شريك في إخفاء أمواله وترتيب حيله يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات .

المادة ١٣٧ - المفلس تقصيرا يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنتين وكذا المفلس الحقيقي إذا امتنع عن تقديم ما ألزم به بموجب المادة (١٠٩) .

المادة ١٣٨ - كل تاجر باع شيئاً من أمواله وأموال موكله التي هي تحت تصرفه بيعاً صحيحاً ثم أعطى للمشتري سند الفسخ (السطح) باستلامه من المخزن ثم نكث عن بيعه وعارض في تسليم المبيع ولو بصورة التواطؤ مع أمين المخزن (يعنى مقدم الحوش) لزيادة سعر المبيع أو نحو ذلك من الأسباب غير الشريفة يعتبر ذلك التاجر مع الأمين الذي قد تواطأ معه قد أساء استعمال الأمانة والشرف التجاري ويلزم بتسليم المبيع عيناً وتاماً وإذا نقص من المبيع شيء يتصرف البائع يلزم بفرق السعر هذا أنه يستحق الحبس مع الأمين المتواطئ من شهر إلى ثلاثة أشهر .

المادة ١٣٩ - كل من أساء الاستعمال من التجار في احتياجات صبي معين بأن احتال عليه لأخذ وثيقة منه على أي صورة كانت سواء تضمنت استقراض دراهم واستمارة أشياء أو إعطاء أوراق أو إبراء أو اعترافاً عدا تضمنه ما يلحق الصبي من الأضرار يحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أو بغرامة نقدية من خمسين جنيهاً إلى مائة جنية .

المادة ١٤٠ - من أساء الاستعمال في سند أو ورقة فيها ختم أو امضاء أو في دفتر تجاري بتبديل كلمات أو إدخال عبارات تقضي تعهد أو إبراء على وجه الاختلاس والتزوير يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة - أو بغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنية .

المادة ١٤١ - لا يسوغ للوكيل بالعموم ولا للدلال أن يشتري من نفسه لنفسه مال موكله مالم يكن باذن المالك وإطلاعه وإذا فعل ذلك بدون ذرية صاحب المال أو المالك اختلاساً لترقي الأسعار أو نحو ذلك من الأسباب غير الشريفة يعد مختلساً ويجازى بالحبس من شهر واحد إلى سنة واحدة أو بغرامة من عشرة جنية إلى خمسين جنيهاً .

المادة ١٤٢ - كل من يحبس من التجار والدلالين أي السماسرة بأنواعهم على نشر أمور غير صحيحة بين الناس اقترافاً بقصد تشويش الأفكار لزيادة أسعار شيء من الأموال أو نقصانها يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية من عشر جنية إلى خمسين جنيهاً .

المادة ١٤٣ - كل دلال يدخل فساداً أو غشاً أو تغريباً في بيع وشراء البضائع أو يخفي الأثمان الحقيقية بالزيادة أو التوقيص يعد خائناً ويعاقب أول مرة بالحبس شهراً أو بغرامة مالية من خمس جنيهاً إلى عشرة جنيهاً وإذا تكرر ذلك يحرم من تعاطي مهنة الدلالة مع الحبس إلى سنة .

المادة ١٤٤ - كل دلال يخالف مضمون المواد ٣٢-٣٣-٣٤ يجازى بحرمانه من تعاطي مهنة الدلالة شهراً وإذا تكرر ذلك منه تضاعف المدة وبعد ثلاث مرات يحرم بالكلية .

المادة ١٤٥ - كل صراف يدفع نقوداً مبرودة أو ناقصة أو يرتكب أي نوع من أنواع الغش والاختلاس يجازى في أول مرة بإغلاق محله شهراً وإذا عاد لذلك يحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر .

المادة ١٤٦ - كل صراف يدفع أو يتعاطى نقوداً زائفة وهو يعلم بها على وجه التدليس يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة .

المادة ١٤٧ - كل تاجر يخالف مقتضى المادة (٥) يجازى بالحبس من عشرة أيام إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية من عشرة جنيهاً إلى خمسين جنيهاً على حسب مقتضى جرمته وحاله .

المادة ١٤٨ - إذا ثبتت أية حيلة أو خيانة من أحد أمناء النقل برأ أو بحراً أو أخذ أمناء البيع أو أمناء الحفظ في ائتلاف أو اضاعة البضائع المؤتمنة فضلاً عن الضمان يعاقب بالعقوبات من شهر الى ستة أشهر .

المادة ١٤٩ - من ارتكب شيئاً من أنواع الحيل بأن أظهر عقداً مباحاً يريد به محرماً بخادعة وتوسلاً الى الربا كما وباع بضاعة بشئ مؤجل ثم اشترى بنفسه أو وكيله أو بواسطة أخرى أقل من قيمة البيع نقداً أو اقترض آخر شيئاً وباعه أموال بزيادة فاحشة في القيمة بعد ذلك ربا وله رأس ماله وعدا عن ذلك يجازى بالعقوبات من ثلاثة اشهر الى سنة مع تشهيرها .

الباب الثاني - في التجارة البحرية

الفصل الأول

في حق السفائن وسائر المراكب التجارية

المادة ١٥٠ - لا يقدر حد أن يملك أو يتصرف بسفينة حاملة علماً عربياً حجازياً سواء كان بجميعها أو بحصة منها مالم يكن من تبعه الحكومة العربية الحجازية غير أنه يسوغ بيع جميع السفينة التي هي بتصرف التبعة العربية الحجازية الى الأجنبي بعد أن تسترد البراءات والأوراق التي تعين التبعية العربية الحجازية .

المادة ١٥١ - الذين هم من تبعه الدولة العربية الحجازية مأذونون بأن يتصرفوا بالسفن الأجنبية ويسافروا عليها رافعين علماً عربياً حجازياً وفقاً للشروط المختصة بالسفن العربية الحجازية انما لا يدرج في سند التملك الذي ينظمه الطرفان حين مشترى مثل هذه السفن الأجنبية شيئاً من الشروط والمقاولات يعود لمنفعة الأجنبي ومقايير لحكم المادة السابقة والا فتضبط تلك السفينة من جانب الميرى .

المادة ١٥٢ - بيع السفينة كاملة أو حصة منها سواء كان قبل سفرها أو في أثناء السفر اذا وقع في ممالك الحكومة الحجازية يجري بسند رسمي بحضور رئيس الميناء في محله واذا وقع في الممالك الأجنبية فيمواجهة بمتمسدي الحكومة العربية الحجازية واذا لم يحصل على هذه الصورة فيكون البيع كأنه لم يكن لكن اذا حصل هذا المبيع في محل من الممالك العربية ليس فيه رئيس ميناء فيجري في مجلس المدينة ، ويخير بذلك رئيس الميناء الموجود في أقرب محل لتلك المدينة وأما اذا وقع في محل من الممالك الأجنبية لم يكن به معتمد للحكومة العربية فيجري بمعرفة المأمور المخصوص بحكومة ذلك المحل بشرط أن يعطى خبر المعتمد الحكومة العربية الموجود في تلك الحكومة ليعلم الكيفية .

المادة ١٥٣ - كل أنواع السفن تعد من الأشياء المنقولة إلا أن صاحب السفينة اذا كان مديوناً بسبب تلك السفينة وباعها لشخص آخر ثالث مثل الأشياء غير المنقولة فيمكن لأصحاب المطالبين أن تضبط تلك السفينة من يد الرجل الثالث

الذي اشتراها وتبييعها وبناء على ذلك تكون السفن أمثال هذه مخصصة لوفاء ديون أصحابها وعلى الخصوص الديون التي تعد ممتازة نظاماً .

المادة ١٥٤ - الديون المبينة فيما يلي يرجع بعضها على بعض وتعد ممتازة بحسب الترتيب الآتي :-

أولاً - مصاريف الدعاوي وغيرها التي تحصل من جراء بيع السفينة وتوزيع أثمانها الحاصلة .

ثانياً - أجرة الدليل وما يؤخذ بنسبة الطونيلاته أو الكيل من رسم استكلة وخرج ورسمات المرسى والحوض .

ثالثاً - أجرة الناظر وباقي مصاريف محافظة المراكب من حين دخوله الى الميناء الى حين بيعه .

رابعاً - أجرة المخزن الموضوعة به أدوات السفينة وآلاتها أمانة .

خامساً - مصاريف محافظة السفينة وأوائلها وباقي أدواتها في أثناء سفرها الأخير وفي مدة دخولها الميناء وربطها بها .

سادساً - أجرة القيودات ومعاشيات الملاحين الذين كانوا يديرونها في سفرها الأخير .

سابعاً - الدراهم التي استقرضها القبودان في أثناء سفر السفينة الأخير وعن البضاعة التي باعها من حمولة السفينة لأجل لوازمها .

ثامناً - الدراهم الباقية ديناً الى البائع من ثمن السفينة التي لم تزل ما سافرت والدراهم التي أعطيت قرضاً وثمن الكرسيّة وباقي الأشياء وأجرة العملة المستخدمين لأجل انتشائها والدراهم الموجودة ديناً بالوقت الحاضر للخارج لأجل لوازم السفينة التي سافرت واصلاحها وأجرة العملة والقللطة ووضع القوامية والآلات والملاحين قبل خروجها الى السفر .

تاسعاً - الاستقراضات البحرية الواقعة على المركب وآلاته قبل خروجه للسفر لأجل تعميره وتبوينه وزينته وباقي احتياجاته .

عاشراً - أجرة السيكونزات المعقودة على المركب وآلاته وزينته في سفره الأخير الحادي عشر - الضمان الواجب اعطاؤه من الاضرار والخسائر عما ضاع من البضائع والأشياء التي كانت موسوقة في السفينة وفقدت ولم تسلم الى صاحبها بسبب قصصيرات الریان والملاحين ولائلاف (الأوراته) يعني ما كان من قبيل الخسائر البحرية ثمن السفينة المباعة لأجل الدين اذا كان لا يقوم بوفاء جميع الديون فحينئذ تجتمع أصحاب المطلوبات المسطرة في كل فقرة من هذه المادة وكل منهم يأخذ حصته غرامة من الثمن المذكور بنسبة مطلوبة بحيث لا يحصل عند اجراء هذا الأمر خلل مافي حكم المادة (٣١١) التي سيأتي بيانها .

المادة ١٥٥ - أمتاء الديون المحررة في المادة السابقة لا يقبل مالم يثبت على الوجه الذي سيأتي تصريحه فيما يلي :-

أولاً - مضاريف الدعاري تكون مثبتة بقوائم مفردات يصادق عليها من قبل مجلس التجارة الذي يكون حكم ضبط السفينة وبيعها .

ثانياً - أجرة الدليل ورسومات الأسكلة والمرساة والحوض يثبت بلوائح تعطى من طرف الذين أخذوها .

ثالثاً - الديون المبينة في الفقرات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة من المادة (١٥٤) تبين بقوائم مفردات يصادق عليها من طرف محكمة التجارة .

رابعاً - أجرة الملاحين ومعاشاتهم تتحقق من دفاتر النوتية التي تدون في دوائر الميناء أو في مكاتب التجارة في المحلات التي لا يوجد بها دوائر ميناء .

خامساً - الدراهم التي تستقرض وثمن الأحوال والأشياء التي تباع من حمولة السفينة لأجل لوازيمها في سفرها الأخير تبين بمضابط تنظم من طرف الريان والملاحين الموظفين تصديقاً للزوم الاستقرار .

سادساً - بيع كامل السفينة أو حصة منها يثبت بسند رسمي ينظم حسب شروط المادة (١٥٢) المسطرة أعلاه والدراهم وباقي الأشياء التي تعطي لأجل إنشاء السفينة وتزيينها وتجهيز لوازيمها وتسويتها يثبت بقوائم ولوائح تنظم نسختين من طرف صاحب المركب أيضاً ويصادق عليها من طرف الريان وتوضع نسخة منها قبل قيام المركب وحركته أو بعد ذلك بعشرة أيام على الأكثر أمانة في قلم مجلس التجارة أو المكاتب التجارية .

سابعاً - الدراهم الاستقراضات البحرية تقع قبل حركة السفينة على فلايك السفينة وآلاتها وزينتها وباقي لوازيمها تثبت بالمقاولة التي تنظم نسختين رسمياً أو فيما بين الطرفين فقط ونسخته الثانية توضع أمانة في قلم مجلس التجارة أو مكاتب التجارة بطرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخها .

ثامناً - خرج السيكورتاه ورسوماتها تبين باللوائح التي تعطى من طرف كيميالات وكالات السيكورتاه أو بقوائم الاجمال المخربة من دفاتر المنظمة .

تاسعاً - تضييمات الاضرار والخسائر التي يلزم إعطاؤه لمستأجري السفينة تتحقق بصكوك محكمة التجارة أو بأوراق قرار المميزين إذا ارتضى الطرفان أن ترى دعواها بمعرفة مميزين .

المادة ١٥٦ - امتيازات أصحاب المطالبين السالفين الذكر تفسخ ببيع السفينة حكماً حسب الشروط التي تبين في الفصل الآتي وإذا كانت السفينة بيعت على رضا ولم يحصل نوع من المخالفة أي الاعتراض من أصحاب ديون البائع وسافرت بحراً على اسم مشتريها وربيحة وخسارته هذا ما عدا الأسباب العمومية التي توجب فسخ التعديلات المعتادة إلا أنه إذا وقعت مخالفة من أحد أصحاب المطالبين توفيقاً إلى الرسوم والقاعدة المقررة نظاماً في هذا الخصوص حسب المنوال المحرر فيستفيد من ذلك الشخص المخالف فقط .

المادة ١٥٧ - من بعد سفر السفينة ثلاثين يوماً وحصول التصديق على سفرها ووصولها الى اسكلفتين كل منهما على انفراد وحرور مدة تزيد عن ستين يوماً من حين رجوعها الى المرسى التي تكون سافرت منها بدون أن تصل الى احدى الاساكل أو سافرت سافراً بعيداً يتجاوز الستين يوماً ولم يقع نوع من الطالب والادعاء من طرف أصحاب ديون البايح فتعتبر حينئذ تلك السفينة بأنها سافرت بحراً .

المادة ١٥٨ - بيع السفينة بالرضا أثناء سيرها وسفرها لا يورث خلل في حقوق أصحاب ديون البايح وامتيازاتها وبناء عليه لا يخلص السفينة ولا ثمنها من كونها رهناً الى أصحاب المطالبين وعدا عن ذلك يمكن لأصحاب المطالبين المذكورين أن يطلبوا فسخ هذا البيع والغائه مدعين بأن هذا البيع انما حصل بصورة الحيلة والدسيسة لأجل ابطال حقوقهم وامتيازاتهم .

الفصل الثاني

يتعلق بضبط السفائن وبيعها

المادة ١٥٩ - كل نوع من السفائن والمراكب البحرية يمكن أن يضبط ويباع بحكم محكمة التجارة وبموجب اعلامها ويلغى امتياز أصحاب الديون بأجراء الأصول والقواعد التالية .

المادة ١٦٠ - من بعد صدور حكم محكمة التجارة السالف الذكر واعلامها حسب استدعاء صاحب الدين الذي طلب ضبط السفينة يؤمر المديون رسمياً وبكلف في قول الأمر الى وفاة الدين أن يحصل التثبيت بضبط تلك السفينة وما لم تنر على هذا الطلب مدة أربعة وعشرون ساعة .

المادة ١٦١ - يجرى الأمر والتكليف المذكور بمعرفة الحكومة المحلية وإذا لم تكن الدراهم المطلوب ايفازها من الديون المتأثرة على السفينة فيتبلغ ذلك الى صاحب السفينة أو الى محل اقامته انما اذا كان الدين معدوداً من الديون المتأثرة على السفينة بمقتضى أحكام المادة (١٥٤) المسطرة فيما سبق فيمكن حينئذ أن تبلغ قضية الأمر والطلب الى صاحب السفينة أو الى ربانها .

المادة ١٦٢ - اذا أمكن صاحب الدين الحصول على مطلوبة في ظرف (٢٤) ساعة من قضية الأمر والتكليف الذي مر بيانه فيحصل التثبيت من طرف الحكومة بضبط السفينة توفيقاً الى الأصول والقواعد التي تبين فيما يأتي :

وهي القامور الذي يتعين خصيصاً برفق المهندس يستصحب معه شاهدين ويتوجه الى السفينة وينظم مضبطة قضية الضبط ويذكر في هذه المضبطة اسم صاحب الدين الطالب هذا الضبط وشهرته وصنفته ومحل اقامته والاعلام الذي هو أساس لاجراء المعاملة التجارية ومقدار الدراهم المطلوبة ومحل محكمة التجارة التي تطلب بيع السفينة بحضورها ومحل الإقامة الذي ينتخبه ويعينه الدائن

المرقوم في المحل التي تكون السفينة رابطة فيه واسم صاحب السفينة وربانها وشهرتها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها أما باعتبار الطونيلانة أو باعتبار الكيلة ويقيد ما خلا ذلك التصريح ما يوجد فيها من الغلايك والقوارب والآلات والأدوات والأسلحة والمهمات والتموين ويذكر أيضاً أنه قد تعين نفراً للنظارة

المادة ١٦٣ - ينبغي على الشخص الذي ضبطت السفينة أن يبلغ المديون صاحب السفينة المضبوطة إذا كان مقيماً في البلد الموجود بها محكمة تجارية التي ضبطت السفينة أو على مسافة ست ساعات منها صورة المضبوطة المذكورة بظرف ثلاثة أيام ويدعوه مع ذلك إلى الحضور للمحكمة المذكورة في ظرف المهل العادية المعينة في نظام أصول محاكمة المحكمة التجارية ليكون حاضراً على تشبثات مبيع السفينة المضبوطة ومتفرعاتها لكن إذا كان موجوداً في محل أبعد من ذلك فتعطل صورة المضبوطة وتذكره طلبه إلى ربان السفينة المذكورة وإن لم يكن الربان موجوداً فإلى من كان زكياً لصاحب السفينة أو ربانها وإذا قدر وكان صاحب السفينة ساكناً في محلات برية من الممالك العربية الحجازية فيضم زيادة على المهل المعتاد المخصوص لطلبه ودعوته يوماً لكل مسافة مرحلة من محل المحكمة إلى محل إقامته ، وإذا كان ساكناً في محل خارج عن أراضي الممالك العربية الحجازية أو في ديار أجنبية فيجزي أمر تبليغه وطلبه في ظرف المهل المبين في المادة (٤٢٣) من نظام المجلس التجاري ولدى الاقتضاء تراجع أيضاً المادة (٤٢٩) من النظام المذكور .

المادة ١٦٤ - يجزي بيع السفينة الصادر اعلام بيعها من المجلس التجاري بالزيادة العلنى بمعرفة مأمور يتعين على الوجه الآتي بيانه بعد أن ينشر ويعلن الأمر بواسطة مناد وأوراق مطبوعة وإعلانات .

المادة ١٦٥ - إذا كانت السفينة التي تضبط وتباع أكبر من مخول عشر طونيلانات يعنى أربعمائة كيلة فينشر أمر بيعها ويعلن عنه ثلاث دفعات بواسطة مناد وجرائد وإعلانات وهذا النداء والنشر والاعلان يجري مرة في كل ثمانية أيام على التوالي في أطراف المحلات التي تكون السفينة راسية بها وفي محلات اجتماع الناس والأسواق وإذا لم يكن موجوداً جرائد في ذلك المحل فتدرج في الجرائد التي تطبع في أقرب مكان لتلك الجهة .

المادة ١٦٦ - من بعد أن يجري كل من أمر النداء والاعلان يعلق في ظرف يومين أوراق على الصاري الأوسط من المركب المضبوط وعلى باب المجلس التجاري الذي طلب به ضبط المركب وبيعه وعلى مواقع المحلات التي تكون السفينة راسية بها حينما تجتمع الناس وعلى المحل الأكثر اعتباراً في شاطئ الميناء وعلى أسواق الأسواق إذا كان يوجد والا فعلى باب الحكومة .

المادة ١٦٧ - يذكر صراحة في إعلانات النداء والجرائد والأوراق التي تجري من طرف الدلال وبمعرفة اسم المدعي وشهرته وصنعتة ومحل إقامته ومقدار المبلغ الذي يطلبه والسندات الأساسية لطلب البيع ومحل المحكمة التجارية والمركز الذي انتخبه المرقوم لإقامته في محل مرسى السفينة واسم صاحب السفينة المضبوطة

وسميرته ومحل إقامته واسم السفينة وكذلك اسم القبودان أيضاً إذا كانت تجهزت أو في حالة التجهيز ومقدار حمولة السفينة باعتبار الوزن أو الكيل واسم محل مرسى السفينة أو المرساة به واسم المأمور المخصوص مع المباشرة والتمن الموضوع أساساً للمزايدة يعني المدفوع أولاً والأيام التي تجري بها نهاية المزايدة .

المادة ١٦٨ - بعد المناذرة يحصل التشبيث بالمزايدة في الأيام المبينة في الاعلانات وكذلك تجري الضمانات بمداومة المزايدة في يوم يتعين مرة في كل ثمانية أيام بعد كل مناداة من طرف مأمور البيع .

المادة ١٦٩ - ترسو مزايدة السفينة على الشخص الذي يكون يجري الضميمة في آخر مزايدة حصلت بعد الداء الثالث عندما تنقضي وتنقضي الشفعة الموقدة بحسب العادة منذ بداية المزايدة إنما إذا كان لم يعط قرار للقضية في ذلك اليوم أيضاً فيكون باستطاعة المأمور المخصوص أن يوقفها ويؤخرها تحت أمل زيادة الضم ثمانية أيام آخر مرة أو مرتين وقضية هذا التوقيف تعلن بواسطة الجرائد والاعلانات وإذا لم يحصل شيء من الضمانات في مزايدة تقع في الأيام المتأخرة على هذا الوجه يلزم حينئذ أن يرسو مزاد السفينة نهائياً على الشخص الذي تقررت عليه قبل التوقيف المذكور^(١)

المادة ١٧٠ - إذا كان أمر الضبط والبيع يجري في حق السفائن التي محمولها عشر طونيلات والشخاتير والماعونات وباقي جرومية الأسلكة الصغار فلا يبقى احتياج إلى التكاليف المبينة أعلاه بل تحصل المناذرة بمعرفة الدلال في شاطئ الميناء ثلاثة أيام متواليات فقط وإذا كان للسفينة صاري فيلصق عليه والا فعلى محل ظاهر منها وعلى باب المحكمة التجارية اعلانات تعلن بها كيفيتها ثم تباع بعد ذلك بالزاد إنما يلزم أن تكون مرت ثمانية أيام تامة منذ تبليغ قضية ضبط السفينة لحين مبيعها .

المادة ١٧١ - تنتهي مأمورية القبودان عند مبيع السفينة بالمزاد إنما إذا اقتضى الأمر إنما يحق للقبودان المرقوم الادعاء بطلب واستحصاال تضمينات الخسائر واضرار من صاحب السفينة أو كفلائه أو المتعهدين له بذلك .

المادة ١٧٢ - يجبر الأشخاص الذين عليهم مزايدة السفينة مهما كان مقدار محمولها بأن يقوا ويسلموا ثلث ثمنها المقرر للمأمور المخصوص المعين من طرف المحكمة التجارية ويقدموا كفيلاً معتبراً أيضاً من تبة الحكومة العربية الحجازية على الثلثين الباقيين وذلك بظرف أربع وعشرين ساعة اعتباراً من انتهاء مزادها والكفيل المرقوم والمشتري يكونان كافلين وضامنين بعضهما بعضاً على تسليم الثلثين المذكورين واعطائهما تماماً بمدة أحد عشر يوماً من بيع السفينة ويمكن إجبارهما أيضاً على إيفاء ذلك بواسطة الحبس كما أن السفينة لا تسلم إلى المشتري مالم يدفع ثلث ثمنها المقرر ويقدم كفيلاً بالثلثين في ظرف أربع وعشرين ساعة على الوجه المحرر أعلاه كذلك لا يعطى له العلم وخبر الذي ينظم ببيان مبيعها له

(١) أضيفت مادة جديدة برقم (١٦٩ مكرر) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢) وتاريخ ١٤٢٩/١/١٥ هـ . انظر ما صدر بشأن النظام.

بالمزاد مالم يعطى الثلثين المذكورين إذا لم يبق ثلث المقرر في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أعطى الثلث لكنه لم يقدر أن يقدم كفيلاً في الثلثين الباقيين فتوضح حينئذ السفينة مرة ثانية في المزاد وبعد ثلاثة أيام من نشر ذلك وإعلانه مرة بالمناداة والأوراق المطبوعة والإعلانات تباع بالمزاد لحساب المشتري الذي تقررت عليه قبلاً وكفلائه ثم إذا تقررت هذه المرة بتمن أنقص من تمناها المقرر سابقاً فيكون الشخص الذي تقررت عليه أولاً بالمزاد وكفلائه مجبورين أن يؤدوا هذا النقصان وما يترتب عنه من الأضرار والخسائر وما يقع من المضاريف ، إنما إذا كان أعطى الثلث قبلاً فيجسم ذلك من الضمانة المذكورة كما أنه إذا ظهرت فضلة في المبيع سواء كانت زائدة عن هذا الثلث أو عن قرار مزاد السفينة الأول فيلزم أن تعطي له .

المادة ١٧٣ - دعاوي الممانعة في مبيع حصة من السفينة المضبوطة تقدم قبل رسوم المزاد وتقيم تحريراً إلى قلم محكمة التجارة ، إنما إذا وقعت الدعاوي المذكورة فلا تجوز حينئذ إلغاء قضية البيع التي جرت بل تعتبر مثل ممانعة حصلت نظاماً كيلا تعطى الأثمان الحاصلة من ذلك إلى الشخص الذي كان سبب الضبط والمبيع .

المادة ١٧٤ - يعطى مهل ثلاثة أيام إلى الشخص الذي قدم دعوى منع المبيع أو توقيف إعطاء أثمانه الحاصلة لكي يبين أسبابه ودلائله ومعارضته في ذلك ويعطى مثل هذا المهل للدعي عليه أي الشخص الذي كان سبب الضبط والمبيع لكي يعطى الجواب أيضاً ثم يجلب الطرفان إلى محكمة التجارة حسب الاستدعاء الذي يقع لأجل رؤية الدعوى الواقعة .

المادة ١٧٥ - إذا وقع ادعاء الممانعة فيما يختص بعدم إعطاء بدل المزاد بعد أمر تقرر بظرف ثلاثة أيام فيقبل إما إذا وقع بعد ذلك فلا يقبل وإنما إذا كانت الأثمان الحاصلة هي أكثر من مطالب الأشخاص الذين سببوا الضبط والبيع فحينئذ تعتبر دعاوي الممانعة الواقعة بعد الثلاثة أيام على الوجه المقرر فيما يختص بزيادة الثمن وفضيلته فقط .

المادة ١٧٦ - أصحاب المطالبين الذين يظهرون الممانعة يجبرون أن يبرزوا سنداتهم إلى قلم محكمة التجارة وإن لم يكن فإلى المحكمة التي تكون حكمت بأمر البيع وذلك في ظرف ثلاثة أيام اعتباراً من اليوم الذي به دعوا وكلفوا إلى إثبات مطلوبهم من أصحاب المطالبين الذين سببوا الضبط والبيع أو من الشخص الذي ضبطت سفينته أو وكلائه أو وراثته وإن لم يفعلوا ذلك فلا يحسب لهم حصة إنما تقسم وتوزع الأثمان الحاصلة على من يلزم حسب الوجه الممهد قبلاً فقط .

المادة ١٧٧ - قضية توزيع الدراهم وتقسيمها على أصحاب المطالبين تجري غرامة في حق أصحاب الامتياز حسب التفاوت والترتيب المبين في المادة (١٥٥) الممهدة قبلاً وفي حق أصحاب المطالبين بحسب مطلوب كل واحد منهم أيضاً وكل واحد من أصحاب المطالبين المذكورين يدخله مطلوبة عن أصل ماله ومضاريفه أيضاً في هذا الحساب .

المادة ١٧٨ - لا يجوز ضبط السفينة المستعدة للسفر انما يمكن ضبطها لجهة الديون الواقعة لأجل السفر المستعدة له الا انه مع ذلك اذا قدمت كفيلا على اعطاء الديون المذكورة فتخلص من الضبط واستعداد السفينة للسفر يتبين بمجرد اخذ الريان أوراق مرور السفينة .

الفصل الثالث

فيما يختص بأصحاب السفائن

المادة ١٧٩ - كل صاحب سفينة يكون مسؤولاً عن حركات ربابها ومعاملاته الحقيقية يعني يكون مجبوراً على ضمان الأضرار والخسائر التي تنشأ من حركات الربان ومعاملاته وعلى ايفاء المقاولات والتعهدات التي عملها يخص سير السفينة وسفريها. ولكن اذا كانت هذه التعهدات لم تقع بأمر مخصوص به فيمكن حينئذ لصاحب السفينة أن يترك المركب وتولونه ويتخلص في كل حال من تلك التعهدات انما اذا كان ربان السفينة هو صاحبها بالاستقلال فلا يمكنه الخلاص أصلاً بترك السفينة والنولون. ولذلك اذا كان يملك السفينة بالاشتراك مع غيره من أصحاب الحصص فيكون مسئولاً شخصياً على قدر ما يصيب حصته فقط من جهة المقاولات والتعهدات التي عقدها بخصوص سير السفينة وسفريها أيضاً .

المادة ١٨٠ - أصحاب السفائن يكونون مسؤولين بقدر المبلغ الذي كانوا كفلاوه من جهة تقديم الكفالة ومن جهة ما يقع في السفائن المجيزة للحرب برخصة الحكومة في أثناء سفرها من طرف العساكر والملاحين الموجودين فيها من الجنح والجنايات والاغتصاب والغارات ولا يسألون عما زاد عن ذلك من الأمور المغايرة طالما لم يكونوا أجروها بذاتهم وبالواسطة والكفالة المذكورة تكون عبارة عن مائتي ألف قرش لأجل السفائن التي تكون عساكرها وملاحوها نحو المائة وخمسين ألفاً وأربعمئة ألف قرش أيضاً لأجل ما زاد عن ذلك .

المادة ١٨١ - صاحب السفينة يمكنه عزل الربان في كل حال حتى ولو كان مدرجاً في مقاولته معه شرط يختص بعدم إعادته وإخراجه منها وبناء على ذلك لا يحق للربان المعزول أن يطلب ضماناً ما من صاحب السفينة الذي عزله ما لم يكن بذلك مقاوله محررة على حدتها انما اذا كان الربان يعزل في محل غير المحل الذي تعين به فيكون له الحق أن يحصل المصاريف اللازمة لرجوعه الى ذلك المحل فقط .

المادة ١٨٢ - اذا كان للربان المعزول حصة في السفينة فيحق له أن يترك حصته هذه ويسترد بدلها ويستحصله ومقدار البديل المذكور وكميته يقدر بمعرفة أهل الخبرة ويجري نصب وتعيين الخبراء باتفاق الطرفين أيضاً والا فبائضام رأي محكمة التجارة .

المادة ١٨٣ - إذا لم يحصل اتفاق في مذكرات أصحاب حصص السفينة بما يختص بالتدابير اللازمة لأجل منافعها العمومية فيعطي القرار بأكثرية الآراء وهذه الأكثرية لا تكون بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين يعطون رأياً بل بالنسبة إلى آراء الذين حصصهم تزيد عن قيمة نصف المركب وإذا كانت السفينة ملك جملة أشخاص مشتركين وطلب بيعها بالمزاد بالاتفاق فيما بينهم رسمياً وتقديم أثمانها فيجري ذلك بناء على استدعاء أصحاب الحصص الذين حصصهم توازي النصف إلا إذا كان ثمة مقابلة محررة بينهما على نوع آخر .

الفصل الرابع

فيما يختص بالربانة

المادة ١٨٤ - كل ربان أو رئيس سفينة أو أي نوع كان من أنواع المراكب بحالة إدارته إلى عهده يكون مسؤولاً عن كل خطأ يفعله في أثناء مأموريته مهما كان خفيفاً ومجبوراً أيضاً على ضمان الأضرار والخسائر .

المادة ١٨٥ - يكون الربان مسؤولاً من جهة ضياع وتلف وأضرار الأشياء والبضائع التي يتعهد بتقلها ومجبوراً بأن يعطي سنداً لقبضها واستلامها وهذا السند يسمى بوليسة شحن أو سند حمولة .

المادة ١٨٦ - تدارك نوبة المركب وانتخاب جميع ملاحيه ونصبيهم وتعيين معاشاتهم وأجرتهم هو من اختصاص مأمورية الربان إنما إذا فعل ذلك في المحل الذي توجد فيه أصحاب السفينة فيكون مجبوراً بأجراء ذلك بأنفسهم رأيهم .

المادة ١٨٧ - يجبر ربان السفينة على اتخاذ دفتر يومية يعبر عنه بجرنال المركب مكتوبة أرقامه وموضوع عليها إشارة (صخ) من طرف رئيس ميناء محله والا فمن طرف أحد مأمور مجلس البلدة ومصدق بذيله من جانب رئيس الميناء ومجلس البلدة الذين مر ذكرهما ويذكر في دفتر اليومية المذكور أولاً : أحوال الهواء يومية . ثانياً : حركة المركب في تقدمه أو تأخره كل يوم . ثالثاً : درجات الطوف والعرض الذي يوجد المركب بها في كل يوم . رابعاً : الأضرار والخسائر التي تقع للمركب وحمولته وأسبابها . خامساً : التفاصيل بقدر الممكن عما يقع من التلقات أو ما يقطع ويترك من الأشياء . سادساً : الطريق التي يطررها المركب وأسباب حياته عن تلك الطريق طوعاً أو كرهاً . سابعاً : التدابير والقرارات المتخذة مجلسياً من طرف ضباط ملاحي المركب ورؤسائهم والربان سوية . ثامناً : أسماء الذين يطلق سبيلهم من ضباط ملاحي المركب والأنفار وأسباب إطلاق سبيلهم تاسعاً : بيان جميع المواد والوقوعات التي تسبب المنازعات والادعاءات فيما يتعلق بالمركب وبما يكون مشحوناً فيه مع ذكر إيرادات المركب ومصاريفه بتعامها .

المادة ١٨٨ - يجبر ربان المركب أيضاً على اتخاذ دفتر آخر صغير عدا دفتر اليومية المذكور آنفاً يسمى ليرتو يفيد فيه ما يقع الاستقراضات البحرية خاصة حسب الأصول والقاعدة المبينة في أول المادة السالفة .

المادة ١٨٩ - يكون الربان مجبوراً على كشف ومعاينة مركبه بمعرفة أهل خبرة تعين مخصصة قبل الوسق من طرف رئيس الميناء وإن لم يكن فمن طرف مجلس البلدة لأجل معرفة المهمات اللازمة الى السفينة مدة سفرها وهل هي جاهزة أم لا وهل هو في حالة يمكنه منها أن يسافر أم لا . ومضبطة هذا الكشف توضع عند رئيس الميناء أو في مجلس البلدة وتعطى ليد الربان نسختها مصادق عليها وإذا صرف أصحاب المركب النظر عن الكشف على السفينة ومعاينتها فلا يمكن للربان أن يستحصل تذكرة المرور مالم تبرز مضبطة الكشف المذكورة وإن يعبر أهل الخبرة للكشف عما يتعلق بحقوق التجارة البحرية يجري بمعرفة محكمة التجارة .

المادة ١٩٠ - يجبر الربان أن يستصحب غير الدفاتر وصورة المضبطة المحررين في المادة السالفة . أولاً : سنده البحري المشعر لمن هي السفينة أو صورته مصادق عليها . ثانياً : براءة العلم بعين البراءة التي تبين بأنه رافع علم الحكومة العربية والحجازية . ثالثاً : دفتر الملاحين . رابعاً : بواليسي الشحن مع قوندانات التولون خامساً : قائمة الحمولة المعبر عنها بالمتافيسكو . سادساً : تذكرة الجمرک وعلم وخبر الذي يبين إيفاء الرسومات اللازمة عن وسق السفينة وأنه قد أخذ منه كفالة بأن لا ينقل وسقه من الاسكيلة المشروط إرساله اليها الى اسكيلة أخرى . سابعاً : أمر اذن السفينة . ثامناً : تذكرة المحجر الصحي (الكوئيتية) . تاسعاً : نسخة واحدة من قانون التجارة البحرية .

المادة ١٩١ - الربان مجبور أن يوجد بذاته داخل السفينة منذ شروعه بالسفر لحين وصوله الى ساحل السلامة أو إحدى الموانئ الأمانة وإذا اقتضى الأمر للدخول الى ميناء أو خليج أو نهر لم يدخله قبلاً ولا أحد ملاحيه أصلاً وكان يوجد هناك أدلاء عارفين بالدخول فالربان مكلف بأن يستخدم دليلاً على حساب المركب .

المادة ١٩٢ - إذا صدر من ربان السفينة أحوال مغايرة لأحكام المواد الخمسة المذكورة آنفاً يكون مسؤولاً عن كل الأضرار التي تنجم عن ذلك سواء للسفينة أو مشحونها .

المادة ١٩٣ - كذلك الربان مسؤول عن كل أنواع الخسارات التي تصيب الأموال والأمتعة التي يكون وسقها على ظهر السفينة عن غير رضا الواسق الخطي إنما حكم هذه المادة لا يجري في حق السفائن الصغار والفلايك التي تروح وتجيء للمحلات القريبة المعروفة بالسياحة الساحلية القصيرة .

المادة ١٩٤ - لا يقدر الربان أن يتخلص من المسؤولية مالم يثبت مائعا بسببها فحجر .

المادة ١٩٥ - الربان والملاحون الذين يوجدون داخل السفينة أو في فلوكة ذاهبين إلى سفينة على أهبة السفر لا يوقفون ولا يمسكون لأجل وفاء الدين مالم يكن الدين المذكور قد وقع لأجل ذلك السفر وفي هذه الحالة أيضاً إذا قدموا كفيلاً على وفاء الدين يتخلصون من قضية الأخذ والتوقيف .

المادة ١٩٦ - لا يجوز للربان أن يباشر في المحل الموجود فيه أصحاب السفينة أو وكلائهم تعمیر السفينة ولا يشتري قلوب وحبال وغير ذلك من الأشياء اللازمة ولا أن يستقرض درهماً لحساب المركب ولا أن يؤجر السفينة ذاتها مالم يستحصل رضاهم .

المادة ١٩٧ - إذا تاجرت السفينة برضا أصحابها وامتنع بعضهم عن إعطاء ما يصيبهم من المصاريف التي تحتاج إليها لأجل تجهيزها للسفر فيخطرهم الربان رسماً ويكلفهم أن يقدموا حصصهم من هذه المصاريف ثم بعد أربع وعشرين ساعة من ذلك يمكنه أن يجري استقراضاً بحرياً لحسابهم على نسبة حصصهم في المركب برخصة من محكمة التجارة أو من مجلس البلدة في البلاد التي توجد فيها محاكم تجارية .

المادة ١٩٨ - إذا وجد لزوم لتعمير السفينة أثناء سفرها أو لشترى قلوب أو حبال أو أوائل أو تجهيزات أو غير ذلك من الأشياء اللازمة وكان لا يمكن للربان نظراً للوقت والحال وبعد محل إقامة أصحاب المراكب والوسق أن يستحصل أمراً منهم بذلك فحينئذ يمكنه أن يعطي مضبطة مضبأة ومختومة منه هو ذاته ومن معتبري الملاحين تصديقاً لهذه الاضطراب ثم يعمل بعد ذلك استقراضاً بحرياً بالرخصة من محكمة التجارة إذا كان في المسالك التي لا توجد فيها مجالس تجارية أو من معتبدى الدولة إذا كان في الديار الأجنبية أو من الحكومة المختصة في المحلات التي لا يوجد فيها معتبد ويعقد هذا الاستقراض على السفينة ومتفرعاتها وإذا قضى الأمر فعلى وسعته أيضاً ويكون ماذوناً إذا لم يمكنه إجراء ذلك بشماه أو جانب منه فله أن يرهن من بضائع الوسق بقدر ما يثبت لزومه أو أن يبيعه بالمراد وبعد ذلك يكون أصحاب السفينة أو الربان الذي هو بمنزلة وكيلهم مجبورين أن يعطوا حساب البضائع والأمتعة المباعة على الوجه المحرر عندما تصل السفينة إلى المحل المقصود حسب فئات وألوان الأمتعة التي هي من ذات الجنس والنوع هناك ، وإذا كان للسفينة مستأجر واحد أو عدة من أصحاب الوسق وكانوا متفقين جديماً فيما بينهم فيمكنهم أن يعطوا النولون المقتضى بحسب المسافة التي يكون قطعها المركب ويخرجون أموالهم وبضاعتهم منه ويمنعون بيعها ورهنها إما إذا لم يكن أصحاب الوسق متفقين على ذلك فحينئذ يجبر الذين يردون أن يخرجوا أموالهم وأمتعتهم من المركب أن يعطوا النولون الذي يصيب أمتعتهم على تمام السفر .

المادة ١٩٩ - الربان مجبور أن يرسل إلى أصحاب المركب أو وكلائهم قائمة التضمن ومحاسبة مضبأة من طرفه ببيان أسعار البضائع والأمتعة التي قد اشتراها

وشحنها لحسابهم والمبالغ التي استقرضها أو أسماء الذين استقرضوها وشهرتهم ومحل إقامتهم ويكون ذلك قبل أن يقوم من إحدى الاساكن الكائنة في الديار الاجنبية أو في خليج إحدى الممالك عائدة الى باقي سواحل الممالك العربية الحجازية فلما اذا كان الراسق في الموانئ المذكورة قد شحن من جانب القومسيونية لحساب مستأجري المركب فتحينئذ يكون الربان مجبور بأن يرسل لأصحاب المركب أو وكلائهم قائمة الحمولة بموجب سندات الشحن التي يكون أمضاها وعقدار المبالغ التي استقرضها وكميتها مع أسماء الذين اقترضوها وشهرتهم ومحل إقامتهم .

المادة ٢٠٠ - اذا أخذ الربان دراهما بلا موجب لحساب السفينة أو مأكولاتها وذخائرها وسائر قيماتها أو آلاتها أو كان رهنا أو باع من البضائع والامتنع أو الذخائر شيئا أو أدخل في الحساب بعض الاموال المعطوية ومصاريف لا أصل لها فيصبح مسئولا عن ذلك من طرف من يلزم ويكون مجبورا بالتدات على رد التدراسم التي أخذها وارجاعها وضمان الأشياء التي رهنها وبيعها ولدى الاقتضاء يجوز إقامة الدعوة ضده ليجازى بالجزاء اللازم .

المادة ٢٠١ - لا يمكن للربان أصلا أن يبيع المركب على أية حالة كانت مالم يستحصل على رخصة مخصوصة من أصحابه عندما يكون ثبت نظاما عدم قابليته للسفر وإذا فعل ذلك فالبيع يعتبر كأن لم يكن ويجبر الربان على ضمان الأضرار والخسائر ، أما قضية عدم قابلية المركب للسفر فتثبت بمصادقة أهل الخبرة الذين يعيشون لذلك ويحلفون عليه وينظم بذلك مضبطة ويمضى عليها من طرفهم ، وأما قضية تعيين الجزاء فتجرى في الممالك العربية الحجازية من طرف مجالس التجارة وإن لم تكن هذه موجودة فمن طرف مجلس البلدة ، وأما في الديار الاجنبية فمن طرف معلمي الحكومة العربية الحجازية ، وإن لم يكن موجودا فمن جانب الحكومة المحلية وإذا اقتضى الأمر لبيع المركب بداعي عدم قابليته المثبتة على الوجه المحرر ولم تستحصل رخصة أصحابه وتعليماتهم فتحينئذ تجري المزايدة عليه في السوق علنا .

المادة ٢٠٢ - الربان يكون مجبورا على اتبام السفر الذي تعهد به وإن لم يفعل فيحكم عليه بإعطاء ما يقع من مصاريف أصحاب المركب والمستأجرين وضمانه أضرارهم وخسائرهم .

المادة ٢٠٣ - الربان الذي يسافر على أن يكون شريكا بالربح الذي يحصل من الشحن لا يمكنه أن يأخذ ويعطي ويتاجر أصلا لحسابه الخاص إلا اذا عقدت مقابلة مخصوصة على نوع آخر .

المادة ٢٠٤ - البضائع والامتنع التي يشحنها الربان بالسفينة لحسابه الخاص خلافا للأحكام المحررة في المادة السابقة تضبط بحكم مجلس التجارة وقراره بلفعة جميع من يبقى من أصحاب الحصص .

المادة ٢٠٥ - لا يمكن للربان أن يترك سفينة ويستعفي أثناء السفر مهما كان حاصلا من الخطر مالم يستحصل رأي ضابطي الملاحين ومعتبريهم ، أما اذا أذن

بذلك على الوجه المخور فيكون مجبوراً عندما يترك السفينة أيضاً على أن يخلص معه المقدار الذي يمكنه من أثمان بضائع وأمتعة الواسع مع قوم اندارتو التولون وسندات الشحن وتذكرة المرور وما يماثل ذلك من جميع الأوراق المهمة والنقود الموجودة وإذا لم يخلصها فيكون مسؤولاً ذاتياً عما يضيع ويثلف منها إذا استخرجت الأشياء المذكورة من المركب حسب المتوال المخور ثم ضاعت وتلفت بنوع من المقدورات فيحشد يخلص الريان من المسؤولية .

المادة ٢٠٦ - يكلف الريان بأن يقدم في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصول المركب إلى الميناء الذي يقصده دفتر بيان (جرنال) لأجل التفتيش مع تقريره يعني اللابورت إلى المحلات المختصة المينة في المادتين المحررتين أدناه وحيشند يحصل على صورة منه مصدق عليها وبين الريان في تقريره المذكور المحل الذي سافر منه والزمان والطريق التي سلكها وما صادفه من المقدورات والاختطارات وما يكون وقع في المركب في الحركات المغيرة وحاصل الأمر كل ما حصل أثناء سفره من القضايا التي تستحق القيد .

المادة ٢٠٧ - يقدم التقرير المذكور في الممالك العربية الحجازية إلى رئيس محكمة التجارة وفي المحلات التي لا يوجد بها محكمة تجارة إلى مأمور مكتب التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها هذه أيضاً إلى رأس مأموري الحكومة المحلية وإذا أعطى المأمور التجارة وإلى الحكومة المحلية فيرسل عقب ذلك موقعا من طرفيها إلى أقرب رئيس محكمة تجارية ويوضح في كل حال ويتوقف أمانة في قلم محكمة التجارة المذكورة .

المادة ٢٠٨ - التقرير المذكور يعطى في الديار الأجنبية إلى معتمدي الحكومة العربية الحجازية وفي المحلات التي لا يوجد بها معتمدون إلى الحكومة المحلية ويستحصل الريان من طرفيها على علم وخبر موضح به تاريخ وصوله إلى ذلك المكان وقيامه منه أيضاً وحالة حمولته وأجناسها .

المادة ٢٠٩ - إذا قضت الضرورة أن يقترب الريان إلى إحدى الموانئ العربية أو الأجنبية مبتعداً أثناء سيره وسفره عن الطريق المخصوص فعليه أن يبين أسباب ذلك إلى المأمورين المبيينين في المادة (٢٠٧ و ٢٠٨) المحررتين أعلاه بحسب محله .

المادة ٢١٠ - إذا غرق المركب ونجا الريان وحده أو معه البعض من الملاحين فيكون مجبوراً عقب ذلك أن يذهب إلى المأمورين المبيينين أعلاه بحسب محلاتهم ويعطى تقريره ويصادق على ذلك التقرير بإفادة الملاحين النجيين معه ويكون له حق باستحصل صورة منه مصدق عليها .

المادة ٢١١ - تسمح أفادة الملاحين وتضبط استنظافاتهم واستنظافات الركاب إذا كان ممكناً ذلك أيضاً من طرف المأمورين المأذ ذكروهم بدون خلل في كل ما يمكن إيراد من الأدلة الموافقة للتقرير المذكور . أما التقارير التي لا يصادق عليها فلا تكون حرة بالقبول في أمر تخليص الريان المذكور من المسؤولية وإثبات دعاويه في وقت المحاكمة إلا إذا نجا من الغرق وحده في المحل الذي أعطى به تقريره وفي كل الأحوال يكون للذين يدعون عليه صلاحية لإثبات عكس المواد التي بينها .

المادة ٢١٢ - لا يمكن للربان أن يخرج بضائع في وقت ما من المراكب أصلا مالم يعط تقريره وإذا فعل فيمكن حينئذ حصول الدعاوى عليه فوق العادة مالم تكن البضائع والامتنعة في حالة ضياع وتلف سريع من جراء تهلكة أو شكت أن تقع .

المادة ٢١٣ - إذا نفذت تجهيزات المركب أثناء السفر وكان يوجد مأكولات غيرها لبعض الموجودين فيه فيكون الربان ماذونا بأن يجعلهم يقدموا المأكولات المذكورة بعد استحصال رأي معتبري الملاحين بشرط إعطاء ثمنها .

الفصل الخامس

فيما يخص جميع الملاحين الذين يستخدمون في المركب وأجرتهم

المادة ٢١٤ - شروط استخدام الربان والضباط وجميع الملاحين يصادق عليها وتثبت بدفتر الملاحين أو بالشرطيات المحررة من الطرفين انما إذا كانت المقاولات غير خطية ولم يذكر شيء مما يتعلق بها في دفتر الملاحين أصلا فتجري حينئذ تطبيق الحركة وفقا للأصول والقاعدة المعمول بها في المحل الذي أخذ الملاحون فيه للخدمة ودفتر الملاحين السالف الذكر ينظم إذا كان في الممالك العربية بمعرفة مأمور الميناء وعند عدم وجوده بمعرفة مكتب التجارة وعند عدم وجود هذا أيضا بمعرفة مجلس البلدة ، أما إذا كان في الديار الأجنبية بمعرفة معسدي الحكومة العربية أو وكلائهم وعند عدمها بمعرفة الحكومة المحلية .

المادة ٢١٥ - الربان والضباط والملاحون لا يمكنهم أن يحملوا في السفينة لحسابهم الخاص بضائع وامتعة بأي نوع كان من الاعتذار والاسباب مالم يستحصلوا رضا أصحاب السفينة أو مستأجريها إذا كانت السفينة مستأجرة لحسابهم بعد أن يدفعوا التولون أيضا وإذا خالفوا ما تقدم فيمكن أن يضبط مناسبتهم من البضائع لمنفعة من يقتضى لعين لأصحاب السفينة أو مستأجريها مالم توجد مقالة خصوصية بعكس ذلك مع أصحاب السفينة في الشق الأول ومع المستأجرين في الشق الثاني .

المادة ٢١٦ - إذا ترك أمر السفر وتعطل اجراءه قبل قيام المركب لاسباب حصلت من أصحابه أو ربانه أو مستأجريه فيعطى ضمنا إلى رؤساء الملاحين والانفار معاش شهر إذا كانوا مرتبطين بأجرة شهرية أو ربع الأجرة المشروط إذا كانوا مرتبين بسفره كاملة عدا عن أجرة الأيام التي اشتغلوا فيها بتجهئة المركب ، انما إذا كانوا أخذوا سلفا تحت حساب معاشهم أو أجرتهم فيكونوا مخيرين في ترجيح الشق الذي يختارونه وهو إما أن يقتنعوا بذلك أو أن يأخذوا معاش شهر أو ربع أجرتهم على الوجه المحرر ويخصموا ذلك منه ، وإما إذا كان ترك السفر بعد قيام السفينة فيعطى لهم عما يصيب الوقت الذي خدموا فيه من المعاشات والاجر المقدار المعطى لهم في الفقرة السابقة مضاعفا وما يقتضى لهم من مصاريف

النقل إذا لم يرسلوا بسفينة أخرى لأجل العودة إلى المحل الذي قام منه المركب غير أن مقدار الأجر والتضمينات المذكورة لا يزيد في وقت ما أصلا عن الدراهم المشروطة إعطائها في ختام السفر أما مصاريف نقل الملاحين المرتجعين فتخصص وتعطى بحسب صفة كل واحد منهم وحيلته .

المادة ٢١٧ - إذا امتنعت السفينة بأمر الحكومة قبل بداية السفر عن الدوحة إلى المحل الذي تريد الذهاب إليه والتجارة فيه أو عن اخراج البضائع والأمتعة التي استأجرت لنقلها من المملكة أو توقفت بأمر الحكومة فحينئذ يعطى ما يقتضى من الأجرة اليومية لضباط وملاحى السفينة وانقارها عن الأيام التي خدموا فيها السفينة فقط ويطلق سبيلهم .

المادة ٢١٨ - منع التجارة أو توقيف السفينة إذا وقع أثناء السفر فيعطى في حالة المنع إلى ضباط وملاحى السفينة وانقارها أجره الأيام التي خدموا بها ومصاريف عودتهم إلى محلاتهم وفي حالة التوقيف تصف الشحريات لمن كان بالشهرة أثناء مدة توقيف المركب ، أما الذين أخذوا للسفرة بتمامها فلا يعطى لهم شيء عن مدة التوقيف بل تعطى لهم حقوقهم وأجرتهم المشروطة لأجل السفر بتمامه فقط .

المادة ٢١٩ - إذا طال سفر السفينة وزيد عن قصد فحينئذ تزداد أجرة الملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها حسب الزيادة الحاصلة .

المادة ٢٢٠ - إذا تفرقت السفينة قصداً في محل أقرب من المحل المبين في سند مقابلة النولون فلا تنزل بسبب ذلك الأجرة المشروطة للملاحين المرتبطين للسفرة بتمامها .

المادة ٢٢١ - الملاحون المستخدمون على أن تكون لهم حصة من نولون السفينة أو من الربح الفى يحصل من سفرها لا يجوز أن تعطى لهم أجرة يومية أو نوع من التضمينات لأجل ترك السفرة وفسخها وتأخرها أو زيادتها بداعي سبب مجبر لكن إذا وقع ترك السفر وفسخها وتأخرها أو زيادتها من جهة أصحاب وسق السفينة فيكون للملاحين نصيب أيضا من تضمينات الاضرار والخسائر التي يحكم بإعطائها للسفينة من طرفهم بهذا السبب وهذه التضمينات إذا كان الشرط بأن يأخذ صاحب السفينة والملاحون حصة مما كان مقدارها من الربح والنولون تنوزع وتقسّم فيما بينهم قياساً لتلك الحصة ، وأما إذا وقع ترك السفرة وفسخها وتأخرها أو زيادتها من ريان المركب وأصحابه فيكونون مجبورين على أن يعطوا لكل من الملاحين بدلا عن ضرر وخسارة بمقدار مناسب حسب شروطهم ومقاولتهم .

المادة ٢٢٢ - إذا ضبطت السفينة أو صودرت أو لطمت فكسرت أو غرقت وضاع وتلف المركب وحمولته بتمامها فلا يحق لضباط الملاحين وانقارهم أن يطلبوا أدنى أجرة من جهة تلك السفرة ، وإنما إذا كان أعطى لهم قبلاً شيء من أصل أجرتهم فلا يكونون مجبورين على إرجاعه أيضا .

المادة ٢٢٣ - إذا نجس المركب أو بعض أقسامه من الفرق والتلف فيكون للملاحين المستخدمين حق بأن يستحصلوا أجرتهم من ضافي حاصلات القطع التي خلصوها وإذا كانت الحاصلات المذكورة تقوم بوفاء أجرتهم أو كان لم يتخلص شيء آخر من الامتعة فحينئذ يكون للملاحين صلاحية أن يأخذوا من تولون هذه البضائع والامتعة المخلصة ما يتبقى من أجرتهم .

المادة ٢٢٤ - ضباط الملاحين وانقارهم المستخدمون بالحصة من التولون يمكنهم أن يحصلوا معاشاتهم وأجرهم من تولون السفينة فقط قياسا الى الحصة التي يأخذها الربان والمستاجر .

المادة ٢٢٥ - الملاحون الموظفون والعاديون على أي شرط ومقاوله كان استخداهم بأن يأخذوا على حدة أجرة الأيام التي صرفوها على تخليص قطع السفينة الفارقة وما يتعلق بها من الأشياء .

المادة ٢٢٦ - كل من يمرض من الملاحين أثناء السفر أو ينقطع أو يتعطل بسواء كان بسبب خدمة المركب أو بسبب محاربة الأعداء والقرصان فله الحق أن يأخذ أجرته كما هي مقررة وعدا عن ذلك فإنه يأخذ أيضا مصاريف الطبيب والجراح مدة مرضه وجرحه وإذا بقي عاطلا فيأخذ حينئذ مع المصاريف المذكورة بالسوية مقدارا من الدراهم مناسبة تحت اسم تضييع وإذا لم يتفق الطرفان في أمر هذا التضييع فيستحصل له مقدار المبلغ الذي يتعين في مجلس التجارة ، أما مصاريف الجراح وتضييعات العطل إذا كان المرض أو الجرح أو التعطيل ناشئا عن خدمة فتعطي من تولون السفينة وإذا كان وقع ذلك في محاربة لأجل أمر محافظة السفينة فيعند تعطيلها كبيرا من الخسارات البحرية الجسيمة ويستوفى من المركب وتولونه وسقه غرامة .

المادة ٢٢٧ - الملاح المريض أو المجروح أو المعطل إذا لم يمكنه أن يداوم على السفر احترازا من الخطر والتهلكة فيكون الربان مجبورا قبل قيام السفينة بأن يخرج الملاح المرقوم من السفينة الى المستشفى أو محل آخر يمكن مداواته به وأن يقوم عند عودته بمصاريف مرضه ونفقته إذا تماشى وإذا مات فيندارك ويقوم بالمصاريف اللازمة لأجل دفنه وإذا كان الربان موجودا في الممالك العربية فيعطى جل ذلك ذراعهم كافية بمصاريف المقدار بصورة أمانة أو كفيلا يتعهد بإعطائها الى مكتب التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها نالي مأمور البلدة الكبير وإذا كان في البلاد الأجنبية فال متعمدي الحكومة العربية وفي المحل التي توجد به نالي رأس مأموري الحكومة المحلية ومع ذلك تبقى أجرة الملاح المرقوم قائمة لحين شفائه وعدا عن ذلك يعطى حساباته من اليوم الذي يكون خسر سافرا به في السفينة من أي ميناء كانت الى اليوم الذي يمكنه أن يعود الى تلك الميناء مع مصاريف طريقه أيضا .

المادة ٢٢٨ - إذا كان الملاح داخل السفينة وخارج منها برخصة وأجرى نزاعا فخرج أو مرض بسبب حركة غير لائقة منه فيعال كذلك بمصاريف السفينة على الوجه المشروح إلا أنه يمكن إقامة الدعوة على هذه المصاريف لكي تسترد منه ،

أما إذا خرج الملاح من السفينة بلا رخصة فجرح أو تعطل أو مرض بسبب نزاعه ومعارضته أو بسبب حركات غير لائقة تقع منه فتبقى حينئذ مصاريف الطبيب والجراح على حسابه وإذا اتفق أن الريان أخرجته من الخدمة فتحسب له حينئذ أجرته إلى اليوم الذي استخدم فيه فقط .

المادة ٢٢٩ - أجر الملاح الذي يتوفى في السفينة تعطى إلى ورثته على الوجه الآتي : وهو أنه إذا كان مستخدماً بالشهرية فيعطى لهم معاشه يوم وفاته وإذا كان مستخدماً على سفرة تامة وتوفى أثناء السفر وفي الميناء التي توجه إليها فتعطى لهم نصف الأجرة فقط ، أما إذا توفى حين عودته فتعطى أجرته المشروطة بالتزام ، وإذا كان مستأجراً بحصة يكون له منها ربح يحصل من السفرة أو من تولون السفينة وتوفى بعد الشروع في السفر فتعطى لهم كذلك حصته المشروطة بالتزام وعلى أي صورة كان الملاح مستخدماً وتلف في محاربة الأعداء أو القرصان حياً بسلامة السفينة ووصلت هذه بالسلامة إلى الاسكلة حينئذ يعتبر كأنه لم يمت إلا يوم وصولها وتعطى أجرته بالتزام .

المادة ٢٣٠ - الملاح الذي يؤسر وهو في السفينة لا يحق له أن يطلب شيئاً من الريان أو أصحاب السفينة أو المستأجرين لكي يعطى بدل عتقه بل يكون له حق أن يستحصل أجرته إلى اليوم الذي استؤسر فيه فقط .

المادة ٢٣١ - الملاح الذي يرسل بحراً أو براً بخدمة للسفينة إذا أسر فيكون حق أن يستحصل أجرته بتمامها وعدا عن ذلك إذا وصل المركب بالسلامة إلى الميناء فتكون له صلاحية على أن يطلب أيضاً تضمينات لأجل عتقه .

المادة ٢٣٢ - إذا كان المتوفى مرسلاً بحراً أو براً بخدمة للسفينة فيعطى التضمين المذكور من طرف أصحاب المركب فقط ، أما إذا كان مرسلاً لأجل لزوم المركب والوسق فيلزم أن تستوفى من جانب أصحاب المركب ومن جانب أصحاب الوسق أيضاً .

المادة ٢٣٣ - بدل التضمين المذكور أي العتق يكون عبارة عن ثلاثين جنيهاً ذهباً
المادة ٢٣٤ - إذا بيعت السفينة في مدة استخدام الملاحين فيكون للملاح الذي لا يرضى بمقاولة ما على نوع آخر الحق بأخذ مصاريف السفينة وأجرتها لايصاله لمحلته بالتزام .

المادة ٢٣٥ - الملاحون الموظفون والعاديون الذين يطردون من الخدمة بناء على أسباب مقبولة نظامياً أثناء السفر يكون الريان مجبوراً أن يحاسبهم على أجرتهم المشروطة ليوم طردهم فقط بحسب ما قد قطعوه من الطريق ويعطى لهم ، أما الملاحون الذين يطردون قبل بداية السفر فيعطون أجرة الأيام التي خدموا فيها ولا يلزم أن يعطوا شيئاً زيادة عن ذلك .

المادة ٢٣٦ - الأسباب التي تعتبر مقبولة نظامياً لطرد الملاحين هي أولاً : عدم قابليتهم للخدمة - ثانياً : عدم طاعتهم - ثالثاً : ادعائهم على السكر - رابعاً : المعاملة بالجبر والضرب داخل السفينة وبأقبح الأخلاق القبيحة أجمالاً التي تكون باعثاً لاختلال انتظام السفينة - خامساً : ترك السفينة والانصراف بلا إذن - سادساً : العدول عن السفر بأسباب مجبرة أو جائزة نظاماً .

المادة ٢٣٧ - كل واحد من الملاحين المقيدين في دفتر النوتية إذا أمكنه أن يثبت بأن طرده من الخدمة كان عن سبب غير مقبول نظاماً فيكون له حق بأن يرفع الدعوى على الربان طالبا التضمنين هذا إذا طرد الملاح قبل الشروع في السفر فيكون هذا التضمنين عبارة عن ثلث اجرتة التي يقدر بأنه يكتسبها من السفر وإذا وقع طرده أثناء السفر فتكون الاجرة بقدر ما كان يؤخذ لو بقي من يوم طرده ولم يطرده الى نهاية السفر ومصاريف عودته أيضا والربان المحكوم عليه بالتضمنينات المذكورة لا يكون له حق بأن يستعفيها من أصحاب السفينة بأي وجه كان ما تقدم بيانه ما لم يكن ماذونا من طرفهم في هذا الخصوص .

المادة ٢٣٨ - الملاحون الموظفون العاديون لا يمكنهم بوجه من الوجوه فيما عدا الاحوال الخمسة الآتية بيانها أن يتركوا السفينة ويستعفوا من خدمتها بعد أن يكونوا مقيدوا في دفتر الملاحين وهذه الاحوال هي :

أولا - إذا أراد الربان أن يذهب بالسفينة الى ميناء غير الميناء المشروط عليهم بالذهاب اليها قبل الشروع بالسفر الذي تعهدوا بخدمته .

ثانيا - إذا ظهرت محاربة بحرية للحكومة العربية قبل الشروع بالسفر أيضا أو كانت السفينة وصلت لأحد الموانئ، فوقع حرب بين الحكومة العربية وبين حكومة ذلك المحل المشروط توجه السفينة اليه وكان من المحتمل وقوع السفينة في تهلكة قريبة من جراء ذلك أو ضار على الميناء المقصود الذهاب اليها حصار بحري .

ثالثا - إذا كان أخذ خبر صحيح كذلك قبل الشروع في السفر أو عندما تصل السفينة الى إحدى الموانئ، بأنه يوجد في المحل الذي تقصد السفينة السفر اليه طاعون أو حمى صفراوية أو ما يعادل ذلك من الامراض ذات العدوى .

رابعا - انتقال السفينة بكاملها قبل الشروع بالسفر لأصحاب آخرين .
خامسا - وفاة الربان قبل الشروع بالسفر أو عزله من طرف أصحاب المركب .

المادة ٢٣٩ - السفينة ونولونها تعتبر في مقام رهن مخصوص لأعضاء أجرة الملاحين وتضمنياتهم مع مصاريف عودتهم .

المادة ٢٤٠ - السفينة ونولونها تعتبر كذلك في مقام الرهن للتضمنينات والاضرار والخسائر التي تترتب لأصحاب الوسق ناشئة من عدم اعتناء الملاحين للموظفين والعاديين وخطاهم انما لأصحاب السفينة الحق بأن يدعوا باسترجاع هذه التضمنينات من الربان ولهذا أيضا الحق بالادعاء على الملاحين .

الفصل السادس

فيما يختص بسندات مقاولات النولون «قوندرا تو»
يعني ايجار السفن واستئجارها

المادة ٢٤١ - كل مقاوله يعبر عنها (بقوندرا تو) نولون تختص بايجار إحدى السفن واستئجارها يعني أن تكون خطية ويبين بها أولا : اسم السفينة ومقدار

حملتها باعتبار الطوئيلاته أو الكيل وتحت راية أي دولة هي تانيا : اسم ربانها وشهرته . ثالثا : اسم المؤجر والمستأجر وشهرتهما . رابعا : المحل المعين لأجل الوسق والتفريغ ومدة ذلك ، خامسا : مقدار الاجور يعني بدل النولون وكميته ، سادسا : هل صار عقد المقاوله على جميع السفينة أو قسم منها أو على وسق معين مقداره ، سابعا : التضمينات المشروط اعطائها بسبب تأخر يقع في التفريغ .

المادة ٢٤٢ - إذا لم تتعين أيام وقوف السفينة يعني مدة وسقها وتفرغها وتخصص في مقاوله الطرفين فينظر حينئذ الى العادة الجارية في مثل ذلك والا فتكون مدة خمسة عشر يوما على التوالي عدا عن أيام التعطيل اعتبارا من اليوم الذي يبين الربان فيه استعدادا للشحن أو للتفريغ .

المادة ٢٤٣ - إذا حصلت المقاوله بأن يوسق أو يفرغ جانب من الشحن في محل والباقي في محل آخر فالمدة التي تيسر لحين ذهاب السفينة من أحدهما الى الآخر لا تحسب من المدة المشروطة لأجل الوسق والتفريغ .

المادة ٢٤٤ - إذا استؤجرت السفينة مشاهرة ولم تحصل مقاوله بنوع آخر بحضور بدل الايجار فتحسب الشهريه اعتبارا من يوم قيام السفينة وحركتها .

المادة ٢٤٥ - قبل قيام السفينة وحركتها اذا حدث ما يمنع التجارة مع المحل المشروط الذهاب اليه فتفسخ حينئذ المقاوله ولا يحق لأحد الطرفين بأن يطالب أحدهما الآخر بتضمين الضرر أما صاحب الوسق فيكون مجبرا بأن يدفع ما يحصل من المصاريف لأجل وسق بضائعه وأمتعته وتفرغها .

المادة ٢٤٦ - إذا ظهر مانع في أثناء الطريق يمنع السفينة من الدخول الى الميناء المقصوده أو اخراج وسقها اليه ولم يكن بيد الربان تعليمات بنوع آخر فيذهب حينئذ الى ميناء أخرى غير ممنوع الوصول اليها ويجري مخابرة القضية مع الواسق أو المستأجر بحسب ما تقتضيه الحالة وينتظر الجواب .

المادة ٢٤٧ - السبب المجبر الذي لا يمكن دفعه اذا امتنعت السفينة موقفا عن الخروج من الميناء فتبقى مقاوله الايجار مرعية انما لا يكون حق لأحد بأن يطلب أضرار أو خسائر بسبب تأخر هذا السفر وكذلك اذا ظهر أثناء السفر سبب مجبر كهذا فلا يستوجب فسخ مقاوله الايجار ولا يضم أيضا على بدل الايجار .

المادة ٢٤٨ - السفينة مأذونة ومخيرة في مدة التوقف الناشء عن الاسباب المجبرة المذكورة أعلاه أن تخرج منها على حسابها الخاص البضائع والامتنعة الموسوقة فيها انما بعد أن تتخلص السفينة من هذا التوقيف مجبورة على الوسق ثانية أو تعطى ما يلزم لذلك من الاجور .

المادة ٢٤٩ - السفينة وآلاتها ومعداتها مع بدل النولون وكذا الامتنعة الموسوقة هي في مقام رهن لأجل تنفيذ المقاوله المعقودة بين الطرفين .

الفصل السابع

فيما يختص بسندات الشحن - بوالس

المادة ٢٥٠ - يعتبر تنظيم سند الشحن باسم شخص مخصوص أو لأمرة أو لحاملها ويتحرر بها جنس البضائع والأشياء المشحونة ومقدارها وبيان أنواعها وأشكالها ويدرج فيها أولا : اسم المرسل وشهرته . ثانيا : اسم الشخص المرسل إليه وشهرته ومحل إقامته . ثالثا : اسم الريان وشهرته ومحل إقامته . رابعا : اسم السفينة ومقدار محمولها باعتبار الطونيلاته أو الكيل وتحت راية أي دولة هي خامسا : المحل الذي تقوم منه والمحل الذي تقصد الوصول إليه . سادسا : مقدار التولون وكذلك يتحرر على حاشيتها ماركة البضائع والأشياء المنقولة وغيرها .

المادة ٢٥١ - ينظم من كل سند من سندات الشحن أربع نسخ على الأقل تعطى أحدها للشاحن والثانية للمشحون له وواحدة إلى الريان وأخرى إلى صاحب المركب أو الذي جهزه ، ويلزم أن يمضى على هذه النسخ الأربع من طرف الشاحن والريان بظرف (٢٤) ساعة على الأكثر من شحن البضاعة وكذلك يجبر الشاحن بأن يعطى في ظرف المدة المذكورة ويسلم إلى الريان تذاكر تخلص البضائع والأشياء الموضوعة المعطاة له من جانب الجمرك .

المادة ٢٥٢ - سندات الشحن المنظمة على الوجه المحرر كما أنها تصلح للاحتجاج فيما بين جميع الأشخاص الذين لهم حصة وعلاقة في السوق كذلك تصلح أيضا للاحتجاج فيما بينهم وبين أصحاب السيكورتا أيضا إنما إذا ادعى هؤلاء فسادها تكون دعواهم مسموعة .

المادة ٢٥٣ - إذا وجد تباين فيما بين نسخ سندات شحن إحدى الوشقات فيكون الاعتبار للنسخة الموجودة في يد الريان إذا كانت بخط الواسق أو القومسيونجي أو للنسخة التي بيد الواسق أو المستلم إذا كانت بخط يد الريان .

المادة ٢٥٤ - القومسيونجي أو المستلم يكونان مجبورين بأن يعطيا بحسب طلب الريان علما وخبرا مشعرا باستلام البضائع والامتعة المدرجة في سندات الشحن أو المقاولات التولون وأن لم يعطيا ذلك فيكونان مجبورين بأن يعطيا مضاريفه ويضمنوا الأضرار والخسائر التي تترتب له بأسباب ذلك أو بسبب تأخره كذلك الريان يجبر بأن يطلب من المستلم علما وخبرا باستلام الامتعة التي سلمها له وأن لم يمكنه أخذ ذلك منه فسيحصل شهادة من الجمرك تبين بأنه أخرج تلك الامتعة من السفينة بموجب سند شحنها والا فيكون مجبورا على ضمان الأضرار والخسائر التي يمكن وقوعها من جراء ذلك .

الفصل الثامن

فيما يختص بالنولون

المادة ٢٥٥ - اجرة السفائن وسائر المراكب البحرية يقال لها (نولون) وتتقدر بنقاولات الطرفين وتثبت (قوندراتو) أو (بيوالس) سندات الشحن والنولون يمكن تعيينه على مجموع السفينة أو على موضوع معين منها ويمكن نقاوتها لأجل سفره تامة أو مدة معينة وعلى حساب الطونيلات أو الكيل أو القطار أو مقاطعة أو على مشحونات متنوعة أو على أية حال كان ذلك يلزم أن يبين في عقد المقابلة (قوندراتو النولون) ومقدار محمول السفينة باعتبار الطونيلات أو الكيل .

المادة ٢٥٦ - إذا كان النولون مقرراً على السفينة بتمامها ولم يكمل المستاجر شحنة فلا يمكن للربان أن يشحن أمتعة أخرى غيرها ما لم يستحصل بذلك رخصة وتكون اجرة سائر الامتعة التي يصير شحنها لأجل اكمال محمول السفينة عائدة الى المستاجر الذي يكون استأجرها جميعاً .

المادة ٢٥٧ - المستاجر إذا لم يشحن شيئاً مما هو في مقابلة النولون (قوندراتو) أو بظرف المدة المعينة بهذا النظام يكون للمؤجر الخيار على وجهين إذ يحق له إما أن يطلب التضمينات المشروطة في مقابلة (النولون) (قوندراتو) بسبب تأخره أو ما يقدر لذلك بمعرفة أهل الخبرة إذا لم يكن ثمة شروط ، أما أن يفسخ قوندراتو النولون ويطلب من المستاجر نصف النولون وباقى المنافع المشروطة وكذلك المستاجر إذا لم يشحن شيئاً في المدة المذكورة يمكنه أن يفسخ المقابلة قبل أن تبدأ أيام التوقيف (يعني أيام القونترا استاريا) الاستاريا معناها أيام التوقيف وهي عبارة عن أيام معينة بلا اجرة لأجل شحن السفينة وتفريغها ، أما الفواتير استاريا فهي عبارة عن أيام تظم الى أيام استاريا لقاء اجرة معينة بشرط أن يعطى مؤجر السفينة أو ربانها نصف النولون ونصف المنافع المشروطة في عقد المقابلة .

المادة ٢٥٨ - إذا شحن المستاجر بظرف المدة المعينة جانباً فقط من الامتعة التي حصلت المقابلة عليها في المقابلة النولون ولم يشحن الباقي فيكون للمؤجر لذلك حق بأن يختار وجهين فاما أن يطلب التضمينات المسطرة في الفقرة الاولى من المادة السالفة واما أن يقوم ويسافر بالمقدار الذي شحنه من الامتعة وتكون له صلاحية أن يأخذ نولونه بتمامه .

المادة ٢٥٩ - إذا شحن المستاجر أمتعة تزيد عن المقدار الذي حصل الاتفاق عليه فيجبر حينئذ بأن يعطى نولون الزيادة قياساً للاجرة المقررة في مقابلة النولون .

المادة ٢٦٠ - إذا كان مؤجر السفينة أو ربانها يزيد في قياس السفينة من أصل مقدار محمولها فيكون مجبوراً بأن ينزل التولون بحسب ما يتبين من الفرق والتفاوت ومع ذلك يعطى للمستأجر أيضاً أضراره وخسائره غير أنه إذا كان الفرق والتفاوت بين المقدار الذي أعلنه وأصل مقدار محمول السفينة ليس بأكثر من ثلاثة في المائة أو كان موافقاً للمقدار المحسّر في براءة السفينة فينصرف النظر حينئذ عن الفرق .

المادة ٢٦١ - إذا كان مؤجر السفينة المعدة لشحن بضائع مختلفة أو ربانها قد عينا مدة انتظارها لأجل الشحن ولم يقول أصحاب الوسق على مدة أخرى للانتظار فيكون مجبوراً على القيام والحركة بأول فرصة يساعد بها الطقس بعد انقضاء المدة المذكورة .

المادة ٢٦٢ - إذا أجرت السفينة لأجل مشحونات مختلفة ولم تتعين مدة الشحن يؤذن حينئذ لكل من أصحاب الوسق بأن يرجع الاستندات المضافة من الربان وإذا كان البعض منها أرسل إلى محله فيقدم عليه كفيلاً ويدفع نصف التولون المشروط عدا عن مصاريف شحن البضائع والامتنعة وتفرغها وما يكون لزم إخراجها فيها السبب من العنبر إلى الكورته وربما إلى الخارج ووضع تكرار في محلاته من سائر الامتنعة ثم يسترد بضاعته أما إذا كان شحن في السفينة مقدار ثلاثة أرباع وسبقها وطلب أكثر أصحاب الوسق رقبه فيكون الربان مجبوراً على أن يقوم للسفر في الطقس الموافق بعد ثمانية أيام من تبلغهم طلبهم له رسمياً ولا يحق لأحد من أصحاب الوسق أصلاً أن يسترد بضاعته .

المادة ٢٦٣ - إذا شحن في السفينة امتعة بدون علم المؤجر أو الربان وإطلاعهما وكان الربان ما زال في محل الشحن فعليه أن يكلف أصحاب البضائع رسمياً ليسترجعوا امتعتهم وفي هذه الحال يحق له أما أن يخرج الامتنعة إلى البر وأن يأخذ تولون بحسب أقل قيمة على مثل ذلك الجنس في ذلك المحل إنما إذا علم وجود المتاع المذكور في السفينة بعد قيام أو سفرها فقط فلا يؤذن حينئذ له بأن يخرجها إلى محل آخر غير المحل المرسل إليه وإنما يحق له بأن يستحصل التولون بحسب الفئات المار ذكرها .

المادة ٢٦٤ - الواسق الذي يرد بضاعة أثناء السفر يكون مجبوراً بأن يعطى تولونها بتمامه وجميع ما يقع من المصاريف بسبب تفرغها إنما إذا تم إرجاعها على ذلك الوجه بسبب من الربان وعن خطأ منه فلا يكون للمذكور حق بوجه ما أن يستحصل التولون بل يضمن أيضاً ما يقع من المصاريف وإذا اقتضى الأمر يضمن أيضاً ما يترتب من الضرر والخسائر بسبب عدم قيامه بمقتضى مقابلة التولون .

المادة ٢٦٥ - إذا توقفت حين قيامها أو في أثناء سفرها أو في محل تفرغها بسبب خطأ أو تكاسل من أحد المستأجرين أو أصحاب الوسق فيكون المستأجر الواسق مجبوراً على إيفاء المصاريف الناشئة من تأخرها مع الأضرار والخسائر إلى

مؤجر السفينة أو ربانها أو سائر أصحاب الوسق وإذا استؤجرت السفينة ذهاباً وإياباً ثم عادت بغير وسق أو بوسق ناقص فيكون للربان حق بأن يستحصل نولونها تماماً وأن يستوفي الخسائر التي تنشأ من تأخير السفينة إذا تأخرت .

المادة ٢٦٦ - كذلك إذا توقفت السفينة أو تأخرت حين قيامها أو أثناء سفرها أو في محل تقيدها بسبب خطأ أو تكاسل من المؤجر أو الربان فيكونان مجبورين على ضمان الاضرار والخسائر التي تترتب عن ذلك إلى المستأجر ومقدار هذا الضمان سواء الذي ذكر بهذه المادة أو في المادة التي قبلها يعين ويخصص بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٢٦٧ - إذا حصل اضطراب إلى تعيير السفينة أي تجهيزها أثناء السفر فيكون المستأجر أو الواسق مجبوراً على أن ينتظر هذا التجهيز أو أن يعطي النولون حتى يبدل الخسائر الحقيقية إذا حدثت ويرجع بضائعه وامتنعته أنها إذا كانت السفينة مستأجرة مشاهرة فلا يجبر حينئذ على إعطاء نولون لأجل مدة التعيير ولا لزيادة نولون إذا كانت المقابلة على سفرة تامة . وإذا لم يمكن تعيير السفينة فيكون الربان مجبوراً بأن يستأجر سفينة أو سفن متعددة لأجل نقل البضائع المشحونة بها إلى المحل المتفق على إرسالها إليه بشرط أن يعطي مصاريفها ولا يطلب زيادة نولون وإن لم يمكنه ذلك فيعطى له من النولون المقرر مقدار ما يهيب حصه المسافة التي قطعها فقط ويترك عندئذ أسر الثقل لكل واحد من أصحاب الثقل الوسق إذا لم يمكنه استئجار سفائن أخرى لنقل الأمتعة للموسوفة معه إنما يجب على ذمته أن يبين لهم واقعة الحال ويتخذ التدابير اللازمة لأجل وقاية الوسق أثناء ذلك إن جميع هذه المبينة تكون مرعية الإجراء إذا لم يكن ثمة اتفاق آخر بين الطرفين وعندئذ يقتضى الرجوع إلى المقاولات المتقدمة .

المادة ٢٦٨ - إذا أمكن المستأجر أن يثبت حين قيام السفينة عدم قابليتها للسفر فيفقد حينئذ الربان حقه في النولون وهذا عن ذلك يكون مجبوراً على إعطاء الاضرار والخسائر للمستأجر وقضية هذا الإثبات تسمح وتقبل ولو أنه حصل الكشف على السفينة وجرب معاينتها حين قيامها وأخذ شهادة تبين أنها صالحة للسفر .

المادة ٢٦٩ - يلزم إبقاء نولون المتاع الذي يضطر الربان إلى بيعه لأجل توفيق السفينة أو تعييرها أو مداركة جميع الأشياء الاضطرابية ، إنما يجب على الربان أن يعطي قيمة هذا المتاع عندما تصل السفينة بالسلامة إلى الميناء بحسب فئات ما يباع مما بقي منه أو من سائر البضائع التي هي من جنسه ونوعه وبالعكس إذا غرقت السفينة وتلفت فيعطى الربان قيمة المتاع المذكور بحسب الفئات التي باعه بها وله أن يبقى معه من ثمن المبيع نولون السفينة بقدر ما تكون حتى المحل الذي وصلت إليه ومع ذلك لا ينبغي في كلا الحالتين أن يحدث خلل في الحقوق والصلاحيات المعطاة لأصحاب السفينة بموجب الفقرة الثانية من المادة (١٧٩) من هذا النظام

غير أنه إذا نشأ من نوالهم الصلاحية المذكورة استجدعائهم ضرر للأشخاص الذين يبيع منهم أو رهن فيلزم حينئذ أن يتوزع الضرر المذكور غرامة على اثنان البضائع التي وصلت إلى محلها بالسلامة واثنان لجميع الأمتعة التي تخلصت من الغرق الحادث قضاء في البحر والذي أوجب قضية البيع أو الرهن .

المادة ٢٧٠ - إذا وقع منع مختص بأمر المتاجرة منع المحل المشروط ذهبا أو السفينة إليه ولزم الأمر إلى عودتها مع وسفها وكانت مستأجرة ذهبا وإياها فيكون للربان الحق باستحصال التولون عن ذهبا فقط .

المادة ٢٧١ - إذا توقفت السفينة أثناء السفر مدة فقط بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة مشاهرة فلا يلزم أن يعطى لها تولون أصلا عن مدة التوقيف ولا زيادة تولون أيضا إذا كانت مستأجرة لسفرة تامة إنما أجرة الملاحين في مدة التوقيف تعد من الخسارة البحرية وفي ظرف المدة المذكورة يؤذن للواسق أن يخرج من السفينة الامتعة الموصولة على نفقته وإذا خرجها فيكون مجبور على شحنها ثانيا على نفقته أو أن يعطى التضمينات المقتضية إلى مؤجر السفينة أو ربانها .

المادة ٢٧٢ - الامتعة التي تلحق في البحر لأجل سلامة العامة يعطى تولونها إلى الربان ويتوزع غرامة على العامة .

المادة ٢٧٣ - لا يلزم إعطاء تولون أصلا عن امتعة تضيع أو ت تلف بسبب الغرق أو الكسر أو اغتصاب القرصان وضبط الاعسداء بل يجب على الربان رد الدراهم التي يكون أخذها معجلا لأجل تولون تلك البضائع إذا لم يكن هناك مفاوطة تخالف ذلك .

المادة ٢٧٤ - إذا تخلصت السفينة من يد الأعداء والبضائع من الغرق والتلف بمساعي الربان أو إقداعه وغيره ومعاونته وأعطى على ذلك دراهم أو تعهدا وما أمكن نقل البضاعة إلى المحل المشروط إيصالها إليه فيكون للربان حق بأن يستحصل تولونها حتى المحل الذي اغتصب أو ضبطت أو غرقت فيه انما إذا تخلصت الامتعة بمعاونته تم نقلها معه كلها إلى المحل الذي تعهد بإيصالها له فحينئذ يمكنه أن يستحصل تولونها بالتزام لكنه يتحاصص بإعطاء مصاريف التخليص غير أنه إذا لم يكن للربان من السعي أو غيره على تخلص الامتعة والتلف بل تخلصت على وجه البحر أو ساحله فلا يلزم أن يعطى له تولون أصلا عما يرد أخيرا من الامتعة ويعطى لأصحابه .

المادة ٢٧٥ - الامتعة والسفينة والتولون تتحاصص جميعا فيما يصرف من الدراهم على تخلص الامتعة من القرصان والاعداء انما مباح الملاحين وأجورهم لا تدخل بهذه المصاريف وهذه الدراهم تتوزع وتقسم غرامة على ما يتبقى من اثنان الامتعة حسب فئاتها الجارية في محل تفرغها بعد أن تنزل منها مصاريفها وعلى نصف ثمن السفينة حسبما تساوي في ذلك المحل ونصف التولون أيضا .

المادة ٢٧٦ - إذا استنكف المستلم عن أخذ المبلغ المتاح فللربان الحق أن يكلفه رسمياً استلامه بواسطة استدعاء يرفعه إلى محكمة التجارة ويبيع بموجب حكمه مقداراً من الأمتعة المذكورة أو كاملها حتى يستوفي ثلوه وخسارته البحرية وباقي مصاريفه الواقعة وإذا بقي من ذلك شيء فيودعه في محل أمين ، أما إذا كانت تباع جميع الأمتعة على الوجه المشروح ولا يبقى الثولون وغيره تماماً فلا يحزم الربان من الحق في الرجوع على أصحاب الشحن ليستحصل باقي مطالبه .

المادة ٢٧٧ - لا يحق للربان أن يوقف بضائع في سفينة بسبب عدم إعطاء الثولون والخسارات البحرية الجسيمة وسائر المصاريف وإنما يكون له حق بأن يسلمها أمانة ليد شخص آخر حين تفرغها حتى يعطى له ذلك أو أن يطلب بيعها إذا كانت مما يتلف بمرور الوقت مالم يكن قد تقدم له كفيل على ذلك من طرف المستلم وإذا كانت مطالبته عن خسارات بحرية جسيمة لا يمكنه تقدير قيمتها وتسويتها حالاً فله أن يطلب وضع مبلغ يتعين بمعرفة محكمة التجارة أمانة في صندوق المحكمة أو تقديم كفيل معتبر عليها .

المادة ٢٧٨ - إذا فرغت البضائع مع السفينة وما وضعت أمانة بل جرى تسليمها إلى صاحبها حسبما يتبين في المادة السابقة ولم تدخل في يد شخص آخر بعد ذلك فتكون في مقام رهن على ما يطلبه الربان من الثولون والخسارات البحرية وباقي المصاريف ترجيحاً على مطالب باقي أصحاب الدين .

المادة ٢٧٩ - إذا وقع افلاس شاحن البضاعة أو مستلمها قبل مرور الخمسة عشر يوم حسب المتوال السابق فلا يحرم الربان من حق الامتياز على البضاعة المذكورة لأجل تحصيل مطلوب الثولون والامتعة المعطوية (لاوارية) وباقي المصاريف ترجيحاً على مطلوب جميع أصحاب المطالب .

المادة ٢٨٠ - إذا كان الثولون مشروطاً على عدد الأمتعة أو كيلها أو وزنها فيكون للربان الحق بأن يطلب عددها وتكيلها أو وزنها حين تفرغها وإن لم يفعل فيكون القول حينئذ للمستلم وله أن يثبت البضاعة بأنها هي تلك البضاعة أو عددها أو كيلها أو وزنها وقضية هذا الإثبات يمكن أن تكون بشهادة تحت يمين من الأشخاص الذين استخدموا في تفريغ الوسق .

المادة ٢٨١ - إذا وقعت شبهة قوية فيما يتعلق بتلف البضاعة أو سرقتها أو انقاص قيمتها ويمكن حينئذ للربان والمستلم ولكل واحد من أصحاب العلاقة بها أن يطلب تقدير ما وقع لها من الأضرار والخسائر بالكشف عليها ومعاينتها بمعرفة مجلس التجارة وهي في السفينة قبل تفرغها وإذا كان لا يمكن رؤية ما صادف الامتعة من الخسارات والكسر والنقص من ظاهرها فيمكن حينئذ إجراء الكشف عليها ومعاينتها أيضاً بعد تسليمها إلى المستلمين غير أنه يلزم بأن لا يمر على ذلك وقت أكثر من (٤٨) ساعة من تاريخ تسليمها ويصير اتیان البضاعة

بأنها هي تلك البضاعة عينها على الوجه المبين في المادة السالفة أو بصورة أخرى نظامية والمستلمون إذا كانوا تسلموا البضائع وإبراء وسندات الشحن وأرجعوها وأعطوا بياناً بالاستلام غيرها وكانوا أدرجوا في الإبراء أو في بيان التسليم الشبهة القوية فيما يخص تلف الأمتعة أو سرقتها أو انقاص كميتها فلا يفقدوا حقهم الظاهر في كشفها ومعاينتها لحين مرور ثمان وأربعين ساعة من تسليمها لهم .

المادة ٢٨٢ - مؤجر السفينة وربانها إذا أجروا من طرفهم كامل واحكاممقاولة التولون (قوندراتو) المتوجبة عليهم فلا يقدر المستأجر أو الواسق أن يطلب تنزيل شيء من التولون أو يدعى به .

المادة ٢٨٣ - لا يقدر الشاحن أن يطلب ترك بدل التولون عما تلف من البضاعة طبعاً أو بسبب من المقدورات أو عما هبطت أسعاره وإنما يمكنه أن يطلب ترك التولون عما كان فارغاً أو رشح وسال حتى كاد أن يفرغ من براميل الزيت والغسل وأمثال ذلك من السوائل .

الفصل التاسع

فيما يختص بالركاب

المادة ٢٨٤ - لا يمكن إجبار الربان على قبول ركاب ليس لهم علاقة أصلاً في وسق سفينة ليست مخصصة بنقل الركاب مثل وإورات البوستة .

المادة ٢٨٥ - يلزم بأن يخضع المسافر في السفينة لما يقع من جانب الربان من الأمور والتنبيهات المختصة بأمور السفينة .

المادة ٢٨٦ - مقدار التولون يتعين في المقابلة (القوندراتو) أو تذكرة السفر (البليت) الذي يعطى للراكب باسمه أو مفتوحاً الى حامله أما إذا نزل الراكب الى السفينة وسافر عليها بدون تعيين بدل التولون بمقابلة فيلزمه أن يعطى بدل المثل وإذا لم يتفق الطرفان على ذلك فيبين من المجلس بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٢٨٧ - إذا نظمت ورقة السفر باسم الراكب فلا يمكن للراكب أن ينقل حقه الى شخص آخر ما لم يرض بذلك الربان ويوافق عليه .

المادة ٢٨٨ - إذا لم يحضر الراكب الى السفينة قبل الشروع في السفر بالوقت والساعة المعينة لقيام السفينة أو خرج في أثناء الطريق للخارج ولم يرجع فلا يجبر الربان على انتظاره بل يمكنه أن يسافر ويجبر الراكب أيضاً على اعطاء بدل التولون بتمامه .

المادة ٢٨٩ - إذا أراد الراكب فسخ المقابلة قبل الشروع في السفر وأظهر رغبته هذه أو أنه لم يظهرها لكن تبين أن عدم مجيئه الى السفينة كان بسبب وفاته

أو مرضه أو ظهور عذر شرعي أخسر عائد لشخصه فيكون حينئذ مجبوراً بأن يعطى نصف التولون فقط أما إذا وقعت الأمور أثناء الطريق فيكون مديوناً بأية التولون بتمامه .

المادة ٢٩٠ - إذا ضاعت السفينة وتلفت بقضاء بحري فيفسخ عقد مقالة الركاب بتمامه (يعني القوندراتو) .

المادة ٢٩١ - إذا ضبطت السفينة بسبب الحرب ولم يعد ممكناً أن ينظر إليها تظهر سفينة حرة وتعطل سفرها بالكلية أو تأخر قبل الشروع في السفر أو بعده بأسباب مجبرة خارجة عن إدارة الربان أو الشركة التي هو تابع لها فيؤذن حينئذ بأن يفسخ المقالة التي معه وكذلك الربان أو الشركة التي يكون تابعاً لها إذا أجبر أحدهما على ترك السفر لدى وقوع إحدى الحالات المذكورة أو يرى لزوماً إلى ترك السفر إذا كانت السفينة منحصرة بنقل البضاعة خاصة وما أمكنها نقلها وكان ذلك عن غير خطأ أو غير تكامل منه فيكون هذا الفريق أيضاً ماذوناً بأن يفسخ المقالة .

المادة ٢٩٢ - إذا فسخ عقد المقالة بسبب إحدى الحالات المبينة في المادتين السالفتين فلا يجبر أحد الطرفين أصلاً بأن يعطى ضرراً أو حسارة للآخر ومع ذلك إذا وقع فسخ المقالة بعد الشروع في السفر فيجبر الراكب بأن يعطى التولون بحسب المسافة التي قطعها وهذا أيضاً بحسب ويتعين على الوجه المبين في المادة (٢٦٧) .

المادة ٢٩٣ - إذا احتاجت السفينة إلى التعمير في أثناء السفر ولم يشأ الراكب أن ينتظرها إلى اتمام ذلك فيكون مجبوراً أن يعطى التولون بتمامه إنما إذا رضي أن ينتظر فيكون الربان مجبوراً بأن يعطيه محلاً لإقامته مجاناً حين قيامه للسفر تانياً وإذا كان متعبداً في المقالة أو ورقة السفر بأكله وشربه فيكلف بجميع ذلك ومع هذا إذا كان الربان يكلف الراكب بأن ينقله إلى المحل المشروط ويجري له سائر مقاولاته وتعهدهاته بسفينة أخرى مثل تلك ولم يقبل الراكب بذلك فلا يبقى له حينئذ حق بأن يطلب سكناً أو مأكلًا لئتما تستأنف السفينة سفرها .

المادة ٢٩٤ - إذا لم يكن في المقاولات والتعهدات ما يتعلق بالمأكولات فيجبر حينئذ الراكب على أن يستحضر الأشياء التي يحتاج إليها لأجل تعيشه ، أما إذا فرغ زاده بسبب لم يشعر به قبلاً أو من طول مدة السفر فحينئذ كما أنه يجبر على أن يترك للسفينة ما زاد عن نفقته بموجب المادة (٢٩٣) كذلك الربان يكون مجبوراً بأن يعطيه ما يلزم من الزاد ببدل مناسب .

المادة ٢٩٥ - لا يجبر الراكب بأن يدفع تولون عن الأشياء التي هو ماذون أن يستصحبها معه بالسفينة بموجب المقالة ما لم تكن هناك مقالة أخرى بإعطاء التولون عنها .

المادة ٢٩٦ - ينظر إلى الراكب فيما يستصعبه معه من الأشياء في السفينة نظير شاحن وبناء على ذلك إذا سلم تلك الأشياء إلى الربان فيجبر بأن يعطيه بها سنداً مقبولا مشعراً باستلامها ويجري حقه وفي حق تلك الأشياء أيضاً الحقوق والتعهدات التي تحتويها المواد المبينة في هذا النظام بحق أصحاب الشحن ، إنما

إذا لم يسلم الأشياء المذكورة إلى الريان أو إلى الشخص المأمور باستلامها منه وإبقائها معه فحينئذ لا يبقى له حق أن يطلب من الريان ضرراً ولا أن يضمن خسارة أصلاً إذا ضاعت أو تلفت أو خسرت مالم يكن وقوع هذا التلف والخسارة بسبب من الريان أو الملاحين أو عن خطأ يقع منهم .

المادة ٢٩٧ - إذا توفي الراكب أثناء السفر فيجبر الريان أن يتخذ التدابير اللازمة بحسب الوقت والحال لأجل المحافظة على ماله من الأشياء في السفينة واعطائه لورثته .

المادة ٢٩٨ - للريان حق التوقيت والامتياز على ما للراكب من الأشياء داخل السفينة لكي يستحصل على ماله يكن استوفاه بعد من التولون وبديل التفتة إنما هذا الحق والامتياز يبقى له طالما كانت الأشياء المذكورة باقية في السفينة أو موضوعة من طرفه في محل لتخلف فيه أمانة فقط ، أما إذا أخذها صاحبها أو أخرجها بطريقة ما فعند ذلك يسقط هذا الحق والامتياز .

المادة ٢٩٩ - لا يجبر الريان أثناء السفر على الدخول إلى ميناء غير مشروطة ولا على الانتظار مدة زائدة بناء على طلب أحد الركاب لمناقعة الذاتية إنما يكون مأذونا أن يدخل إلى أول ميناء مسكونة يمكنه أن يقترب منها ويخرج إليها الراكب الذي يكون وقع في علة ذات عدوى فقط .

الفصل العاشر

فيما يختص بعقود مقاولات الاستقراضات البحرية

المادة ٣٠٠ - عقد مقاولاة الاستقراض البحري هو عبارة عن عقد مقاولاة استقراض تعمل على السفينة أو وسقها أو عليها كليهما والسفينة والوسق المرهونان على الوجه المذكور إذا ضاعا أو تلفا يقضاه بحري فلا يصير حينئذ إبقاء الدراهم المستقرضة أما إذا وصل بالسلامة فيلزم حينئذ إيفاؤها مع التمتع البحري يعني الربح الذي حصلت عليه المقاولاة وهذا الربح يعطى بشأمة ولو كان زائد عن المقدار المقرر نظاماً .

المادة ٣٠١ - تنظم عقود مقاولات الاستقراض البحري إما بصورة رسمية أو فيما بين الطرفين فقط ويذكر به أولاً : مقدار الدراهم المستقرضة مع مقدار الربح المشروط . ثانياً : نوع المرهون بمقابلة المبالغ المستقرضة . ثالثاً : اسم السفينة وأسماء وشهرة صاحبها وريائها والقارضين والمستقرضين . رابعاً : هل كان ذلك الاقتراض والاستقراض الواقع لأجل سفرة واحدة أو وقت معين ومأهني مدته . خامساً : الوقت الذي يوفى به المبلغ المستقرض وربحه . سادساً : الوقت والتاريخ اللذان وقع فيهما الاستقراض .

المادة ٣٠٢ - إذا أريد تنظيم عقد مقابلة استقراض بحري بصورة رسمية وكان ذلك في الممالك العربية الحجازية فيعقد حسب أصوله وينظم في محكمة التجارة والا فيحضر مجلس البلدة وإذا كان في الممالك الاجنبية ففي دوائس معتمدي الحكومة العربية الحجازية وان لم توجد ففي مجلس الحكومة المحلية .

المادة ٣٠٣ - إذا جرى تنظيم عقد مقابلة الاستقراض البحري فيما بين الطرفين فقط فيجبر المقرض أن يصادق عليه ويقيده في محله أو في إحدى المحلات المذكورة بحسب ايجابه بطرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخ عقد المقابلة .

المادة ٣٠٤ - إذا لم تجر أحكام هاتين المادتين السالفتين يسقط حينئذ عقد مقابلة الاستقراض البحري من حيثيته ويعد من قبيل الاستقراض المعتاد وبناء على ذلك كما أن الشخص المقرض يضيع امتيازاه في حق الأشياء التي أقرض من أجلها كذلك المستقرض يكون مجبوراً شخصاً ومالاً بأن يعطيه دراهمه ورجوعها النظامي أيضاً .

المادة ٣٠٥ - سند مقابلة الاستقراض البحري يمكن تنظيمه لأمر ذات المقرض وحينئذ يجوز احواله بطريق الجبر وحسب أصول السفتجة وعندما يتجبر نحو الشخص المحال اليه محل الشخص المحيل في أمر الربح والخسارة انما اذا بلغ السلامة فلا تكون كفالة ذات المحيل التي هي حسب أصول الجبر وواقعة على ايفاء التمتع البحري بعين الربح المشروط بل ترجع الى اعطاء أصل المال مالم تكن هناك مقابلة معقودة بعكس ذلك .

المادة ٣٠٦ - الاستقراضات البحرية يمكن أن تكون بطريقة الرهن على هيكل السفينة أو آلاتها أو طقمها أو جهازها أو قوائمها أو حمولتها أو جميع ذلك أو على كل قطعة وحصة تخصص من كل ما ذكر .

المادة ٣٠٧ - يمنع عمل استقراض بحري بدراهم يزيد مقدارها عن قيمة الأشياء المرهونة وإذا عمل ذلك لم أثبت القارض باستدعائه وقوع حيلة أو دسيسة من طرف المستقرض فيمكن حينئذ أن يحكم بفسخ عقد المقابلة واعطاء الربح النظامي .

المادة ٣٠٨ - إذا وقع استقراض بحري على الوجه المحرر وانما عن غير حيلة ودسيسة من طرف المستقرض فيراعى عند عقد المقابلة ويعتبر بقدر ما يصادق عليه الطرفان فيما بينهما من قيمة الأشياء المرهونة أو ما يقدر بمعرفة أهل الخبرة أما زيادة الدراهم فتزد وتتحصل مع ربحها النظامي .

المادة ٣٠٩ - يمنع الاستقراض البحري على أولون سفينة لم يتحقق أو على تمتعات بأمواله من شحناتها وإذا جرى ذلك فلا يكون للمقرض حق سوى أن يأخذ دراهمه بلا ربح .

المادة ٣١٠ - كذلك يمنع الاستقراض البحري من طرف الملاحين على معاشاتهم وأجورهم وإذا وقع ذلك فلا يمكن أن يطلب شيء أكثر من استرجاع الدراهم .

المادة ٣١١ - المركب ومعداته وآلاته وجهازه ومؤناته ونولونه المكتسب أيضا هي رهونة بوجه الامتياز على الدراهم وأرباحها الذي تعطى لجهة قرض بحري على السفينة وكذلك الوسق يعد رهنا على الدراهم وأرباحها التي تعطى قرضا بحريا على الوسق أما إذا كان الاستقراض البحري واقعا على قطعة من السفينة أو من وسقها فيكون حكم الامتياز المذكور على تلك القطعة ويقدر الاستقراض فقط .

المادة ٣١٢ - الاستقراض البحري الذي يجري من طرف الربان إذا وقع في محل إقامة أصحاب السفينة أو وكلائهم بدون أن يستحصل منهم رخصة بصورة رسمية أو كانوا لم يتوسطوا في عقد المفاولة بل جرى ذلك خارجا عن محل إقامتهم ولم تستوف به الشروط المبينة في المادة (١٩٨) فحينئذ يكون للشخص المقرض حق الادعاء والامتياز على حصة الربان في السفينة وفي النولون وليس له صلاحية أن يطلب شيئا زائدا عن ذلك .

المادة ٣١٣ - إذا لم يعط أصحاب السفينة ما يصيبهم عن حصصهم لكسي تستعد السفينة للقيام والسفر بطرف (٢٤) ساعة من تكليفهم لذلك رسميا بمقتضى المادة (١٩٧) السابقة فتكون حصصهم من السفينة المذكورة رهنا على الدراهم المستقرضة في محل إقامتهم لأجل تعمير السفينة وتمويلها .

المادة ٣١٤ - الدراهم المستقرضة لأجل سفر السفينة ولو كان ثمة مفاولة بأن تستعمل في سفر آخر فالاستقراض الذي يجري لأجل سفر السفينة الأخير يدفع مريحا والاستقراضات التي تحصل في أثناء السفر ترجع على الاستقراضات التي جرت قبل حركة السفينة وإذا كانت حصلت جملة استقراضات في أثناء السفرة الواحدة فالاستقراض الأخير يرجع على ما قبله وإذا اضطرب المركب في إحدى السفرات إلى الدنو من إحدى الموانئ وتوقف فيها مدة فالدراهم التي يستقرضها في تلك المدة تدفع بدرجة متساوية .

المادة ٣١٥ - إذا جرى الاستقراض البحري على وسق السفينة المذكور في عقد المفاولة ثم نقل ذلك الوسق وشحن في سفينة أخرى وضاع وتلف لثابتة أو غير ذلك ولم يثبت نظاما بأن أمر نقله ووسقه كان ناشئا عن سبب مجبر فلا يمس المقرض ضرر من ضياع الوسق المذكور وتلقه .

المادة ٣١٦ - إذا ضاعت الأشياء التي حصل الاستقراض البحري عليها وتلفت بالكلمية أو اغتصبها القرصان أو ضبطها فضاغت وتلفت أو كان أمسر اقتصاصها نشأ عن نائبة وأسباب مجبرة وحصل في الوقت والمحل المدرجين في سند الاستقراض البحري فلا يجوز حينئذ استرداد الدراهم المقرضة إذا كان تخلص جانب الأشياء المذكورة فلا تضيع حقوق المقرض على هذه الأشياء التي تخلصت .

المادة ٣١٧ - لا يسوغ تحميل المقرض تحميل خسائر تتأتى عن نزول الاسعار بسبب رداءة جنس الأشياء المرهونة أو سقوطها أو تناقص مقدارها وتلفياتها أو عن أسباب تحدث من المستقرض أو من خطأ الربان والملاحين .

المادة ٣١٨ - عند وقوع الفرق والكسر تنزل مصاريف تخلص منها يتخلص من الاشياء المرجوة وتتمدد الديون البحرية بما ينبغي من القيمة .

المادة ٣١٩ - الاخطار البحرية اذا لم يمتع زمانها في عقد مقاوله الاستقراض البحري فيعتبر حينئذ للسفينة ومعداتها وآلاتها وجهازها وقومانياتها منذ قيامها الى ان تبلغ الميناء المشروط التوجه اليه وترسو فيه او تربط (غميتها) في احدى المحلات ويعتبر للبضائع منذ وسعها في السفينة او وضعها في الفلاثك لأجل ارسالها الى السفن اما اذا وقع الاستقراض البحري اثناء السفر على الامتعة الموسوقة فيعتبر من بداية تاريخ عقد المقاوله لحين التفريغ على البر في المحل المشروط ارسالها اليه .

المادة ٣٢٠ - اذا حصل الاستقراض البحري على سفرة معينة ولم يقع السفر فلا يمكن للمقارض ان يأخذ التمتع المشروط له بل يمكنه ان يسترد الدراهم التي اعطاها مع ربحها النظامي بوجه الامتياز ، اما اذا كان ابتداء ما كان لحساب ذاته من زمان الاخطار البحرية حسبا يثبت في المادة السالفة فحينئذ يكون له حق بتحصيل التمتع البحري الذي حصلت المقاوله عليه .

المادة ٣٢١ - الشخص الذي يعقد استقراضا بحريا على بضاعته لا يمكنه ان يتخلص من الديون عند ضياع المركب ووصفة مالم يثبت بانه كان له من ضمن شحن المركب بضائع بقدر المبالغ التي استقرضها .

المادة ٣٢٢ - الذين يقرضون قرضا بحريا يتخصصون فيما يقع من الخسارات البحرية الجسيمة ولو كانت هناك مقاوله بعكس ذلك ويقدر ما يصيب حصصهم يخلص المستقرضون أيضا من ديونهم ويخصص المقرضون أيضا من الخسارات البحرية الاعتيادية اذا لم يكن هناك مقاوله بعكس ذلك والتخصص المذكور يحسب على رأس المال المقرض ومجموع التمتع البحرية المشروطة .

المادة ٣٢٣ - السفينة والوسق اللذان يقع عليهما استقراض بحري وسيكورتاه أيضا اذا غرقت السفينة أخيرا وكسرت يمكن ان يستخلص منها بعض اشياء فيقسم ثمن الاشياء المستخلصة غرامة فيما بين المقرض وصاحب السيكورتاه بحسب رأس مال المقرض فقط ومقدار المبالغ الذي ضمنه صاحب السيكورتاه بشرط ان لا يحصل خلل في الامتيازات المبينة في المادة السالفة .

الفصل الحادي عشر

فيما يختص بكيفية السكورتاه يعنى التأمين

القسم الأول

فيما يختص بصورة تنظيم مقاولات السكورتاه وما يبنى عليها

المادة ٣٢٤ - مقاوله السكورتاه هي عبارة عن مقاوله بحرية تتضمن التمسك باعطاء التضمن تماما الى المضمن مقابلة لبدل السكورتاه الذي يأخذه صاحب

السكورتاه على مقدار ضائعات ومضرات يمكن وقوعها بسبب نائبة بحرية على أشياء يحترز عليها من أن تضادف خطر سفر بحري .

المادة ٣٢٥ - ينظم عقد مقاول السكورتاه بصورة رسمية أو فيما بين الطرفين فقط ولا يترك به محل خاليا ويذكر به - أولا : السنة والشهر واليوم والساعة الذي أمضى وختم فيه ثانيا : اسم المضمن وشهرته ومحل إقامته مع البيان عنه أن كان هو صاحب المال أو قومنسيونجي . ثالثا : جنس البضائع والأشياء المضمونة وثمنها أو قيمتها المقدرة ومقدار الدراهم التي جرى تأمينها بها . رابعا : الاخطار التي تعهد بها صاحب السكورتاه . خامسا : وقت وتاريخ ابتداء هذا الاخطار وانتهائه لأجل صاحب السكورتاه . سادسا : بدل السكورتاه . سابعا : اسم الزبان واسم المركب ونوعه . ثامنا : المحل الذي شحنت به البضائع أو سوف تشحن به . تاسعا : الميناء التي ذهبت أو سوف تذهب اليها السفينة . عاشرا : الموانئ والأساكن التي يأخذ المركب منها البضائع ويخرجها أو يدخل اليها ويذخر منها . الحادي عشر : إذا كانت حصلت المفاولة فيما بين الطرفين بأنه عند وقوع النزاع يحكم فيه ويسرى بمعرفة مميّزين فتدرج هذه المفاولة أيضا . الثاني عشر : يذكر جميع الشروط التي اتفق عليها الفريقان .

المادة ٣٢٦ - سند السكورتاه الواحد يمكن أن يحتوي جملة سكورتات بحسب تنوع الأمتعة وتفاوت مقدار بدل السكورتاه وتعدد أصحاب السكورتاه .

المادة ٣٢٧ - الأشياء التي يمكن التأمين عليها هي ، أولا : السفائن التي تسافر منفردة أو مع سفائن أخرى مرسوقة أو فارغة مجهزة أو بغير تجهيز . ثانيا : معدات السفينة وآلاتها ، ثالثا : جهاز السفينة ، رابعا : مؤنتها ، خامسا : الدراهم المستقرضة حسب الأصول البحرية ، سادسا : جنس الوستق وأنواعه ، سابعا : كلما كان له ثمن ويمكن أن يضادف خطراً بحريا .

المادة ٣٢٨ - السكورتاه تصير على الأشياء المذكورة بشماها أو على جانب منها أو مجموعها أو على كل واحدة منها بمفردتها ويمكن أن تصير أيضا في زمان السلم أو الحرب وقبل سفر السفينة وأثناء سفرها وعلى ذهاب السفينة ومجيئها أو ذهابها فقط أو مجيئها وبفقط على سفرة تامة أو لوقت معين بحرا كان أو نهرا أو جدولا وما يقع في ذلك من أمور السير والسفر ونقل البضائع وحاصل الأمر على كل ما كان من جميع الاخطار البحرية التي تقع في البحار والأنهار والبحيرات والترع .

المادة ٣٢٩ - إذا استعملت الخيلة في تقرير قيمة البضائع والأشياء المضمونة أو وقعت افادات كاذبة في كمياتها ومقاديرها وتزوير في سند الشحن فيحق حينئذ لصاحب السكورتاه أن يكشف عن تلك البضائع ويمانئها ويقدر قيمتها ويحق له عدا عن ذلك أن يرفع دعواه على المضمن سواء كان بالتضمن أو بالتأديب جزاء جنحته أو جنايته .

المادة ٣٣٠ - إذا كان المضمن لم يعرف في أية سفينة شحنت البضائع والأشياء التي ينتظرها من البلاد الأجنبية يعفى حينئذ من بيان اسم السفينة وربانها إنما يكون مجبوراً على أن يذكر في السند عدم معرفته ذلك ويبين تاريخ المكتوب الأخير وامتداده المختص بحسب مجيئها أو أمرها وحينئذ يلزم أن تكون السكورته لوقت معين .

المادة ٣٣١ - إذا لم يعرف المضمن جنس البضائع وقيمة الأشياء الموصلة إليه فيقدر أن يضمها باسمها العمومي بضائع فقط بدون أن يذكر تلك البضائع والأشياء أو يبينها بصورة أخرى في السند إنما يلزم أن يذكر ويبين فيه لمن أرسلت أو لمن تتسلم مالم يكن ذكر في السند مقابلة بمكس ذلك والسكورته التي تكون كهذه يعفى الاسم العمومي لا يمكن أن تشمل مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الألماس واللؤلؤ والمجوهرات ولا المهمات الحربية .

المادة ٣٣٢ - البضائع والأشياء التي تقدر اثماً أيضاً بسكة أجنبية في مقابلة السكورته بحسب سعرها على موجب مسكوكات الحكومة العربية الحجازية ويتعين بحسب قيمتها الرابحة في محل وتاريخ انضمام سند المقابلة .

المادة ٣٣٣ - إذا لم تتعين قيمة البضائع والأشياء في سند مقابلة السكورته فيصير اثباتها حينئذ من قائمة البضائع ودفاترها وإذا لم توجد بها قوائم ولا دفاتر أيضاً فتقدر حينئذ وتقوم بحسب قيمتها الدارجة في المحل والوقت الذي شحنت فيها مع ما أعطي منهما من رسم الجمرک وباقي المصاريف الواقعة لحين نقلها إلى المركب .

المادة ٣٣٤ - إذا جرت السكورته أثناء رجوع السفينة من بلاد يتجر بها بالمقايسة فقط ولم يذكر في السند قيمة ما شحن بها من البضائع والأشياء فتضم حينئذ مصاريف النقل على قيمة البضائع والأشياء المرسله مبادلة وتتقدر قيمة تلك البضاعة والامتعة مهما بلغ مقدارها على هذه النسبة ويجري دفعها .

المادة ٣٣٥ - إذا لم يتعين وقت الخطر البحري وزمانه في مقابلة السكورته فيبتدىء حينئذ وينتهي في الوقت والزمان الذي عين وخصص لمقولات الاستقراضات البحرية في المادة (٣١٩) المدرجة آنفاً .

المادة ٣٣٦ - الشخص الذي يكون ضمن مرة بضائع وأشياء بكامل قيمتها لا يمكن أنه أن يضمها ثانياً في ذلك الزمان ولاجل تلك المخاطر أيضاً وإذا فعل ذلك فيحسب كأنه لم يفعل إنما صاحب السكورته يمكنه أن يضم في كل حالة عند صاحب السكورته آخر الأشياء التي أجرى السكورته عليها والمضمن يمكنه أن يضم بدل السكورته ويسوغ أن يكون بدل السكورته الثاني أكثر أو أقل من البديل الأول .

المادة ٣٣٧ - لا يجوز أن يضم شيء عند ظهور مخاربة على بدل سكورته حصلت عليه المقابلة في زمن السلم ولا أن يقلل بدل السكورته الذي حصلت عليه المقابلة في زمن الحرب عندما تحصل المصالحة أخيراً مالم يكن بين الطرفين مقابلة

بهذا الخصوص تماكس ذلك وإذا حصلت المقابلة في سند العقد للسكورة على إمكانية ضم البذل أو تقليله ولم يتصرح ويتخصص مقدار الضم والتقليل يتعين ذلك حينئذ بمعرفة محكمة التجار والمميزين بالنظر إلى الخطر الواقع والوقت والحال وشروط عقد المقابلة (القوندزاتو) .

المادة ٣٣٨ - إذا ضاعت وتلفت البضائع التي يكون وسبقها الريان لحسابه في السفينة التي هو راكبها أو لحساب السفينة وكان قد أجرى ضمانها فيكون مجبوراً بأن يثبت لأصاحب السكورة بأنه اشترى البضائع المذكورة ويبرم له بوليصة شحنها مضافة من نفرين من متقدمي الملاحين .

المادة ٣٣٩ - كل من يجري السكورة من الملاحين أو الركاب في الممالك العربية الحجازية يجبر بأن يسلم سند الشحن للامتعة التي أحضرها من الممالك الأجنبية إلى معتمدي الحكومة العربية في المحل الذي شحنها منه وإن لم يكن فإلى أحد معتمري تجار الحكومة العربية الحجازية أو إلى الحكومة المحلية .

المادة ٣٤٠ - إذا أظهر صاحب السكورة إفلاسه قبل نهاية الخطر البحري المشروط يكون للمضمن حق أن يطلب منه كفيلاً على إيفاء ما يجب على ذمته أو أن يفسخ أحكام المقابلة وكذلك إذا أفلس المضمن قبل أن يعطى بدل السكورة صلاحية أيضاً أن يطلب منه كفيلاً أو فسخ أحكام المقابلة على الوجه المحرر .

المادة ٣٤١ - لا يمكن السكورة على نولون البضائع الموجودة بالسفينة البحرية والتمتع البحري الحاصل منها وإذا جرى ذلك فيبعد كأنه لم يجر .

ولا الأرباح الملحوظة منها ولا أجرة الملاحين ومعاشهم ولا دراهم الاستقراضات المادة ٣٤٢ - الأشياء التي يلزم بيانها في سند المقابلة من طرف المضمن إذا سكنت عنها أو أخبر عنها بالخلاف أو كانت فارقة عما هو معين في سند الشحن وعلى صاحب السكورة حقيقة حالها سواء كان لا يحصل خطر بقدر الدرجة التي يظهر وقوعها من هذا السكوت والافادة أو يحصل عن ذلك خطر آخر غير ذلك الخطر المظنون ولخطر تبطل عقد المقابلة أو عقده بشروط أخرى فحينئذ يعتبر سند المقابلة المنظم كأنه لم يكن في حق صاحب السكورة وهذا السكوت الواقع والافادة المخالفة أو الفارقة يسقطان حكم السكورة وإن لم يحصل عندهما سبب يوجب خسارة الأشياء المضمونة وضياعها وتلفها .

القسم الثاني

فيما يجب على ذمة المضمنين وأصحاب السكورة

المادة ٣٤٣ - إذا حصل العدول عن السفر قبل بدء الخطر البحري بحسب المادة (٣١٩) فيفسخ حينئذ عقد مقابلة السكورة ولو كان ذلك عن سبب من طرف المضمن ويسترد بدل السكورة إذا كان أعطي إنما يكون لأصاحب السكورة حق بأن يأخذ في المائة نصف عن قيمة الأشياء المضمونة في مقام تضمين الضرر أو نصف بدل السكورة إذا بأقل من المائة واحد .

المادة ٣٤٤ - جميع ما يقع من الضائعات والخسارات على الأشياء المضمونة يعود على صاحب السكورة سواء كان ذلك من دواعي النوء أو الغرق أو الكسر أو التشييب أو الفسخ أو ما يقع بالضرورة من إبدال الطريق والسفر وإبدال المركب أو تحويلها أو القاء البضائع في البحر والحريق والضبط والاعتصاب وتوقيف السفينة بأمر الحكومة وإعلان الحرب أو مقابلة للمخمس بما فعله من الخصومة وغير ذلك من المهالك والمحاصرات البحرية .

المادة ٣٤٥ - الضائعات والخسارات التي تقع بسبب تغيير الطريق أو السفر أو المركب على غير اضطرار أو بسبب من شخص المضمن لا توجب ضرراً على السكورة بل إذا بدأ وقوع الخطر البحري لأجله ذاته فيكون قد اكتسب بدل السكورة أيضاً .

المادة ٣٤٦ - نزول القيم وتناقص المقدار والضائعات بسبب رداءة جنس الأشياء المضمونة وسقطها مع ما يقع من الخسارات الناشئة بأسباب من أصحاب الأشياء ومستأجري السفينة وشاحنيها جميع ذلك لا يوجب ضرراً ولا خسارة على صاحب السكورة .

المادة ٣٤٧ - صاحب السكورة غير مسئول عن (بارتارية) ريان السفينة وملاحيها يعني حيلهم وفسادهم وباقي تعاملهم وفسادهم مثل بيع أو نقص البضائع بدعوى أنها أصيبت بكارثة مالم تكن حصلت المقابلة بعكس ذلك ومع هذا إذا كانت الأشياء المضمونة هي السفينة وكان الريان يملك السفينة بكامئها أو حصة منها فيسقط حكم المقابلة المذكورة بحسب مقدار حصته في المركب .

المادة ٣٤٨ - أجرة الدليل والرفيق والأدلاء الذين يستخدمون في الموانئ والإنبار وجميع الرسوم التي تحصل من السفينة ووسقها لا يلزم إيفاءها من طرف صاحب السكورة مالم يكن وقع ذلك عن أسباب مجبرة .

المادة ٣٤٩ - يلزم أن يتصرح في سندات الشحن الأشياء القابلة للتلف طبعاً كالحنطة أو الدوبان كالمخ والاشياء التي ترشح كالعسل والخل وتبين أنها من ذلك الجنس ولا فلا يكون صاحب السكورة مسئولاً عن خسارات وضائعات تعرض لهذه الأشياء مالم يكن المضمن لا يعلم جنس المشحون من البضائع حين تنظيم السند المذكور .

المادة ٣٥٠ - قضية السكورة إذا وقف على بضائع تشحن في السفينة ذهاباً وإياباً ثم من بعد وصول السفينة إلى المحل المشروط ذهاباً إليه عادة بدون وسق أو وسقت لكن لم يكن شحنها كاملاً فيكون لصاحب السكورة حينئذ حق أن يأخذ ثلثي الخرج الذي حصلت المقابلة عليه فقط مالم يكن هناك مقابلة بعكس ذلك .

المادة ٣٥١ - إذا جرت عقود مقاولات السكورة على مبلغ يزيد عن قيمة الأشياء الموسوقة بالسفينة وتحقق بأن ذلك كان من نوع الحيل والفسائس من طرف المضمن فحينئذ يكون عقد المقاولات المنظم له كأنه لم يكن .

المادة ٣٥٢ - إذا لم يكن في قضية السكورته المذكورة حيلة ولا دسياسة من المضمن فإعاعى حينئذ سبند عقد المقاولة المنظم ويعتبر بقدر القيمة الذي قررت الوسق برضا الطرفين والا فتقدر بمعرفة أهل الخبرة ويفسخ فيما زاد عن ذلك وإذا ضاعت الأشياء المذكورة وثقلت فيتخصص من الضرر الواقع لكل واحد من أصحاب السكورته بنسبة مقدار المبلغ الذي يكون ضمنه ولا يمكنهم مع ذلك أن يستحصلوا بدل السكورته المبلغ الزائد عن قيمة الأشياء بل يكون لهم حق أن يأخذوا التضمينات المصرحة والمبينة في المادة (٣٤٣) المذكورة آنفا .

المادة ٣٥٣ - إذا وضعت عدة مقاولات سكورته على شحن واحد بدون وقوع حيلة ولا دسياسة وكانت قيمة الأشياء المذكورة بكاملها تضمنت بعقد المقاولة الأول فحينئذ يراعى عقد هذه المقاولة وتعتبر وتبرأ ذمة أصحاب السكورته الذين أمضوا الباقي ويكون لهم حق بأن يأخذوا تضمينا بموجب المادة (٣٤٣) أما إذا لم تكن قيمة الأشياء الموسوقة تضمنت تماما بعقد المقاولة الأول فحينئذ يكون أصحاب السكورته مسئولين بالتبعة عن زيادة قيمتها بحسب ترتيب تأريخ عقد مقاولاتهم (يعني كوندراتهم) .

المادة ٣٥٤ - إذا كان الوسق بقدر ما تضمن وضاع جانب منه وبقي جانب آخر فحينئذ يعطى من طرف جميع أصحاب السكورته قيمة ضمان ما ضاع على نسبة ما يصيب حصة كل واحد منهم .

المادة ٣٥٥ - السكورته تكون عن البضائع التي تشحن بالسفن التي يتصرح عددها وتعين أسمائها ويبين أيضا مقدار ما يضمن لكل واحد منها وإذا كان الوسق شحن بواحدة أو بعدة منها فقط فحينئذ يكون صاحب السكورته مسئولاً بمقدار ما ضمنه على كل واحدة من السفن التي شحنت البضاعة بها ولو ضاعت جميع السفن المشروطة ويكون له حق بأن يفسخ كوندراتو السكورته ويستحصل التضمن المبسط في المادة (٣٤٣) المذكورة آنفا .

المادة ٣٥٦ - إذا كان الرهان مأذونا بأن يدخل إلى جملة أساكن لكي يبدل وسقه أو يكمله فلا يكون حينئذ صاحب السكورته مسئولاً عما يقع من الضائعات والتلفيات ما لم تكن الأشياء المضمونة موجودة داخل السفينة أو وضعت في القلائك لأجل إيصالها للسفينة أو إخراجها من السفينة إلى البر ما لم يكن ثمة مقابلة بعكس ذلك .

المادة ٣٥٧ - إذا كان السكورته لوقت معين يتخلص أصحاب السكورته عند ختام ذلك الوقت عنه وحينئذ يمكن للمضمن أن يضمن بضائعه جديدا عن أخطار يمكن وقوعها في المستقبل .

المادة ٣٥٨ - المضمن إذا أرسل السفينة إلى محل أبعد من المحل المعين والمخصص في الكوندراتو يتخلص حينئذ صاحب السكورته من المسئولية لو كان المحل المعين هو على طريق ذلك المحل البعيد ويحق له أن يتقاضى أيضا بدل السكورته أما إذا كان ذلك إلى محل أقرب من المحل المقاول عليه فتجري شرائط السكورته بالتام .

المادة ٣٥٩ - إذا وقعت السكوتة بعد أن تلفت البضائع الموسومة وضاعت أو وصلت إلى المحل المشروط وعلم المضمن بأنها تلفت وضاعت أو أن صاحب السكوتة لم يعلم بأنها وصلت أو حصل الظن الغالب بأنه يمكن أن يتصل بالمضمن علم عن ضياعها وتلفها أو لصاحب السكوتة بأنها وصلت لمحلها قبل أن يضعها أعضائها على القوندراتو فحينئذ تكون السكوتة المذكورة في حكم الملقاة .

المادة ٣٦٠ - إذا فقدت السفينة أو تلفت وتحقق بأنه يمكن أن يصل من المحل الذي تلفت فيه أو الذي وصلت إليه أو الذي يصل إليه علم بخلفها إلى المحل الذي ينظم به عقد المقاولاة السكوتة قبل توقيعه يحصل حينئذ الظن الغالب المذكور في المادة السالفة .

المادة ٣٦١ - إذا وضعت السكوتة على حالق الخبر الجيد أو الرديء فلا يعتبر حينئذ الظن الغالب المسطر في المواد السالفة ولا يفسخ القوندراتو المذكور مالم يثبت بأن المضمن علم بضياع تلك الأشياء المضمونة أو وصل الخبر لصاحب السكوتة عن وصول السفينة إلى محلها قبل أعضاء العقد يعنى القوندراتو .

المادة ٣٦٢ - إذا ثبت على المضمن الكيفية التي سبق ذكرها في مادة (٣٦١) المذكور أعلاه فحينئذ يحكم عليه بأن يعطى خرج السكوتة إلى صاحب السكوتة مضاعفاً وإن ثبت ذلك على صاحب السكوتة فيعطى هو كذلك بدل السكوتة إلى المضمن مضاعفاً وعدا عن ذلك ينظر في محاكمتيها الجزائية لكسب يترتب جزاؤها بحسب أحكام قانون الجزاء .

القسم الثالث

فيما يختص بشرك الأشياء المضمونة

المادة ٣٦٣ - إذا غرقت السفينة بسبب نائبة بحرية أو نشبت على البر وكنرت أو ضارت بحالة لا تصلح للسفر أو اغتصبت من طرف الأعداء والقرصان أو ضبطلت من جانب دولة أجنبية أو توقفت قبل ابتداء السفر بأمر الحكومة العربية الجزائرية أو كانت الأشياء المضمونة عدمت أو تلفت وكان مقدار الضائعات والخسارات يساوى أقل ما يكون ثلاثة أرباع مقدار المبلغ الذي تضمنت به فيمكن حينئذ بأن تترك تلك الأموال والأشياء المضمونة من طرف صاحبها لحساب السكوتة وإنما لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع مالم تظهر الأخطار البحرية بحسب الأحكام المبينة في المادة (٣٦٩) .

المادة ٣٦٤ - كامل الخسارات والضائعات عن الخسارات والضائعات المحررة في المادة السابقة تعد بحرية ويجري نسوبتها فيما بين المضمنين وأصحاب السكوتة بحسب ما يترأى لهم من المنافع الذاتية .

المادة ٣٦٥ - ترك الأشياء المضمونة بلا شرط لا يشمل غير هذه الأشياء المضمونة والموجدة بحالة الخطر أما ما يزيد عنها فلا يشمل ذلك .

المادة ٣٦٦ - ترك الأشياء الى أصحاب السكورة يلزم أن يجري في ظرف ستة أشهر أو سنة أو سنتين بحسب المحلات التي ستذكر فيما يأتي وهو أنه إذا ضاع المركب وتلف في موانئ أو سواحل أوروبا أو آسيا أو أفريقيا وفي البحر الأسود والبحر الأبيض فيجوز ترك السفينة أو حمولتها المضمونة في ظرف ستة أشهر اعتباراً من يوم وصول خبرها الى المضمن أو من اليوم الذي يرد له فيه خبر إرسال السفينة الى الأساكن والمحلات السالفة الذكر إذا غصبت أو ضبطت هناك أيضاً .
أما إذا كانت السفينة ضاعت وتلفت أو غصبت وضبطت في الجزر والسواحل الكائنة في اسور وقناري وماري وغربي أفريقيا وشرقي أمريكا ففي ظرف سنة واحدة من حين العلم بضياعها وإرسالها لتلك المحلات وإذا ضاعت السفينة أو ضبطت في باقي المحلات البعيدة من الأرض ففي ظرف سنتين من العلم بضياعها وإرسالها الى تلك الأطراف ثم من بعد مرور هذه المدات لا يعود يقبل التخلي الذي يقع عنها من جانب المضمنين .

المادة ٣٦٧ - كلما يقع من الأخطار الموجبة لترك الأشياء المضمونة أو يعد من التهلكات البحرية ويعود على أصحاب السكورة يكون المضمن مجبوراً بأن يبلغ خبره رسمياً الى أصحاب السكورة في ظرف ثلاثة أيام من وصوله اليه .

المادة ٣٦٨ - إذا انقضت المدات المبينة فيما يأتي بدون أن يؤخذ خبر أصلاً عن السفينة بعد قيامها وسفرها أو بعد اليوم المبين في الخبر الأخير الوارد عنها فيمكن حينئذ للمضمن أن يترك الأشياء التي ضمنها الى أصحاب السكورة ويطلب تضميناتها المشروطة بدون أن يجبر على إثبات ضياع السفينة وهذه المدات تكون ستة أشهر للسفريات القصيرة التي تقع من إحدى موانئ الممالك العربية الحجازية الأخرى منها أو الى موانئ أو سواحل أوروبا وآسيا وأفريقيا والبحر الأسود والبحر الأبيض أو منها الى هذه الجهات وسنة للأسفار التي تقع من البلاد العربية الى سواحل اسور وقناري وماري وبقية الجزائر الكائنة في سواحل غربي أفريقيا وشرقي أمريكا ومنها الى البلاد العربية وسنة ونصف أيضاً للأسفار التي تقع من الممالك العربية الى باقي البلاد البعيدة ومنها الى هذا الطرف أما إذا كان السفر فيما بين اسكنتين خارجيتين عن الممالك العربية فيحينئذ تكون المدة بقدر إحدى المدات المحررة بحسب زيادة قرب هذه الموانئ لأي ميناء أو محل كان من الموانئ المذكورة سابقاً ويكتفي على أي حال كان من المضمنين ليجري أمر الترك بعينه على أنه لم يرد له أصلاً خبر لا رأساً ولا بالواسطة عن السفينة المضمونة أو البضائع المضمونة الموسومة فيها ما لم يثبت عكس ذلك من طرف أصحاب السكورة ويحق للمضمن من بعد انقضاء المدات المذكورة التخلي عن الأشياء مع طلب حقه من السكورة غير أنه يرفع دعواه هذه لحين ختام المدات المبينة في المادة (٣٦٦) فقط .

المادة ٣٦٩ - إذا وضعت السكوتره لوقت محدود فاعتبر حينئذ السفينة بعد انقضاء المدات المعينة في المادة السابقة للأسفار القصيرة والطويلة بأنها ضاعت ضمن مدة السكوتره المحدودة انما اذا ثبتت ضياع السفينة بأنه كان خارجاً عن مدة السكوتره فتكون قضية الترك بحكم عالم يكن ويلزم حينئذ برد ما قد اعطى من التضييعات لأجلها مع ربحه النظامي .

المادة ٣٧٠ - الاسفار التي تقع خارج بوغاز جبل طارق وفي جميع سواحل جزائر أوروبا وأفريقيا وآسيا الكائنة في البحر المحيط والجزائر الكائنة في شمال أمريكا وجنوبها وأطرافها والأسفار التي تقع منها الى هذه الجهات تعد من الاسفار المدبسة .

المادة ٣٧١ - المضمن يمكنه اذا شاء أن يبين في ورقة قضية التبليغ التي سبق ذكرها في المادة (٣٦٧) المحررة آنفاً بأنه يريد اجراء قضية الترك حالاً ويطلب من صاحب السكوتره أن يعطيه التضييعات المشروط اعطائها في ظرف المدة المعينة بعقد المفاوضة (الكوندراتو) أو أنه يريد اجراء الترك بظرف المدات المقررة نظاماً .

المادة ٣٧٢ - يجبر المضمن عند اجراء الترك على أن يعطي بياناً بجميع السكوترات التي عملها بالذات أو بالواسطة أو التي أمر باجرائها على السفينة أو البضائع مع المبالغ التي أخذها قرضاً بحرية والا فتعلق حينئذ المدة التي يلزم اعتبارها من تاريخ قضية الترك لأجل تخصيص ما يلزم من التضييعات على تاريخ بيان الخصوصات المذكورة وتتوقف الى ذاك الحين انما لا يلزم لأجل ذلك تحديد المدة المعينة لتقديم عريضة قضية الترك .

المادة ٣٧٣ - اذا بين المضمن الخصوصات المذكورة بطريق الحيلة فلا يمكنه حينئذ أن يستفيد من السكوتره بل يجبر فضلاً عن ذلك على اعطاء المبالغ التي يكون استقراضها قرضاً بحرية ولو كانت السفينة ضاعت أو غصبت أو ضبطت .

المادة ٣٧٤ - اذا غرقت السفينة أو نشبت على البر فكسرت فحينئذ يجبر المضمن بأن يصرف جهده على تخليص الأشياء التي غرقت بشرط اقتداره على اجراء أمر الترك في وقته ومحلّه ويكون له حق بأن يستحصل مصاريف التخليص بقدر قيمة الأشياء المخلصة عندما يؤمن عليها بعد حلقه اليمين .

المادة ٣٧٥ - اذا لم يذكر القوندراتو (المفاوضة) وقت اعطاء المبالغ المضمونة فحينئذ يكون صاحب السكوتره مجبوراً بأن يعطى المبالغ المذكورة في ظرف مرور ثلاثة أشهر من ابلاغ قضية الترك وان لم يعطيها فيكون حينئذ مجبوراً بأن يعطى بعد ذلك ربحها النظامي أيضاً وتعتبر الأشياء المتروكة في مقام رهن على ديونه هذه المادة ٣٧٦ - يبلغ المضمن الى صاحب السكوتره السندات وباقي الأدوات التي تثبت الشحن ووقوع الضائعات قبيل أن يدعى عليه لكي يستحصل منه المبالغ المضمونة .

المادة ٣٧٧ - يمكن صاحب السكورة أن يبادر أيضاً لاثبات ما يخالف المواد والوقوعات التي تخويزها السندات والأوراق السالفة الذكر غير أنه في حال صدور القرار على إحضار أوراقه ودلائله المختصة بذلك إذا كان المضمن يقدم كفيلاً على أن يعيد أخيراً المبالغ التي طلبها فيحكم حينئذ على صاحب السكورة بأن يعطى حالا لمبالغ المذكورة موقفاً والتكفيل المرقوم يخلص من الكفالة إذا لم تحصل الدعوى من طرف صاحب السكورة لحد مرور أربع سنين اعتباراً من يوم الكفالة .

المادة ٣٧٨ - إذا تبطلت قضية الترتك على الوجه المبين أعلاه وقبلت أو حكم بها فتصير الأشياء المتروكة عائدة الى صاحب السكورة اعتباراً من تاريخ تركها كما أنه إذا تأخر مجيء السفينة أو البضائع والأشياء المتروكة له بعد تركها فلا يمكنه أن يجعل ذلك عذراً أو علة لتخلص من إعطاء المبالغ المضبوطة .

المادة ٣٧٩ - نولون البضائع والأشياء المستخلصة يترك أيضاً مع ترك السفينة ولو كان معطى مسجلاً ويصير مختصاً بالسكورة على أن لا يطرأ بسبب ذلك خلل على حقوق أصحاب القروض البحري وأجرة ملاحى السفينة ومعاشائهم أثناء السفر مع المصاريف الواقعة .

المادة ٣٨٠ - إذا ضبطت السفينة وتوقفت من طرف إحدى الدول فيكون حينئذ المضمن مجبوراً بأن يبلغ القضية الى صاحب السكورة بطرف ثلاثة أيام من أخذه الخبر عنها . وأما إذا كانت الأشياء المضبوطة ضبطت وتوقفت في بحار أوروبا أو في البحر الأبيض أو في بحر البلطيق فيمكن حينئذ تركها الى صاحب السكورة بطرف ستة أشهر . وإذا كان ذلك في محلات بعيدة عن هذه المحلات ففي مرور سنة واحدة ومبدأ هذه المدات يعتبر من تاريخ تبليغ خبر الضبط والتوقيف له . أما إذا كانت الأشياء المضبوطة هي مما يقلف فتتزل حينئذ المدات المذكورة الى شهر ونصف في الحالة الأولى وإلى ثلاثة أشهر في الحالة الثانية .

المادة ٣٨١ - المضمنون مجبورون على كل حال بأن يصرفوا جهدهم بقدر ما يمكنهم لأجل استخلاص الأشياء المضبوطة في ظرف المدات المعينة والمبينة في المادة السابقة كما وأن أصحاب السكورة مأذونون أيضاً بأن يقوموا بكلمة يقتضى من الأعمال لأجل تخلص هذه الأشياء سواء على أفراد متهم أو بالاتفاق مع المضمنين .

المادة ٣٨٢ - إذا جنحت السفينة على البر ثم أمكن تقويمها وإصلاحها بحالة يمكن معها أن تصل الى المحل المشروط ذهابها اليه فلا يسوغ تركها الى صاحب السكورة بدعوى أنها غير صالحة للسفر ما لم تتجاوز مصاريف إصلاحها ثلاثة أرباع المبلغ الذي تضمنت به ، إنما إذا أصلحت على الوجه المذكور فعينئذ لا يضيع حق المضمنين عن أن يتحصلوا من أصحاب السكورة المصاريف والاضرار والخسائر التي تنشأ من جنوحها على البر .

المادة ٣٨٣ - إذا تبين بمعرفة أهل الخبرة عدم قابلية السفينة للسفر فيكون حينئذ الشخص الذي ضمن وسقيا مجبوراً بأن يبلغ ذلك صاحب السكورتة بطرق ثلاثة أيام من اطلّاعه على الخبر .

المادة ٣٨٤ - يجبر الربان في تلك الحالة بأن يسعى وينذل الغيرة بمداورة سفينة أخرى بوجه السرعة لكي يقل إليها البضائع الموسوقة معه ويوصلها الى المخل المشروط ايصالها اليه .

المادة ٣٨٥ - اذا شحنت البضائع المذكورة في سفينة أخرى حسبما ورد في المادة السابقة فإن الاخطار والخسائر التي تترتب على الأمتعة المذكورة في تلك السفينة أيضاً لحين وصولها وتفرغها في المخل المشروط ايصالها اليه تعود على صاحب السكورتة .

المادة ٣٨٦ - كذلك متى شحنت البضائع في سفينة أخرى على الوجه المحرر يكون تصاحب السكورتة مجبوراً أو ضامناً بأن يفي خسائر البضائع المذكورة وأضرارها ومصاريف تفرغها وأجرة مخازنها ومصاريف تحميلها ثانياً : مع جميع ما يقع المصاريف في سبيل تخليصها بقدر المبلغ المضمن .

المادة ٣٨٧ - اذا لم يجد الربان سفينة أخرى لكي يشحن بها البضائع وينقلها الى المخل المشروط ايصالها اليه في ظرف المدات المعينة في المادة (٣٨٠) السطوة آنفاً فيمكن حينئذ للمضمن أن يترك ذلك بطرف المدات المعينة في المادة (٣٦٦) ابتداء من انقضاء المدة المعينة لأجل شحن البضاعة في سفينة غيرها .

المادة ٣٨٨ - الأشياء المضمونة اذا اغتصبها القرصان وما أمكن للمضمن أن يخبر صاحب السكورتة حينئذ يمكنه أن يخلصها باعطاء بدل عنها بدون أن ينتظر الحصول على أمر أو رخصة منه انما يكون مكلفاً بأن يبلغه حالاً عندما تسمح له الفرصة عن المبلغ الذي يكون قد تساوى مع القرصان عليه واجبر على اعطائه لهم لأجل تخليصها .

المادة ٣٨٩ - عندما تبلغ الكيفية لأصاحب السكورتة على هذا الوجه فيكون مخيراً بأن يقبل اذا شاء هذه التسوية لحسابه أو أن يرفضها وما يختاره من أحد هذين الوجهين يجبر على أن يخبر به رسمياً للمضمن في ظرف (٢٤) ساعة من تبلغ قضية المساواة له واذا بان قبول قضيته المساواة لحسابه فيكون مجبوراً حينئذ بأن يعطي حالاً الحصص التي أصابت الأشياء المضمونة من بدل التخليص بحسب شرائط التسوية وبعد ذلك تظل اخطار تلك السفرة عائدة عليه بموجب عقد مقالة السكورتة (فوندراتو) واذا لم يعلمه في المدة المذكورة عما يختاره من هذين الوجهين فيعتبر حينئذ بأنه لم يقبل أمر المساواة لحسابه .

الفصل الثاني عشر

فيما يختص بالخسارات البحرية

القسم الأول

في كيفية الخسارات البحرية وأنواعها وبيان تسويتها

المادة ٣٩٠ - جميع ما يقع من ابتداء المدة المعينة للاخطار البحرية في المادة (٣١٩) المسطرة آنفاً الى حين نهايتها من كل أنواع الخسائر والأضرار التي يمكن وصولها للسفينة والبضائع الموسومة بها وجميع ما يقع بصورة فوق العادة من المصاريف سواء على السفينة الوسيق معاً أو على كل منها أفراداً يعد من الخسارة البحرية .

المادة ٣٩١ - الخسارة البحرية نوعان يطلق على أحدهما جسيم وعلى الآخر اعتيادي وخصوصي .

المادة ٣٩٢ - اذا لم توجد مقاولات خصوصية فيما بين الطرفين تجرى تسوية الخسارات البحرية تطبيقاً للأحكام والشرائط المبينة فيما يأتي :

المادة ٣٩٣ - الخسارات البحرية العمومية تقسم غرامة على جميع الأمتعة المشحونة وعلى نصف المركب ونصف الثولون وعلى الأمتعة المطروحة في البحر لأجل نجات السفينة ووسقها بحسب قيمة كل واحدة من ذلك أما الخسارات البحرية الخصوصية فهي ما يترتب من الخسائر والأضرار أو يقع من مصاريف فوق العادة على أي شيء كان وهي تعود على صاحب ذلك الشيء فقط .

المادة ٣٩٤ - الخسارات البحرية العمومية هي :

أولاً - ما يعطى للقرصان من النقود وباقي الأشياء بطريق التسوية لأجل تخليص السفينة والبضائع المشحونة بها من يدهم .

ثانياً - الأشياء التي تطرح في البحر لأجل السلامة العمومية أو لمنفعة السفينة وحمولتها جميعاً .

ثالثاً - ما يقع أو يكسر مخصوصاً بتلك الغاية أيضاً والصراوى والقنوع وباقي معدات السفينة وآلاتها .

رابعاً - كذلك ما يترك للغاية المذكورة أيضاً من الباطرات وطواقم الحبال والأمتعة

خامساً - الأضرار والخسائر التي تترتب من طرح الأشياء في البحر على ما يبقى في السفينة من الأمتعة .

سادساً - الخسائر الموقعة قصداً على السفينة لأجل تسهيل طرح الأشياء في البحر وتخفيف السفينة وتخليص البضائع وتفريغ المياه التي تكون دخلت الى السفينة مع ما يمرض من التلغات على الأمتعة بسبب هذا العمل .

سابعاً - ما يصرف من الدراهم على أطباء وجراحين وثققات وتضمينات لأشخاص يوجدون داخل السفينة ويخرجون أو يعطون بمصادمة الأعداء لأجل محافظتها .
ثامناً - البديل الذي يعطى لأجل تخليص الذين يرسلون إلى البر أو البحر بمهمة للسفينة أو وسقها ويلقى الأعداء عليها القبض أو يؤسرونهم سواء كان البديل أعطى منهم أو من غيرهم .

تاسعاً - أجرة الملاحين ومصارييف ماكولاتهم أثناء توقيف السفينة بعد ابتداء سفرها عندما تؤخذ بأمر دولة أجنبية أو تتوقف لتفوق محاربة مالم تتخلص السفينة مع حمولتها من تعديهما المتبادل مالم تكن السفينة مزججة مشاهرة ومجبرة بأن تعطى شيئاً لأجل انثولون بمقتضى المادة (٢٧١) .

عاشراً - مصارييف اصلاح وترميم التخريبات الواقعة بالسفينة بالقصد والرضا لأجل السلامة العمومية وكذا أجرة الأدلاء مع ما يصرف عند دخول السفينة إلى إحدى الموانئ وخروجها منها عندما تجبر على ذلك ضرورة لكي تتخلص من تهلكة قريبة ، أما من النوء ومطاردة الأعداء لهما بقصد ردي مع ما يقع من مصارييف التفريغ بقصد تخفيفها لكي تدخل إلى إحدى الموانئ أو إلى خليج أو إلى نهر بسبب من تلك الأسباب .

الحادي عشر - مصارييف اخراج البضائع المشحونة إلى البر لأجل اصلاح وترميم الأضرار الواقعة بالقصد والرضا لأجل السلامة العمومية وأجر المخازن ومصارييف تخفيفها ثانياً إلى السفينة .

الثاني عشر - ما يصرفه الريان عندما يطلب استرجاع السفينة وحمولتها إذا كانت ضابطاً وتوقفاً وأخذاً أو إرسالاً .

الثالث عشر - ما يقع من المصارييف لأجل تشييب السفينة على البر قصداً خوفاً من ضياعها تماماً أو الفاء القبض عليها ثم اخراجها أخيراً إلى البحر مع الأضرار والخسائر التي تترتب عليها وعلى وسقها اجمالاً أو أفراداً .

الرابع عشر - وحاصل الأمر كلما يترتب عند حدوث الخطر من الخسائر والأضرار التي تقع بالقصد والرضا على السفينة وشحنها في أثناء مدة التهلكة لأجل منفعة السفينة وشحنها والسلامة العمومية بموجب مضبطة تنظم لدى المذاكرة من طرف الريان والملاحين تحتوي أسباب ذلك وعمله وكذلك كلما يقع من الخسائر بسبب التهلكة المذكورة مع ما يتفق من المصارييف في تلك الحالة .

المادة ٢٩٥ - أما الخسائر البحرية الخصوصية فهي :

أولاً - الخسائر والأضرار التي تترتب سواء كان من رداة السفينة وعطل شحنها منذ قبل أو من النوء والضبط والإغتنصاب والفرق والتشييب والعودة قضاء على البر .

ثانياً - ما يقع من المصارييف لأجل استخلاص السفينة وحمولتها وسلامتها .

ثالثاً - ما يقع من الضائعات والخسائر من جهة القلوع والسماري وطواقم الحبال والفلائك بسبب النوء وباقي الذواشب البحرية .

رابعاً - مصاريف الدخول لأحدى الموانئ، ضرورة سواء كان ذلك لأجل مداورة
ماكولات أو أخذ ماء أو تعبير تسبب عن ضرر وقع يقضاء على صورة من الصور .
خامساً - مصاريف الماكولات والأجر التي تعطى إلى الملاحين في مدة تعبير
السفينة عندما تكون مستأجرة على سفرة تامة وضبطت أثناء سفرها وتوقفت بأمر
أحدى الدول .

سادساً - جميع ما يقع من الخسارات والتلفيات والمصاريف من شحن السفينة
وسفرها إلى حين وصولها لمحلها وتقريفها سواء على السفينة أو على وسقها فقط .
المادة ٣٩٦ - الخسارات المترتبة على البضائع المشحونة بسبب عدم اغلاق
الربان لغرف الركاب والغلاقات وباقي النوافذ التي تكون على ظهر المركب أو عدم
ربط غمّة السفينة أو عدم جودة الحبل المستعملة لأجل شحن السفينة وتقريفها
وجميع ما يقع من باقي النوائب باهتمام الربان أو البحرية ولكن كان يعد ذلك من
الخسارات البحرية الخصوصية ويعود على أصحاب المتاع رأساً إلا أن أصحاب
المتاع يكون لهم صلاحية الادعاء على تامين أضرارهم وخسائرهم من الربان
والسفينة والنولون .

المادة ٣٩٧ - إنما يعطى من الأجر إلى الأدلاء والرفقاء لأجل دخول السفينة إلى
ميناء أو نهر أو خروجها منهما مع خرج الأشراف التي توضع لدى الفحص وعلى
اللابورت والميراميل والسلاسل والأوتاد والفئارات ورسم المرسى وباقي الرسومات
السفيرية مما يكون برخصة من السفينة لا يعد من الخسارات البحرية وإنما هو
عبارة عن مصاريف تعود على السفينة .

المادة ٣٩٨ - إذا اصطدمت سفينتان مع بعضهما وحدث ذلك قضاء بحثاً
فبالخسارة التي تترتب على ذلك لا تسترد من أحد ما أصيلاً بل ترجع على السفينة
المتضررة ، أما إذا وقع ذلك بسبب تقصير أحد رباني السفينتين فتعطي حيثئذ
الخسارة الحاصلة من طرف الربان الذي هو أصل السبب ، وإذا كان ذلك ناشئاً
عن تقصيرات عنهما كلاهما أو كان مجهولاً من كان منهما السبب فحيثئذ تعتبر
قيمة كل من السفينتين مقياساً وتأخذ من كل منهما مصاريف التعبير بحسب
قيمتها وعندما تقع هاتان الفقرتان الأخيرتان يكشف فيما على الضرر الحاصل
ويتقدر بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٣٩٩ - استدعاء الخسارات البحرية إذا كانت عمومية لا يقبل مالم
يتجاوز في المائة واحد من قيمة السفينتين معاً وشحنها وإذا كانت من الخسارات
الخصوصية فكذلك لا تقبل العريضة مالم تتجاوز في المائة واحد عن قيمة الأشياء
التي وقعت عليها الخسارة .

المادة ٤٠٠ - إذا أدرج في قوتدراتو السكورتة شرط البراءة من الخسارات
فيخلص حيثئذ أصحاب السكورتة من الخسارات العمومية والخصوصية ما عدا
القضايا التي هي مدار لقضية الترك فالضمنون مأذونون في مثل هذه الحالة
بطلب ما يختارونه في قضية الترك أو تضمين الخسارات .

القسم الثاني

فيما يختص بطرح البضائع في البحر وتقسيم الخسارات الجسيمة العمومية غرامة

المادة ٤٠١ - إذا اضطر الریان بأن يطرح مقدار من وسق السفينة في البحر وأن يقطع سوارية وغمئة أو يترك قاطراته أو أن يتخذ تدابير من التدابير التي هي فوق العادة لأجل السلامة العمومية من التواء أو من مطاردة الأعداء وكان يوجد في السفينة ممن لهم علاقة في الشحن فيأخذ رأيهم ورأي المتقدمين بين الملاحين في ذلك وإذا حصل اختلاف في الآراء فيرجح حينئذ رأيه ورأي المتقدمين من الملاحين ويتشبت بإجراء المقتضى على ذلك الوجه .

المادة ٤٠٢ - إذا أوجب الحال طرح أشياء في البحر فيلقى الریان حينئذ بقدر الممكن ما كان أقل لزوماً أو أثقل حملاً وأخف ثمناً من الأشياء الموجودة أولاً فأولاً ثم بعد ذلك يبقى الأشياء التي يختارها مما يوجد على الظاهر بعد أن يأخذ فيها رأي المتقدمين من الملاحين .

المادة ٤٠٣ - يجبر الریان متى ساعده الوقت بتنظيم مضبطة تتضمن المذاكرة التي جرت والقرارات المعطى بالخصوص المذكور وتكون هذه المضبطة حاوية أولاً : أسباب طرح الأشياء في البحر . ثانياً : التصريح عن الأشياء المطروحة في البحر أو التي تضررت . ثالثاً : توقيع الأشخاص الذين اعطوا رأياً في ذلك وأختارهم على المضبطة وإذا وجد من يستنكف عن الامضاء فيوضح أسباب استنكافه وبعد أن تنظم المضبطة على هذا الوجه يجري قيدها في دفتر اليومية .

المادة ٤٠٤ - عندما تصل السفينة الى أول ميناء تدنو منه يجبر الریان بأن يؤيد صحة الوقوعات المسطرة في المضبطة المذكورة المفيدة في دفتر يومية السفينة ويؤمن عليها بيمين السلطة الميمنة في المادة الآتية :

المادة ٤٠٥ - دفتر مفردات الضائعات وما يقع من الخسارات ينظم في محل تفريغ السفينة بسعي وغيرة الریان ومعرفة أرباب الخبرة فإذا كان المحل المذكور هو من الممالك العربية الحجازية فتعين أرباب الخبرة من جانب محكمة التجارة وإن لم يوجد فينصبون من طرف مجلس البلدية وإذا كان من الممالك الأجنبية فيعينون من جانب معلمي الحكومة العربية الحجازية وإن لم يكن موجوداً فمن جانب الحكومة المحلية .

المادة ٤٠٦ - تقدر أثمان الأشياء المطروحة في البحر والخسائر الواقعة بحسب قيمتها الجارية في المحل الذي أفرغت فيه السفينة وجنس البضائع المطروحة في البحر وأنواعها يشبث بإبراز سندات الشحن والقوائم وفي الأوراق الموجودة التي تصلح للاحتجاج .

المادة ٤٠٧ - أهل الخيرة المعينون لأجل تقدير هذا الثمن يرتبون دفتر توزيع وتقسيم البضائع والخسائر ويجري التقسيم غرامة على جميع الأشياء المطروحة في البحر والمتروكة والمتخلص مع نصف السفينة ونصف ثلوثها بحسب قيمة كل منهما في محل تفريغ السفينة .

المادة ٤٠٨ - يحكم بتنفيذ دفتر التوزيع غرامة وتجري تسويته من طرف المحكمة التجارية وإن لم يكن فمن طرف مجلس البلدة وإذا كان في الممالك الأجنبية فمن طرف المعتمد العربي وإن لم يوجد فمن طرف الحكومة المحلية .

المادة ٤٠٩ - إذا كانت أجناس البضائع المشحونة وأنواعها غير مبينة في سند الشحن على وجه الصحة وتزيد قيمتها أيضاً عن المقدار المبين وكانت البضائع المرقومة قد تخلصت فتكون الحصص من تقسيم الغرامة بحسب قيمتها الصحيحة وإذا كانت تلفت فتعطي بدلاتها بحسب أجناسها وأنواعها المبينة في سندات الشحن وإذا كانت البضائع المذكورة دون النوع المبين في سندات الشحن وتخلصت فيجري بحسب نوعها المبين في السند وإذا كانت طرحت في البحر أو أعطيت فتعطي به لأنها بحسب قيماتها الصحيحة .

المادة ٤١٠ - المهمات الحربية والمؤنة التي تكون لأجل محافظة السفينة ومعيشة الملاحين مع ملابسهم وملابس الركاب لا تدخل في التقسيم لأجل ضمان البضائع المطروحة في البحر أما باقي الأشياء فتدخل بالغرامة بالجمعا .

المادة ٤١١ - الأشياء التي يوجد بها سند شحن أو علم وخبر من الربان أو لا تكون مقيدة في مانيفستو السفينة تميز دفتر قيد الشحن إذا طرحت في البحر فلا تعطي أثمانها إنما إذا تخلصت فتدخل في غرامة الخسائر البحرية .

المادة ٤١٢ - الأشياء الموسوقة على الظهر (الكورته) إذا تخلصت فتدخل في الغرامة وإذا طرحت في البحر وتلفت من طرح الأشياء في البحر فلا يمكن لأصحابها أن يطلبوا تسويتها فيما عدا السياحة القصيرة بل يمكنهم أن يطلبوا تضمينها من الربان بحسب أحكام المادة (١٩٣) .

المادة ٤١٣ - الخسائر التي تعرض على السفينة بسبب طرح الأشياء في البحر إذا كانت وقعت لأجل تسهيل أمر الطرح فتتساوى غرامة .

المادة ٤١٤ - كما أنه يمكن تخلص السفينة بواسطة طرح الأشياء في البحر لا يبقى حينئذ محل للغرامة أصلاً كذلك لا يدخل ما كان تخلص من هذه الأشياء في الغرم لأجل تضمين الأشياء التي طرحت في البحر أو التي خسرت .

المادة ٤١٥ - إذا تخلصت السفينة بواسطة طرح الأشياء في البحر وبقيت مداومة على السفر وأخيراً غرقت وتلفت فحينئذ يدخل ما تبقى من أشياء فقط في الغرم بحسب قيمته وهو في حالته الحاضرة بعد تنزيل مصاريف تخليصه لأجل تضمين الأشياء المذكورة .

المادة ٤١٦ - إذا تخلصت السفينة أو شحنها بواسطة قطع وكسر آلاتها ومعداتها أو بإيقاع خسارة أخرى ثم ضاعت أخيراً البضائع المشحونة بها وتلفت.

أو غصبت ونهبت فلا يحق للربان بأن يطلب من أصحاب البضائع أو شاحنيها ومستلميها حصة من الغرامة المختصة بالخسارات المذكورة آنفاً .

المادة ٤١٧ - إذا ضاعت البضائع المشحونة بسبب من وقع أصحابها ومستلميها أو عن خطأ منهم فتعتبر منهم حيثئذ كأنها باقية وتدخل في غرامة الخسارات العمومية .

المادة ٤١٨ - الأشياء المطروحة في البحر لا تدخل في وقت من الأوقات أصلاً في غرامة الخسارات التي تعرض على الأمتعة الباقية في السفينة التي تكون خلصت بعد قضية الفضي والبضائع المشحونة لا تدخل في الغرامة لأجل تضمين السفينة التي تكون ضاعت وتلفت واكتسبت حالة عدم القابلية للسفر .

المادة ٤١٩ - إذا فتح غطاء الانبار يعين كورثة السفينة لأجل اخراج البضائع بانضمام رأي الأشخاص المبينين في مادتي (٣٠١) (٣٠٢) تدخل الأمتعة المذكورة في الغرامة لأجل إبقاء الخسارات الواقعة على السفينة .

المادة ٤٢٠ - إذا ضاعت وتلفت بضائع وضعت في الفلنك لأجل تخفيف سفينة تريد الدخول لأحدى الموانئ أو الأنهار فتدخل السفينة وكافة وسفنها في الغرامة التي تقع لأجل تضمين تلك البضائع إنما إذا ضاعت السفينة وتلفت مع ما يبقى بها من الشحن فلا تدخل البضائع الموضوعة في الفلنك لو أخرجت سالمة إلى البر في الغرامة لأجل تضمين السفينة والشحن المذكور .

المادة ٤٢١ - الربان والملاحون يكون لهم حق الامتياز على البضائع المشحونة وأثمانها الحاصلة لأجل استيفاء الغرامة في جميع الخصوصيات المبينة آنفاً وبناء على ذلك إذا استشكل أصحابها من إعطاء الغرامة فيكون للربان والملاحين المذكورين صلاحية بأن يطلبوا من أصحاب البضائع المذكورة أو يوقفوا بمقدار حصة الغرامة التي يطلبون أخذها لأجل الاستئمان على استيفائها سواء كان ذلك لهم بالذات أو بطريق الوكالة لباقي أصحاب المطالبين وأن يبيعوا ذلك من محكمة التجارة .

المادة ٤٢٢ - الأشياء التي تطرح إلى البحر إذا خلصها أصحابها واستحصلوا عليها بعد توزيع الغرامة فيكون أصحابها مجبورين بأن يرجعوا إلى الربان وباقي الأشخاص الذين لهم علاقة بذلك الدراهم التي تبقى بعد تنزيل ما يترتب من الأضرار على البضائع المذكورة بسبب طرحها في البحر مع مصاريف تخليصها وهذه الدراهم المرتجعة تتوزع وتقسّم غرامة فيما بين أصحاب السفينة وبين من لهم علاقة بالشحن بحسب مقدار الحصة التي أعطوها لأجل ما يترتب من الخسارة .

الفصل الثالث عشر

في مرور الزمن

المادة ٤٢٣ - لا يمكن للربان أن يمتلك السفينة التي هو راكمها ولا أن يصير صاحبها بوقت من الأوقات بواسطة مرور الزمن أصلاً .

المادة ٤٢٤ - صلاحية ترك الأشياء لصاحب السكوتره تسقط بمرور الوقت والزمان المعين في المادة (٣٦٣) .

المادة ٤٢٥ - ترفع الدعوة التي تتولد من عقود مقاولات الاستغراضات البحرية أو سندات السكوتره بعد مرور خمس سنين من تاريخها وترد من طرف المدعي بواسطة مرور الزمان .

المادة ٤٢٦ - دعوة ابقاء ائمان ما كان اعطى لأجل انشاء السفينة وتعميرها من الكرسة والقلوع والياطرات وباقي احتياجاتها والذخيرة التي أخذت لها واعطاء بدلات انشائها واصلاحها وأجرة العملة المستخدمين بها ترد بواسطة مرور الزمان اذا كان مر عليها ثلاث سنين منذ اعطاء الأشياء أو نهاية الانشاء أو التعبير .

المادة ٤٢٧ - دعاوي ناولون السفينة ومعاشات وأجر اربان والملاحين وباقي المأمورين والخدمة والمستخدمين فيها وايضا ذلك واعطاء المبالغ التي تكون الركاب مدبونة بها وتسليم البضائع المشحونة ترد من طرف الخصم بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة منذ وصولها الى المحل المشروط ذهابها اليه كذلك الدعاوي التي تتعلق بالماكولات المعطاة بأمر اربان الى الملاحين وباقي مأموري السفينة وخدامها ترد بواسطة مرور الزمن اذا كانت مرت سنة واحدة على اعطائها .

المادة ٤٢٨ - الدعوى وان كانت تدفع وترد بواسطة مرور الزمان كما تقدم بيانه في المواد (٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧) السالفة الذكر الا انه لا يمكن لأصحاب هذه الدعوى أن يكلفوا اخصائهم الذين يدفعون دعاويهم على هذا الوجه شيئاً حسب اعتقاداتهم الدينية بأنهم أعطوا ما عليهم بالتمام وان كان المديون توفي فيكلفون لهذا السبب زوجة المتوفي أو ورثته أو وصي الوارث اذا كان الوارث يتيماً بأنهم لا يعلمون بأن هذا الشيء المطلوب هو دين على المتوفي .

المادة ٤٢٩ - اذا وجد للمديون سند ببيان دينه أو تحويل أو ورقة حساب مقبولة منه بامضائه أو كان تقدم اخطاراً وعريضة من طرف الدائن وتبلغ له بوقته حيثئذ لا يمكن أن تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر ، انما اذا لم يوجد سند ولا تحويل بل كان تقدم وتبلغ الاخطار والعريضة فقط ثم سكت المدعي ثلاث سنين ولم يفتش عن دعواه واعطى القرار على اعتبار الاخطار والعريضة المنظمين على ذلك الوجه بحكم ما لم يكن حسب عريضة المديون فحيثئذ تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر آنفاً .

الفصل الرابع عشر

فيما يختص بالدعاوي غير المسموعة

المادة ٤٣٠ - اذا تضررت البضائع الموسوقة ثم حصل الادعاء بالضرر والخسارة على اربان واصحاب السكوتره بعد أن تكون تسلمت تلك البضائع

بدون اخطار ولا اعتراض أو كانت وقعت خسارات بحرية وادعى الريان على التباين بالخسارات المذكورة بعد أن يكون سلبه بضائعه الموسومة معه وأخذ نولونها بدون اخطار ولا اعتراض أو تصادمت سفينة وكان يوجد في محل الاصطدام حكومة يمكن للريان أن يشتكي إليها ولم يدع بذلك ثم فتح أخيراً دعوى بخصوص هذا الاصطدام فلا تسبح هذه الدعوى .

المادة ٤٣١ - الاخطار والاعتراضات واقتكاليات المذكورة إذا لم تعرض وتبلغ في ظرف (٤٨) ساعة ولم تتقدم عريضة بالدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغها فتصير في حكم الملقاة .

المجلس التجاري

الباب الثالث في أصول المحاكمات التجارية

الفصل الأول

في تشكيلات المحكمة التجارية

المادة ٤٣٢ - تؤلف المحكمة التجارية من رئيس وستة أعضاء ثلاثة فخريين وثلاثة دائمين يرواتب ينتخبون من الأشخاص الذين لهم خبرة تامة بالشؤون التجارية والمشهورين بالديانة والشرف والاستقامة وعضو شرعي سابع بحيث لا تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة .

المادة ٤٣٣ - يجري تعيين كل من الرئيس والأعضاء المنوه عنهم من قبل صاحب الجلالة ومدة عضويتهم سنتان ويجوز تعيينهم مرة ثانية .

المادة ٤٣٤ - يرأس الجلسات الرئيس وإذا غاب الرئيس يرأس المجلس أكبر الأعضاء سنّاً وتعتبر الهيئة ومن يرأسها من حيث المجموع هي الهيئة الكاملة .

المادة ٤٣٥ - الرئيس يتولى إدارة المجلس وتوقيع صور جميع القرارات التي تصدر من هيئة المجلس بعد استكمال نواقيع الأعضاء على أصْلِها بالموافقة أو المخالفة وأما المذكرات والهيكوك بعد تنظيمها فيكتفي حين تصديرها بتوقيع الرئيس فقط .

المادة ٤٣٦ - كل من الرئيس والأعضاء مكلف بتوقيع ما يثبت من القرارات في نهاية كل جلسة .

المادة ٤٣٧ - الرئيس والأعضاء كل منهم حر في إبداء رأيه أثناء المذاكرة وتعتبر الأحكام حين إعطاء القرار بأكثرية الآراء وبالاتفاق .

المادة ٤٣٨ - إذا أقيمت على الرئيس أو أحد الأعضاء قضية أو كان لأحدهم منفعة مالية في نفس القضية أو شراكة مع أحد المتداعين أو شهادة لأحدهما أو عداوة دنيوية أو قرابة ماسة تمنع قبول الشهادة أو ثبوت غرض من الأغراض فإنه لا يجوز له الانضمام إلى هيئة المجلس .

المادة ٤٣٩ - في حالة حدوث ما يدعو الى رفع الرئيس أو أحد الأعضاء بسبب من الأسباب التي تضمنتها المادة السابقة فعلى المطالب بذلك من أحد المتداعين أن يقدم طلبه الى المجلس رسمياً وعلى هذا - أي مجلس - أحالة كل طلب يقدم اليه من الخصوصيات المبجوت عنها في المادة (٤٣٨) الى الرئيس أو العضو المطالب بعدم اختراكه في هيئة المجلس لأخذ رأيه بالموافقة أو المخالفة وعليه في الحالة الأولى أن ينتخى كما على المجلس أن يتولى في الحالة اثنائية التحقيق في ذلك ويجرى ما تقتضيه المصلحة .

المادة ٤٤٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أو الرئيس أن ينفرد بأحد المترافعين أثناء المحاكمة على الاطلاق .

المادة ٤٤١ - محظور على الرئيس والأعضاء إبداء رأي أثناء المحاكمة وقبل خروج المشاكمين .

المادة ٤٤٢ - الرئيس مسئول عن ادارة المجلس وعن سير الأعمال وتعجيل المعاملات فيه كما هو مسئول عن جميع مأموري الادارة وحسن أعمالهم في وظائفهم .

الفصل الثاني

في صلاحية المحكمة التجارية

المادة ٤٤٣ - القضايا التي يحال أمر النظر فيها الى المحكمة التجارية ويجري بالفعل بتها عن طريقها وضمن اختصاصها هي :

أ - كل ما يحدث بين التجار ومن لهم بهم علاقة تجارية من صرافة ودلائن ومقاضي المخازن والحيشان من مشاكل ومنازعات متولدة من أمور تجارية محضة سواء كانت برية أو بحرية .

ب - القضايا المنبثقة عن الصرافة وبالأخص صرف النقدية والاقيام والأوراق المالية وما يتعلق بالحوائل العادية والحوائل التجارية المعبر عنها - بالجيرو - والسندات التجارية المعبر عنها بالسفانج المتداولة بين التجار سواء كانت بين البنوك وفيما بينهم وبين سائر الأصناف المذكورة أسماؤهم في الفقرة (أ) .

ج - المشاكل التي تحدث بين أرباب السفن الشراعية بخصوص التالفات والاصطدامات والتعديت على الاطلاق وكذا أجور النقل .

د - القضايا الناشئة عن اختلاف في التعهدات والمقاولات سواء كانت بين أرباب السفانين أو بين هؤلاء والتجار وكذا الكفالات المالية المختصة بالأمور التجارية

هـ - القضايا التي تقع بين الشركاء المرتبطة شراكتهم بالاصول التجارية أو بين الشركات على اختلاف أنواعها الجاري تأسيسها وتسجيلها وفق نظاميها المخصوصين وكذا بين سائر التجار والصيارف والدلائن ومقدمي الحيشان والأمناء والوكلاء بالعمولة وكتبتهم وخدم محلاتهم فيما إذا كان لهم علاقة تجارية .

المادة ٤٤٤ - أن تعد ما هو مندرج في هذا النظام من التعريفات القانونية في رؤية الدعاوى التجارية يجوز أيضاً للمحكمة رؤية الدعوى التي يصدر بها أمر خاص من قبل جلالة الملك المعظم .

المادة ٤٤٥ - كافة الصكوك التي تصدر من المجلس التجاري المتعلقة بالرافعات التجارية ضمن القضايا المبحوث عنها في المادة (٤٤٣) من هذا النظام تكون معتبرة وناذرة الاجراء اذا كانت موافقة لأصولها واكتسبت الحكم القطعي بموجب هذا النظام .

الفصل الثالث

التشكيل الإداري

المادة ٤٤٦ - يؤلف المكتب التجاري من سكرتير وكاتب ومأمور تسجيل ومباشرين وإذا اقتضى المزوم أكثر من ذلك يزداد حسب الاقتضاء .

المادة ٤٤٧ - يجب أن يكون عموم الكتبة وسائر موظفي الإدارة من أرباب الخبرة والدرية بوظائفهم ومن ذوي الديانة وحسن الاستقامة .

المادة ٤٤٨ - يجب أن يشمل مكتب المحكمة التجارية على الدفاتر الآتية :

أ - دفتر الأساس لتقيد فيه العرائض بعدد متسلسل مع ذكر اسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما ومحل إقامتهما وتابعتيهما وماهية الدعوى التي تحصل فيها إلى النتيجة .

ب - دفتر لتقيد السندات التي تبرز من أرباب المصالح .

ج - دفتر لتقيد الأمانات والتفود التي ترد إلى صندوق المجلس مع البيان الكافي .

د - دفتر لقرارات المحكمة .

هـ - دفتر يسجل يسجل فيه كافة الصكوك التي تصدر من المحكمة .

و - دفتر الحاصلات ويقيد فيه جميع حاصلات المجلس بأنوعها ومقدار المقبوض منها .

المادة ٤٤٩ - يجب أن تكون عنوم الدفاتر المنوه عنها في المادة (٤٤٨) مرقومة كل منها حسب حجمه بعدد متسلسل مطبوع ومختوم على رأس كل صفحة بختم المحكمة كما يقيد خطأ في منتهى كل صفحة رقمها المطبوع ويختتم أيضاً بالختم الرسمي مع توقيع الرئيس .

المادة ٤٥٠ - يجب أن تكون الدفاتر الموضح اسمها بالمادة (٤٤٨) سالمة من المسح والحك وتخلل الكلمات بين السطور على أنه إذا كتب بأحد الدفاتر عبارة زائدة أو مكررة يضرب على تلك العبارة بقلم رفيع بحيث يمكن قراءتها وفي حالة سقوط كلمة أو عبارة سهواً فعلى الكاتب أن يخرج بها إلى هامش الدفتر بشرط أن يوقع عليه من قبل الرئيس وسكرتير المحكمة .

- المادة ٤٥١ - على السكرتير أن يتولى إدارة المكتب وتحرير المذكرات والصكوك ومقابلتها بعد التبييض وتطبيق الصور ومقابلتها مع السجل والتوقيع بعد ذلك على صحتها.
- المادة ٤٥٢ - السكرتير مكلف بقبض الحاصلات وقيدتها بالدفتري المخصوص بها وحفظ جميع ما يتودع الى المحكمة من أمانات ونقود وغيرها في صندوق المحكمة على أن تؤخذ منه الكفالة اللازمة مصدقة حسب نظامها المخصوص .
- المادة ٤٥٣ - على السكرتير المحكمة أن يقدم حاصلات المحكمة على رأس كل شهر أمانة لرئاسة أموال جدة مصحوبة ببيان موضح فيه مفردات الحاصلات وأصنافها موقعة منه ومن الرئيس .
- المادة ٤٥٤ - على كاتب الضبط أثناء المحاكمة ضبط إفادة الطرفين بجريدة الضبط والمذكرات وقيد السندات التي تسلم الى المحكمة من قبل أرباب المصالح واعطاء أربابها ايضالا باستلامها .
- المادة ٤٥٥ - على مأمور السجل تسجيل جميع الصكوك والقرارات وتحرير مذكرات الجلب وقيد جميع الأوراق والسندات التي تقدم الى المحكمة وأخذ صور السندات والأوراق التي تعاد الى أصحابها بعد التصديق على صحة مقابلتها وانطباقها على الأصل من رئيس الكتبة ورئيس المحكمة وحفظها ضمن أوراق القضية المتعلقة بها .
- المادة ٤٥٦ - لا يجوز لأي كاتب اعطاء أي صورة من أصل الأوراق والسندات وتنتج المعاملات على اختلاف أنواعها ما لم يكن ذلك بأمر سابق من رئيس المحكمة .
- المادة ٤٥٧ - لا يسوغ تصدير الصكوك الصادرة من المحكمة ما لم تكن مطابقة لأصولها وسجلاتها وموقعة على صحة ذلك من السكرتير المحكمة وكاتبها ومختومة بختم المحكمة وتوقيع الرئيس .
- المادة ٤٥٨ - السكرتير مسئول عن حسن إدارة المكتب ومراعات طريقتي التسلسل في تقديم المعاملات على بعضها وتنظيمها وتسجيل وتصدير المثبوت منها حسب أصوله مع ملاحظة أعمال الكتبة والمباشرين وكل خلل في الإدارة أو خطأ في الشئون الكتابية أو تأخر في تقديم المعاملات أو تصديرها بوقتها على منوالها الأصلي هو المسئول الأول فيه .

الفصل الرابع

في مبادئ الدعوى

وما يتعلق بالعرائض والدعوى

- المادة ٤٥٩ - نظام القضايا في المحكمة التجارية بموجب عريضة تحال اليه من قبل الحاكم الإداري تشمل على اسم المدعى والمدعى عليه وصنعتها ومحل إقامتهما وتاريخها وخلاصة الدعوى مع أدلتها واسم اليوم وتاريخ الشهر والسنة المقدمة فيه موقع عليها بختم المدعى أو توقيعه أو وكيله الرسمي وأن يطلب فيها جلب الخصم والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع مصاريف المحاكمة .

المادة ٤٦٠ - كل عريضة لا تشتمل على الشروط المبحوث عنها في المادة السابقة لا تكون مقبولة لدى المحكمة التجارية .

المادة ٤٦١ - العرائض المحالة الى المحكمة التجارية المستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة (٤٥٩) تعال من قبل الرئيس أولاً الى السكرتير للتقيد واستيفاء الرسوم ثم يجري تعيين يوم المحاكمة والساعة واسم المباشر الذي يعهد اليه أمر تبليغ الجلب من قبل الرئيس ثم تودع الى الكاتب المختص لعرضها على المحكمة .

المادة ٤٦٢ - يجب ان تكون العريضة المقدمة على نسختين نسخة منها تبقى أساساً بمكتب المحكمة والثانية تبليغ الى المدعى عليه مشفوعة بورقة الجلب ونسبة عدد المدعى عليهم تعدد النسخ .

المادة ٤٦٣ - كل عريضة تقدم الى المحكمة ويترك مقدمها مراجعة المحكمة بشأنها ثلاثة أشهر تكون ملغاة وله الحق في تجديد العريضة .

الفصل الخامس في أوراق الجلب

المادة ٤٦٤ - تحرر أوراق الجلب باللغة العربية وبعدد متسلسل مع التاريخ واسم اليوم واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما وصنعتهما ومحل اقامتهما وتابعيتهما يوم المحاكمة والساعة واسم المباشر وشهرته على أن تكون ارسالها على نسختين نسخة تسلم للمدعى عليه والأخرى يؤخذ توقيعه عليها وتعاد الى المحكمة موقعة من المباشر الذي عهد اليه أمر تبليغها وان تعدد المدعى عليهم تعدد نسخ الجلب على الصورة المار ذكرها بنسبة عددهم .

المادة ٤٦٥ - اذا كان المراد جلبه أمياً ولم يكن له ختم يؤخذ اثر ايهامه على النسخة المكلف بتوقيعها وعلى المباشر أن يشهد على كيفية الواقع شخصين مع أخذ توقيعها في ورقة الجلب التي تعاد الى المحكمة .

المادة ٤٦٦ - في حالة امتناع المدعى عليه عن استلام ورقة الجلب على المباشر أن يضع إحدى النسختين أمام الممتنع بعد أن يشهد عليه ولو شخصاً واحداً مع أخذ توقيعه على النسخة الثانية .

المادة ٤٦٧ - المباشر مكلف بتسليم ما يعهد اليه من أوراق الجلب الى أربابها بأي محل وجددهم فيه بلا استثناء وان كانت ورقة الجلب باسم شركة من الشركات فتسلم ورقة الجلب الى مدير الشركة أو أحد الشركاء أو أحد كتاب الشركة الثابت وجودهم بمحلها طبق ما تضمنته المواد السابقة .

المادة ٤٦٨ - للمباشر اذا اقتضت الضرورة أن يسلم ورقة الجلب الى من يوجد في محل تجارة المطلوب جلبه من ولد أو حفيد ثابت علاقتهما بتجارة المحل بشرط مراعاة الأحكام السابقة .

المادة ٤٦٩ - يعين يوم المحاكمة في اليوم الذي يحرر فيه الجلب إذا كانت القضية من المواد المستعجلة وكان كل من المدعي والمدعى عليه مقيماً في عين البلدة المقام فيها القضية كما أنه يجوز اعتبار مدة الجلب لعين الأسباب لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام في داخل البلدة وفي حالة غياب أحد المتدعين أو كليهما عن البلدة أو كان محل إقامتهما في غيرها من البلدان تقرر لمدة الجلب مدة مناسبة من طرف الرئيس بنسبة بعد المسافة والوسائط الثقيلة .

المادة ٤٧٠ - إذا كان المراد جلبه من المقيمين في البلاد البعيدة أو البلاد الأجنبية فترسل ورقة الجلب ضمن مذكرة إلى النيابة العامة لإحالتها على وزارة الخارجية ليجري تبليغه إليه بمعرفة حكومة تلك الجهة وتقدر له من قبل المحكمة مدة مناسبة لبعد المسافة ومراعاة الوسائط الثقيلة المنظمة وغير المنظمة .

المادة ٤٧١ - على المباشرة أن يسلم أوراق الجلب بحسب الشروط المتقدمة وإذا أخل بشئ من تلك الشروط يكون مسئولاً ويعرض للجزاء لأول مرة وعند التكرار يطرد من وظيفته .

الفصل السادس

في كيفية المحاكمة في المحكمة التجارية

المادة ٤٧٢ - تجزى المرافعات علناً في المحكمة التجارية ويجب على الحاضرين أثناء المحاكمة سواء كانوا مترافعين أو شهوداً أو سامعين أو من هيئة المحكمة التزام الصمت والسكوت ورعاية الأدب وللرئيس الحق في إسكات أو توبيخ أو طرد من يقع منه ما يخل بأداب المحاكمة أو أحداث غوغاء أو مشاجرة .

المادة ٤٧٣ - يجب على الطرفين المتداعيين أن يحضرا بالذات إلى المحكمة أو يرسلوا وكلاء عنهما بوكالة مصدقة من كتاب العدل .

المادة ٤٧٤ - يقتضى أن يبرز حاك الوكالة قبل المرافعة إلى سكرتير المحكمة وبعد رؤيتها يشرح عليها رؤيت بلا خرج .

المادة ٤٧٥ - للموكل عزل وكيله متى شاء ما لم يتعلق حق الغير به فلا يجوز أن يعزله حيث أنه وكذلك ليس للوكيل أن يعزل نفسه في هذه الحالة إلا بحضور ورضا المدعى .

المادة ٤٧٦ - إذا أقيمت دعوى من إحدى الفئات الرسمية على بعض الأفراد أو بالعكس فيكفي أن يقوم رئيس الدائرة لسماع تلك الدعوى والمرافعة فيها بنفسه أو بتوكيله أحد موظفي دائرته ويكفي في مثل هذا التوكيل أن يحرر به مذكرة رسمية من رئيس تلك الدائرة ولا يجب أن تكون الوكالة محررة لدى الجهة المختصة .

المادة ٤٧٧ - لا يسوغ لهيئة المحكمة التجارية سواء كان الرئيس أو الأعضاء أو السكرتير أو الكتبة أو المسجل والمباشرين وغيرهم أن يتوكلوا لأصحاب الدعاوى لدعاويهم التي ترى في المحكمة التجارية ويجوز لهم أن يتحاكموا بالذات لدعاويهم الخصوصية لدى المحكمة التجارية كما أن لهم أن يتوكلوا عن آبائهم وأولادهم وفزواجهم وعن الأيتام الذين هم أوصياؤهم .

المادة ٤٧٨ - إذا حضر الطرفان المتداعيان في اليوم المعين للمحكمة فعلى الرئيس أن يأمر كاتب الضبط بإحضار أوراق تلك الدعوى ثم يفتتح الجلسة باسم جلالة الملك المعظم ثم يباشر في إجراء المحاكمة بصورة علنية .

المادة ٤٧٩ - يجب على كاتب الضبط أن يمسك لكل قضية جريدة يعبر عنها بجريدة الضبط بعدد متسلسل ويذكر فيها اسم رئيس الجلسة والأعضاء الحاضرين واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما واسم الكاتب الذي تولى كتابة الضبط على مسامع الهيئة والمتداعين .

المادة ٤٨٠ - على الرئيس أن يبدأ بالسؤال من المدعى ثم من المدعى عليه وإذا اقتضى الحال تكرار السؤال من المتداعين فله ذلك إلى انتهاء المحاكمة ولكل من الأعضاء هذا الحق بعد الاستئذان من الرئيس ثم تقرر المحكمة ما تراه مطابقاً للحقيقة .

المادة ٤٨١ - لا يجوز استعمال أي شيء كالكهنة والشاي وغير ذلك في أثناء المحاكمة ما عدا الماء .

المادة ٤٨٢ - لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضراً أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية .

المادة ٤٨٣ - إذا كان أحد الطرفين المتداعين لا يمكنه التكلم باللغة العربية فعلى المحكمة أن تقرر تعيين ترجمان له ثم بعد تخليفه اليمين يترجم افادته من لفته إلى اللغة العربية بحضور المجلس حرفياً وبعضى تلك الافادة من الترجمان هذا إذا لم يحضر ترجماناً معه مؤتمناً طرفه ومستوثقاً به فإذا حضره للمحكمة أن يأخذ تقريره بضبط الدعوى بموافقته على ذلك .

المادة ٤٨٤ - لا يسمح لأحد المتداعين أن يخرج عن صدد الدعوى ولا أن يقطع كلام خصمه أثناء المرافعة .

المادة ٤٨٥ - إذا أراد أحد الطرفين أن يكتب مدافعة بنفسه على ورقة بشرط أن لا يكتب شيئاً خارجاً عن صدد دعواه أو دفعه فله ذلك على أن تكون باللغة العربية وبعد توقيعها عليها تقرأ على الهيئة ويرصدها كاتب الضبط بجريدة الضبط .

المادة ٤٨٦ - يجب أن ترصد جميع السؤالات التي تتوجه على أحد المتداعين أو الشهود والاجوبة التي تصدر منهم والسندات والأوراق التي تبرز أثناء المحاكمة بجريدة الضبط حرفياً إلى اتمام المحاكمة .

المادة ٤٨٧ - إذا رأت المحكمة لزوماً لجلب أحد المتداعين بالذات للاستيضاح منه عما تراه لازماً وكان له وكيل فله ذلك وإن كان هناك مانع شرعي يمنعه من الحضور فللمحكمة أن تنيب عنها أحد الأعضاء للاستيضاح في محله ويوقع عليه من العضو وكاتب القضاة وشاهدين ثم يعرض ذلك الايضاح للمحكمة .

المادة ٤٨٨ - إذا حدث أثناء المحاكمة دعوى متعلقة بالدعوى المرئية من جهة تعيد أو كفالة أو استحقاق متفرع من أصل تلك الدعوى فللمحكمة أن تقضى فيها مع الدعوى المرئية بدون لزوم لتقديم عريضة أخرى .

المادة ٤٨٩ - إذا أقر المدعى عليه بالدين المدعى به وادعى الاعسار ولم يوجد ما يوجب إعلان إفلاسه فعلى المحكمة أن تحكم بالدين فقط أما دعوى الاعسار فليدعيه الحق في إثباته بالمحكمة الشرعية .

المادة ٤٩٠ - إذا كان المدعى لم يعين مقدار المبلغ المدعى به في عريضة الدعوى لأسباب اضطرابية لكون القضية متعلقة بأرباح أو كانت ناشئة عن شركة لا يعلم مقدار الأرباح الحاصلة وإن القضية تحتاج إلى محاسبة وتصفية حساب فعلى الرئيس أن يأمر بأن يعين مقدارة معلوماً ولو على سبيل التخمين وعند ظهور النتيجة يحكم بما يظهر من نتيجة الحساب وتصفية الأرباح .

المادة ٤٩١ - إذا وجدت دعوى غامضة أو مشوشة تحتاج إلى مراجعة دفاتر أو تصفية حساب فتعين لجنة ينشئها الطرفان أو المجلس تحت رئاسة أحد الأعضاء وبعد ذلك تقدم تقريراً موافقاً عليه من المتداعين محتويّاً على تصفية الحساب المذكور ويقدم ذلك التقرير إلى المحكمة بدون أن تبدي اللجنة رأياً فيما يتعلق بإفادة الطرفين ولا في ماى الأوراق التي يقدمونها وهذا التقرير يقرأ بالمحكمة بحضور الطرفين ويكون لهما صلاحية في بيان ما وقع فيه من السهو والغلط .

المادة ٤٩٢ - إذا رأت تلك اللجنة أو مأمور المحكمة أن إجراء الصلح بين الطرفين ممكن فيقرر الصلح الذي يقع بينهما ويوقع عليه منهم ومن المتداعين ويقدم إلى المحكمة للتصديق عليه لإجراء مقتضاه .

المادة ٤٩٣ - إذا رأى الطرفان المتداعيان أن يحكما شخصاً أو اشخاصاً فيجرون بذلك مستنداً رسمياً يصدق عليه من كتاب العدل يكون محتويّاً على الشروط التي يتفقون عليها فيما إذا كان للتحكيم مدة معينة أو يكون حكم المحكمين نافذاً سواء كان باتفاق المحكمين أو الأكثرية وغير ذلك مما يتفقون عليه ثم يوقعان عليه ويسلمانه إلى المحكمين .

المادة ٤٩٤ - على المحكمين تدقيق إفادات الطرفين على الأصول المشروعة وإن يضبطوا إفادتهما وأوراقهما وسنداتهما وشهادة شهودهما ولهم أن يحكموا بما ظهر لهم ضمن شروط سند التحكيم .

المادة ٤٩٥ - إذا ظهر أن الحكم الصادر من المحكمين مطابق لأصوله وموافق لسند المحكمين يصدق عليه من المحكمة ويتخذ إذا أحل بشيء من ذلك فينقض من طرف المحكمة التجارية .

المادة ٤٩٦ - لا يجوز لكل من الطرفين عزل المحكم الذي عينه وصودق على تعيينه من طرف المحكمة التجارية سواء قبل صدور الحكم أو بعده ولهما حق الاعتراض على أحكام المحكمين لدى المحكمة التجارية .

المادة ٤٩٧ - على المحكمين سواء كانوا من مأموري المحكمة أو لجنة منتخبة أن يقدموا حكمهم موقعاً عليه إلى المحكمة وعلى المحكمة بعد تدقيقه وأخذ إفادة الطرفين فيما إذا كان لهما الاعتراض عليه أن تحكم بتسديقه إذا كان موافقاً لأصوله أو نقضه إذا كان مخالفاً لها .

المادة ٤٩٨ - لدى المرافعة إذا استند أحد الطرفين على أوراق ومستندات وكانت في إحدى الدوائر الرسمية أو الشركات أو التجار فتعطى له مهلة لاحضارها وإذا تعذر عليه احضارها فعلى المحكمة إذا رأت لزوماً ضرورياً لرؤيتها أن تقرر جلبها وبعد رؤيتها وأخذ صورتها تعيدها إلى من كانت بيده .

المادة ٤٩٩ - إذا طلب أحد الطرفين أو وكلاهما مهلة لاعطاء الجواب عن أوراق ابرزت له أو سوالات توجهت إليه ورات المحكمة ضرورة امهاله فلها أن تمهله مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام فإذا ظهر لديها أن امهاله هو لفرض الماطلة فلا يمهل وعلى المحكمة أن تباشر في فصل القضية .

المادة ٥٠٠ - ان عموم السندات الرسمية والعادية الموقعة عليها باعضاء أو ختم أحد الطرفين وقيودات جميع الدوائر الرسمية والتداول وفسوحات البضائع المعطاة من التجار إلى المشتريين أو إلى مأموري مستودع البضائع المعبر عنها في عرف التجار بالشئ المشتملة على فسخ البضائع للمشتريين معتبرة بالنسبة لمضونيها وموقعيها .

المادة ٥٠١ - إذا أنكر من نسب إليه السند أو الخط أو الانضاء أو الختم الموقع على الأوراق والسندات والأوراق العادية المذكورة في المادة السابقة أو حصل دعوى تزوير أو تحريف في شيء من السندات ونحوها فيجب على المحكمة تدقيق ذلك بواسطة هيئة من الخبراء لا يقلون عن ثلاثة أشخاص من ذوي الديانة والاختصاص يباشرون العمل والتدقيق تحت مراقبة أحد الأعضاء بالاشتراك معهم بمحضر الطرفين وذلك باحضار أوراق أو دفاتر أو سندات أخرى بيد أي أحد تكون للمقابلة والمقايسة والتطبيق على ما فيها من الخط والختم فإن لم يوجد ذلك يستكتب المنكر مراراً ألفاظ تقارب ألفاظ السند المنكر وتجري المقايسة والتطبيق على كتابته وإذا كان الخط والختم المنكران مشهورين ومعروفين بين الناس يعتبران بعد ثبوت الشهود بشهادة أربعة شهود على الأقل على أن يعطى لكل من الخبراء عن كل جلسة نصف ابرة ذهباً تعطي أولاً من قبل المدعى على أن يعود في النهاية مع سائر المصاريف على الذي يحكم عليه بالنتيجة .

المادة ٥٠٢ - إذا أراد أحد الخصمين أن يثبت دعواه ودفعه بشهود ورات المحكمة لزوماً لقبول ذلك فيبعد أن تقرر قبول الشهود تبادر لتسمية الشهود وحصرهم .

المادة ٥٠٣ - إذا حضر أحد الطرفين شهوده واعترف أن ليس له شهوداً غير من ذكرهم وأراد بعد ذلك احضار خلاف من حضرهم فلا يقبل منه .

المادة ٥٠٤ - إذا طلب من أحد الخصمين شهود واجاب بأن ليس لديه شهود أصلاً ثم بعد ذلك أراد احضار شهود فلا يقبل .

المادة ٥٠٥ - إذا رأت المحكمة لزوماً السماح شهادة الشهود فيعطى للمطلوب منه احضارهم مهلة ثلاثة أيام فإذا لم يتمكن احضارهم في هذه المدة فتعطى له مدة ثلاثة أيام أخرى وكذا ثلاثة أيام بعدها إذا كان الشهود بداخل البلدة الموجود بها المحكمة وإن كان الشهود في بلدة أخرى فتعطى مهلة مناسبة بنسبة بعد المسافة والوسائط الثقيلة لاحضارهم أو تحميل شهادتهم وإذا لم يتسنى له ذلك فيجري أخذ شهادة الشهود المذكورين بواسطة محاكم البلدة الموجودين بها بموجب التعليمات المحررة من قبل المحكمة التجارية بواسطة الحكومة المحلية سواء كان الشهود داخل الحكومة الحجازية أو في بلاد أجنبية وإذا مضت المدة المذكورة ولم يحضر الشهود المذكورين ولم تحتمل شهادتهم ولم تسجل في أي محكمة من محاكم البلاد القاطنين بها فاقدة للبيئة .

المادة ٥٠٦ - يعتبر قبول شهادة الشهود ورفضهم والطعن فيهم وتعديلهم وتركيتهم وتحليفهم وتوجيه اليمين والنكول عنه حسب اصول الأحكام الشرعية .

المادة ٥٠٧ - إذا صدر قرار يلزم تحليف أحد الطرفين فبعد أن يصرح فيه خطأ بالأمر والوقائع التي يلزم أن يحلف عليها وإن توضح فيه صورة اليمين يجرى العمل بموجب القرار الصادر .

المادة ٥٠٨ - بعد أن تستوفي المحكمة جميع التحقيقات المقتضية وترى أن الدعوى قد اقترت البت فيها يستوضح الرئيس من الطرفين عما إذا كان لديهم كلام أو دفاع في المرافعة يصعد الدعوى فإذا لم يكن لديهما شيء يعلن الرئيس ختام المحاكمة ولا يقبل منهما إفادة شفوية أما إذا كان لأحدهما ما يقال في صدد الدعوى يقدم للمحكمة وعلى المحكمة درس تلك اللائحة أو العريضة أثناء المذاكرة .

المادة ٥٠٩ - بعد انتهاء المحاكمة يأمر رئيس المحكمة بإخراج الطرفين ويخلو مع الأعضاء في المذاكرة وبعد تدقيق جميع المستندات وشهادات الشهود وأوراق الضبط وغير ذلك يبدأ رأي الأعضاء فرداً ثم يبيدي رأيه ويقرر الحكم أما باتفاق الآراء أو بالأكثرية .

المادة ٥١٠ - يجب على العضو المخالف أن يبين رأيه وأسباب مخالفته في ذيل القرار مستنداً على الأدلة والحجج الصحيحة المتعلقة بتلك القضية ويوقع عليه في ضبط المحاكمة ولا يدرج ذلك في اعلام الحكم .

المادة ٥١١ - لا يجوز للمحكمة تأخير الحكم إذا استوفيت أسباب الحكم وشرائطه بتمامها إلا في حالة رجاء الصلح بين الطرفين ولا سيما الأقرباء .

المادة ٥١٢ - بعد اتمام قرار الحكم سواء كان باتفاق الآراء أو بالأكثرية يعرض عليه من الهيئة التي حكمت به ويؤرخ ثم يفهم شفاهياً للطرفين من طرف الرئيس .

المادة ٥١٣ - اذا اقتنع المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه وجاها يؤخذ اعضاؤه في ضبط المحاكمة بذلك ثم اذا أراد أن يعرض عليه بطريق التمييز لا يقبل اعتراضه وأما اذا لم يقتنع فله حق تمييزه .

المادة ٥١٤ - يحضر صك الحكم على نسختين ثم تعطى نسخة منها للمحكوم له وتبلغ النسخة الثانية الى المحكوم عليه بموجب سند استلام موقع عليه من المستلم على الأصول المقررة في تبليغ الجلب .

المادة ٥١٥ - يجب أن يكون سند استلام صك المحكوم عليه الموقع منه ومن المباشر بالتبليغ يصدق من السكرتير ورئيس المحكمة ويؤخذ صورته مصدقة على الصورة المتقدمة وتحفظ صورته ويعطى الأصل الى المحكوم له .

المادة ٥١٦ - اذا أقيمت دعوى بخصوص تضمين الضرر والخسارة ولم يمكن التدقيق في الكيفية والمقررات والحكم بها مع الدعوى الأصلية يفهم المستدعي أن يعطى المحكمة دفترأ بالمقررات من قبله ليحكم بها على حدتها .

المادة ٥١٧ - اذا تحقق وتبين أن المدين قد لحقه ضرر في اشغاله التجارية وانه في الحقيقة بحالة المضايقة واستدسب المحكمة بسبب ذلك أن يعطيه مهلة مناسبة لأجل تأدية الدين فيذكر في الصك مع الحكم بأصل الدعوى قدر المهلة التي تعطى وأسبابها .

المادة ٥١٨ - لا يجوز للمحكمة اعطاء المهلة للمحكوم عليه اذا ظهر لها أن ليس في طلبه عذر بالمحكوم له واذا تبين في خلال المدة أن المحكوم يريد الضرر بالمحكوم له فيسقط تلك المهلة وتجرى الاحتياطات اللازمة في ضبط أمواله .

المادة ٥١٩ - يجب أن يكون تحرير الصك الصادر بالحكم من المحكمة التجارية محتويًا على اسم الرئيس والأعضاء الذين حكموا في الدعوى واسماء الطرفين وشهورتهما وجنسيتهما وتبعيتهما ومحل اقامتهما وملخص دعواهما وكيفية جريان الدعوى وموادها القانونية وعللها وأسبابها وقرار الحكم عليه سواء كان باتفاق الآراء أو بالأكثرية وتاريخ الحكم .

المادة ٥٢٠ - يمكن للطرفين أثناء المحاكمة أن يطلبوا من المحكمة باتفاقهما تأخير المحاكمة مدة معلومة ولهما تكرار هذا الطلب وللمحكمة اجابة طلبهما .

المادة ٥٢١ - يحق للمدعي أن يطلب بعريضة الدعوى وأثناء المرافعة الحكم بالاجراء الموقت اذا توفرت الأسباب الآتية وهي : ان تكون الدعوى مؤسسة على سند رسمي أو على اعتراف المدعى عليه أو على حكم سابق لم يميز وللمحكمة ان رأت لزوماً لذلك قبلته واعطاء القرار به مع الحكم في القضية والا رد طلبه .

المادة ٥٢٢ - على طالب الاجراء الموقت ان يقدم كفيلًا ضامنًا مصدقًا على كفالته من كاتب العدل لرد الاشياء التي يطلبها اذا ظهر أنه غير محق في دعواه وللاضرار والمصاريف التي تنشأ عن ذلك .

المادة ٥٢٣ - ان القضايا التي يحكم فيها الاجراء الموقت يجب ان يجري الاعلان عنها في الجريدة الرسمية لمدة محدودة لا تقل عن خمسة عشر يوما يتقدم في خلالها كل ذي دين ودعوى تجارية لاثباتها حالا .

المادة ٥٢٤ - ان عريضة تمييز الصكوك المحكوم بها بالاجراء الموقت ولو جرى نقضها لا يوقف الاجراء الموقت ولا تقبل معارضة المدعى عليه في ذلك .

الفصل السابع

في الحكم الغيابي

المادة ٥٢٥ - اذا لم يحضر المترافعان في اليوم المعين لرؤية الدعوى في المحكمة او حضر احدهما ولم يحضر الآخر ولم يكن تأخره عن الحضور لأسباب صحيحة او موانع شرعية ولم يوكل عنه وكيلًا رسميًا بعد ان بلغ اليه الجلب طبق الاصول فيطلب الطرف الحاضر ان تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابيا .

المادة ٥٢٦ - اذا كان الطرف الممتنع عن الحضور الى المحكمة هو المدعي فالمدعي عليه يمكنه ان يطلب ويستحصل قرارًا غيابيًا بسقوط حق المحاكمة مؤقتًا وهو عبارة عن ابطال العريضة المقدمة من طرف المدعي بدون ان يكون مجبورًا على اعطاء الجواب على الدعوى المرفوعة عليه واذا لحق المدعي عليه ضرر يضمن المدعي ذلك .

المادة ٥٢٧ - اذا كان الممتنع عن الحضور هو المدعي عليه فيطلب المدعي ان تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابيا وبعد الثبوت تحكم المحكمة بمقتضى ذلك حكماً معلقاً على نكول المدعي عليه عند وقوع الاعتراض .

المادة ٥٢٨ - لدى اجراء المحاكمة بين المترافعين لدى المحكمة التجارية فيبعد ان يعلن الرئيس ختام المحاكمة ويباشر بالمذاكرة وعند تفهيم قرار الحكم اذا غاب المدعي عليه عن المحكمة يعتبر ذلك الحكم بحق المحكوم عليه وجاهاً وأما اذا كان الغياب قبل ختام المحاكمة ولو في آخر جلسة تقرر المحكمة بحق المدعي عليه اتمام المحاكمة غيابيا وتناوب على ختام الدعوى وتصدر القرار المقتضى وللمدعي عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم .

الفصل الثامن

في الاعتراض على الحكم الغيابي

المادة ٥٢٩ - إذا صدر حكم غيابي على المدعى عليه فيمكنه أن يعترض على ذلك الحكم ضمن المدة القانونية وحينئذ يضحى ذلك ملغياً .

المادة ٥٣٠ - إذا كان الحكم الغيابي المحكوم به معلقاً على نكول المدعى عليه عن اليمين وحضر لدى المحكمة التجارية وامتنع المحكوم عليه عن حلف اليمين يصدر الحكم الغيابي ويعتبر بحق المدعى عليه وإجهاياً .

المادة ٥٣١ - أن مدة الاعتراض على الحكم الغيابي خمسة عشر يوماً ابتداء من تاريخ تبليغ الإعلام إلى المحكوم عليه ولا يحسب من المدة المذكورة يوم التبليغ ولا يوم التقديم هذا إذا كان المحكوم عليه داخل البلدة التي بها المحكمة التجارية وأما إذا كان المحكوم عليه هو في غير البلدة المذكورة فينضم إلى المدة المذكورة بعد المسافة بحسب الاقتضاء .

المادة ٥٣٢ - الاعتراض على الحكم الغيابي يكون بتقديم عريضة إلى المحكمة التجارية تحتوي الأسباب والعلل التي تدفع وتجرح الدعوى التي تقدمت من طرف المحكوم له والحكم الغيابي المعطى بها ويجري تبليغ صورة العريضة إلى المعارض عليه على الصورة المتقدمة في تبليغ الجلب وشرافح الخصمان في اليوم الذي يعين بموجب ورقة الجلب .

المادة ٥٣٣ - إذا قدم المحكوم عليه غيابياً اعتراضه إلى المحكمة وكان تقديمه داخل المدة القانونية تقرر المحكمة قبول الاعتراض ثم تجري المحاكمة على حسب المحاكمة الوجاهية ثم تحكم بما يظهر لديها أما بتصديق صك الحكم الغيابي أو نقضه أو إصلاحه أما مضاريف الحكم الغيابي فهي على كل حال تعود على المحكوم عليه غيابياً .

المادة ٥٣٤ - إذا قدم المحكوم عليه اعتراضه داخل المدة القانونية ولم يحضر إلى المحكمة في اليوم المعين ولم يكن تأخره ناشئاً عن عذر شرعي تحكم المحكمة بإسقاط عريضة اعتراضه ولا يقبل له اعتراض مرة ثانية بل يبقى له حق التمييز .

المادة ٥٣٥ - أن كل ماهر جار ومراعى في سير المحاكمات الوجاهية ومعلاتها كذلك مراعى الاجراء في المحاكمات الغيابية وفي المحاكمات الجارية في الاعتراض على الحكم الغيابي .

المادة ٥٣٦ - أن تنظيم الصكوك الصادرة في الأحكام الغيابية وفي الاعتراض على الحكم ليكون تنظيمها على مقتضى الصكوك التي تصدر في الأحكام الوجاهية كما أن تبليغها يكون على ماهر جار في فصل تبليغ الجلب .

الفصل التاسع

في بيان شروط اعتراض الغير

المادة ٥٣٧ - إذا وقع في أي دعوى حكم يمس حقوق طرف ثالث غائب غير الطرفين المتحكماين لم يجلب ولم يحضر إلى المحكمة لا بالأصلالة ولا بالوكالة ولم يقدم عريضة للدخول في الدعوى فمثل هذا الطرف له أن يعترض على الحكم المذكور بموجب شروط المادة (٥٣٩) ومثال ذلك لو ادعى أحد ديننا على ميت بوجه أحد ورثته فانكر هذا الوارث وأثبت المدعي دعواه في وجهه بالبينة وحكم عليه بالدين فللوارث الآخر أن يعتبر على هذا الحكم بطريق اعتراض الغير .

المادة ٥٣٨ - يحق للطرف الثالث أن يعترض على كل نوع من أنواع الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة التجارية أما قرارات المحكمين فمن حيث لا تسري عليه فلا يحق الاعتراض عليها لأن حكم المحكمين لا ينفذ ولا يسري على غير الطرفين الذين تصباهم وحكاهم .

المادة ٥٣٩ - أن اعتراض الطرف الثالث لا يؤخر إجراء حكم الصك المقصود جرحه على أنه إذا تبين وقوع خطر أو ضرر من إجراء ذلك الحكم فللمحكمة التجارية أن تقرر تأجيل الحكم المذكور مدة ما .

المادة ٥٤٠ - إذا ثبت أن مدة اعتراض الطرف الثالث متحققة ومقبولة فيجرح من الحكم والصك المقصود جرحه الجهة العائدة لحقوق ومنافع الطرف المعترض فقط ويعتبر باقي أحكامه على الطرفين المترافعين أما إذا كان حكم الصك المذكور يخص مادة واحدة لا تقبل التفریق فحينئذ يجرح أيضا حكم الصك المذكور العائد للمدعي والمدعى عليه .

المادة ٥٤١ - إذا تحقق أن دعوى اعتراض الطرف الثالث ليست بمقبولة ولا صحيحة يحكم بردها ويغرم المعترض بدفع ما تحمله الطرف الآخر من الضرر والخسارة بسبب ذلك .

الفصل العاشر

في تمييز الصكوك التجارية

المادة ٥٤٢ - كل الصكوك الصادرة من المحكمة التجارية الكاسية الحكم القطعي سواء كان بمراجعة الطرفين أو حكما غيايبيا أو نقض فيها مدة الاعتراض على الحكم الغيابي قابلة للتمييز .

المادة ٥٤٣ - أن مدة تمييز الصكوك بحق الحكم الوجاهي والحكم الغيابي المنقضي فيه مدة الاعتراض ثلاثون يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغ الصك إلى المحكوم عليه غير يوم التبليغ والتقديم .

المادة ٥٤٤ - تمييز الصكوك الوجاهية والغيابية يكون بتقديم عريضة إلى مقام النيابة العامة في العاصمة وإلى الحاكم الإداري في الملحقات وتكون العريضة تحتوي على اسم المدعي والمدعى عليه وشهرتهما وجنسيتهما ومحل إقامتهما ومتى جرى تبليغ الصك إليهما مرفوقاً بصورة الصك مصدقة من المحكمة التجارية وبلائحة الاعتراض مفصل فيها أوجه اعتراضاته وسند كفالة مصدق عليه من كاتب العدل يتضمن الكفالة لأداء مصاريف محاكمة الخصم وإضراره وخسائره التي تتعين نظاماً إذا ظهر أن المستدعي غير محق في استدعاء التمييز ولهيئة التمييز أن تطلب ضبط الدعوى صورة أو عيناً من جميع متفرعاتها من المحكمة التجارية على أنها بعد انتهاء التدقيقات التمييزية تعيدها إلى المحكمة .

المادة ٥٤٥ - إذا قدم مستدعي التمييز عريضة في آخر يوم من المدة المعينة له وكان غير مستوفى الشروط المذكورة في المادة (٥٤١) فترد عريضته كلياً وأما إذا قدمه قبل ذلك وكان فيه نواقص فعلى هيئة التمييز أن تنبه المستدعي تجريبياً عن النواقص المذكورة ليصلحها في أجل تضرره له على أن يبقى للمستدعي اكتمال مثل المدة التي كانت باقية له حينما استدعى التمييز وتبتدى هذه المدة من تاريخ إبلاغه ذلك .

المادة ٥٤٦ - يجب تقديم عريضة التمييز المنوه عنها بالمادة (٥٤١) إلى المحكمة التجارية بجدة وإذا رفعت إليها يتعين عليها قبض الرسوم من المستدعي ثم تبليغ من قبلها الأوراق التمييزية مصدقة إلى المميز عليه ليقدم في مدة اسبوع بعد تبليغه لألحته الجوابية على اعتراضات خصمه ثم ترفع الأوراق من قبل المحكمة إلى هيئة التمييز ويحق لها حينئذ أن تعطى قرارها على الصك المميز بالتصديق أو النقض وفي كلتا الحالتين يجب اعادته للمحكمة التجارية .

المادة ٥٤٧ - على هيئة التمييز أن ترى الدعوى بحسب الأوراق المقدمة إليها فتعتمد الأحوال والوقائع المشروحة في الصك المطلوب تمييزه إذا تعد حقيقته إلى أن يشهد ما يخالفها بجريدة الضبط أو بالسندات التي أبرزت حين المحاكمة بدون أن تجلب الخصمين فإن تبين أن الحكم موافق للنظام وأصول المحاكمة أيده ولا نقضته وأعادته إلى المحكمة التجارية لإعادة المحاكمة .

المادة ٥٤٨ - إذا وجد بالصك بعض سهو أو نواقص لم تؤثر في نفس الحكم ولا متعلقاته فللهيئة اعادته إلى المحكمة لتصحيح النواقص .

المادة ٥٤٩ - ان الأسباب الموجبة لنقض صك الحكم هي كلما كان مخالفا لمواد هذا النظام أو مخالفا لضبطه بصورة مخلة بأسباب الحكم ومؤثرة فيه أو كانت الدعوى خارجة عن وظيفة المحكمة التجارية وإذا ظهرت الأوراق المبرزة والبيئة المقامة غير كافية للحكم أو اذا طعن المميز في شهادة الشهود طعناً مقبولا شرعياً وأهملت المحكمة قبول طعنه أو وجد خللا في توجيه اليمين أو في التحليف أو اذا استندت المحكمة في حكمها على مادة من مواد هذا النظام وظهرت أنها غير صالحة للحكم فهذه الأسباب ينقض الصك من قبل هيئة التمييز .

المادة ٥٥٠ - متى نقض الصك من هيئة التمييز لوجود أحد الأسباب الموجبة للنقض أو لوجود عدة منها وأعيد الى المحكمة التجارية لاصلاحه على أصوله ثم تمت المحكمة التجارية حكمها مرة ثانية على أسباب وعلل غير صالحة للحكم وميزه المحكوم عليه ورأت هيئة التمييز أن اعتراضات المميز وجهية وأن الحكم غير واقع في محله فلها نقضه واعادته ثانيا الى المحكمة التجارية وفي المرة الثالثة اذا صدر الصك غير صالح للحكم فلهيئة التمييز اصلاحه وتنفيذه .

المادة ٥٥١ - اذا نقض صك من هيئة التمييز بوقوع خطأ من الأوجه المذكورة في المادة (٥٤٦) فالقرارات التي صدرت من المحكمة التجارية بعد وقوع الخطأ في الصك والمراقبة تلغى وأما اذا وقع في أثناء المراقبة كأوسطها مثلاً فما جرى من المعاملات والقرارات في محكمة التجارة التي أصدرت ذلك الصك من ابتداء المحاكمة الى حين وقوع الخطأ الذي أوجب النقض يبقى مرعياً ومعتبراً ولا يسوغ للمحكمة إعادة النظر فيه عند رجوع الصك منقوضاً .

المادة ٥٥٢ - ان قرارات هيئة التمييز التي تعطى في تصديق صك الحكم أو نقضه تكون باتفاق الآراء أو بأكثريةها القانونية واذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي ينضم اليه الرئيس .

المادة ٥٥٣ - يجب أن يبين في صكوك هيئة التمييز اسم الطرفين وشهرتهما وجنسيتهما ومحل اقامتهما وحكم الصك المميز وخلصات الاعتراضات والأدلة الواردة من الطرفين والأسباب الموجبة لنقض ذلك الصك أو التصديق عليه .

المادة ٥٥٤ - اذا نقضت هيئة التمييز صك الحكم على الصورة المتقدمة واعادته الى المحكمة التجارية فعلى المحكمة أن تعيد المحاكمة بين الطرفين على ما في فصل كيفية تقديم الدعوى .

المادة ٥٥٥ - على المحكمة التجارية أن تراعي النقط والأوجه التي نقض بها الحكم الأول وان لا تبني حكمها عليها في الحكم الثاني .

المادة ٥٥٦ - بعد نقض الصك واعادة الحكم يجب أن يدرج في ضبط الدعوى الثانية خلاصة الصك المتقوض وعذره وتاريخه والأسباب التي أوجبت نقضه ثم تباشر المحكمة التجارية في اجراء المحاكمة مجدداً .

المادة ٥٥٧ - يعزل مجلس الشورى بمكة المكرمة مؤقتاً محل هيئة التمييز ويقوم بتطبيق كافة ما يتعلق بأحكام التمييز المبحوث عنها ضمن مواد المخصصة من هذا النظام .

المادة ٥٥٨ - ان الصك الصادر من المحكمة التجارية المبلغ للمحكوم عليه ولم يقدم اعتراض عليه لا ينفذ وانما يرفع رأساً من المحكمة التجارية الى هيئة التمييز حفظاً على حقوق المحكوم عليه .

المادة ٥٥٩ - لمجلس ادارة ينبع المؤلف من قاضي البلدة وأمين المالية وأعضاء منتخبين تحت رئاسة الأمير صلاحية النظر في القضايا التجارية على مقتضى النظام التجاري متى أراد المحكوم عليه استثناء الحكم فيكون ذلك بجدة لدى المحكمة التجارية .

المادة ٥٦٠ - الصكوك التي تصدر من مجلس ادارة ينبع بصفته محكمة تجارية يكون تمييزها عائداً الى المحكمة التجارية بجدة وهي التي تصدر حكمها فيها بالتصديق أو النقض حسب مواد التمييز المدونة بنظام المحكمة التجارية .

الفصل الحادي عشر

في كيفية تضمين مصاريف المحاكمة

المادة ٥٦١ - يضمن المحكوم عليه للمحكوم له جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالمحاكمة والاضطرابات وأثمان الطوابع وجميع ما يسوغه النظام بموجب ما يبد المحكوم له من الصكوك والأوراق الرسمية وأجرة وكيل المحكوم له التي تقررها المحكمة بحسب جسامه الدعوى عن كل جلسة بحيث لا تزيد تلك الاجرة عن خمسين قرشاً لكل جلسة .

المادة ٥٦٢ - اذا ظهر أن كل واحد من المترافعين محق في قسم من الدعوى فتحسب من المصاريف المقررة في المادة السابقة بنسبة ما لكل واحد منهما ويضمن كل منهما تلك المصاريف والرسوم بموجب تلك النسبة .

المادة ٥٦٣ - جميع الرسوم والمصاريف وأثمان الطوابع التي تصرف في دعاوى الافلاس تخصم من موجودات المفلس .

الفصل الثاني عشر

في الحجز الاحتياطي

ومنع المدعى عليه والمدين من السفر

المادة ٥٦٤ - لكل دين ناشئ عن معاملات تجارية أن يحجز أموال مدينه سواء كانت بيده أو بيد شخص ثالث بموجب عريضة يقدمها الى رئيس المحكمة المحلية وتحال منه الى المحكمة التجارية .

المادة ٥٦٥ - تكون هذه العريضة محتوية على بيان الدين ونوعه ومقداره والأحوال المطلوبة حجزها ومكانها وتكون على ثلاثة نسخ لتخفظ واحدة منها بالمحكمة وتسلم الاخرى للمحجوز عليه والثالثة للمحجوز عنده واذا تعدد المحجوز عندهم ازاد النسخ بعددهم .

المادة ٥٦٦ - يجب على طالب الحجز أن يقدم الى المحكمة سند كفالة مالية من كفيل ملى - مصدقا من كاتب العدل يضمن جميع حقوق المحجوز عليه واضراره اذا ظهر أن الحاجز غير محق في طلبه .

المادة ٥٦٧ - لا يسوغ الحجز ما لم تتوفر الشروط الآتية :

- أ - أن يكون الدين حالا أو قد حل أجله .
- ب - أن يكون الدين معلوما فإن كان مجهولا تعيينه المحكمة تخميناً .
- ج - أن لا يكون الدين معلقا لزومه على شرط مالم يتحقق فلا يجوز الحجز على ضامن الدرك قبل الحكم بالاستحقاق .
- د - أن يكون مختصا بنفس المدين فلا يحجز مال مدين المدين .
- هـ - أن يبرز طالب الحجز سندات رسمية أو عادية مبضأة أو مختومة من المدين بصورة صالحة للاعتبار أو أوراقا أخرى ككشفوف وتحاريز مبضأة ومختومة من المدين أو ما احتفت بها قرائن ودلائل اقتضت بها المحكمة .

المادة ٥٦٨ - لا يجوز للدائن أن يحجز من أموال مدينه اذا كانت قابلة للتفريق الا ما يكفي لوفاء دينه وما يلحقه من المصاريف .

المادة ٥٦٩ - اذا كان المدين متوفيا وقد حجزت تركته من قبل المحكمة الشرعية أو شرع في تحريرها لا يسوغ القاء الحجز عليها من قبل المحكمة التجارية لأن تحرير المحكمة بمثابة حجز عام وعلى الدائن مراجعة المحكمة الشرعية حينئذ واذا توفي المدين في أثناء الحجز الاحتياطي فمسلم الأشياء المعجوزة الى مأمور بيت المال التابع للمحكمة الشرعية وتحال القضية اليها .

المادة ٥٧٠ - يمتنع حجز الأشياء الآتية :

أولاً - ما يلزم المديون لمعيشته ومعيشة عياله وما لا غنى له عنه من ملبوساته وأثاث البيت .

ثانياً - الأدوات اللازمة لمعالجة صمغته .

ثالثاً - أدوات الزراعة والفلاح كبقرة وبسرة ومحصولاته التي لم تدخر في المخزن إلا أن يكون الدين ناشئاً عن ثمن الأشياء المذكورة في هذه الفقرات الثلاث .

رابعاً - بيت السكنى اللائق به وأمتعة زوجته وأولاده .

المادة ٥٧١ - إذا كانت الأموال المراد حجزها فيها أشياء من المأكولات التي يتسارع اليها الفساد يحق لمأمور الحجز بيعها حالاً بالمزاد العلني بعد قرار المجلس وما يتسبب من الضرر والخسارة من هذا البيع مضمون على طالب الحجز .

المادة ٥٧٢ - يمكن حجز العقار وأموال المدين غير المنقولة وحجزها إنما هو عبارة عن منع بيعها ورمها وكل تصرف فيها باعطاء الإشارة والقيود اللازم بواسطة كاتب العدل وتعليق النسخة الثالثة من عريضة الحاجز على نفس العقار .

المادة ٥٧٣ - إذا توفرت الشروط السالفة تقرر المحكمة الحجز حالاً ويجري توقيعه ثم يبلغ ذلك الى المدين والشخص الثالث حسب شروط تبليغ أوراق الجلب .

المادة ٥٧٤ - للمحجوز عليه والمحجوز عنده أن يعترض على الحجز في داخل ثمانية أيام من تاريخ التبليغ إذا كان مقيماً بالبلدة التي بها المحكمة والا فيضاف الى المهلة مدة بالنسبة الى بعد المسافة ووسائل النقل .

المادة ٥٧٥ - بعد إلقاء الحجز يتعين على الدائن أن يرفع للمحكمة التجارية في بركة ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الحجز الى المحجوز عليه عريضة يطلب فيها جلب المديون أو الشخص الثالث إذا كان هنالك شخص ثالث الى المحكمة لاثبات حقه في الحجز وأن يبلغ كلا منهما صورة هذه العريضة .

المادة ٥٧٦ - إذا لم يقدم الحاجز عريضته ودعواه داخل المدة المذكورة فالمحكمة تقرر رفع الحجز وتضمن الحاجز المضاريف والمطل والمطل والمطل والمطل .

المادة ٥٧٧ - إذا اعترض المحجوز عليه والمحجوز عنده داخل الثمانية الايام المذكورة فيقبل اعتراضها ويجري فيه ما يقتضي حسب النظام وإن لم يعترض في المدة المذكورة فلا يقبل لاحدهما اعتراض بعد مرور المدة المذكورة .

المادة ٥٧٨ - عندما تقرر المحكمة الحجز الاحتياطي على أموال المدين ولا يتعين مأمور من قبل المحكمة لتوقيع الحجز ثم يحرر بذلك من رئيس المحكمة الى الحاكم الاداري لاحتالته الى دائرة الشرطة لأرفاق مأمور الحجز بأمور من طرفها لتنفيذ قرار المحكمة بالحجز ويوقع الحجز بختم الأشياء المطلوب حجزها تحت ختم المحكمة ويوقع المأمور تقريراً بالواقع الى المحكمة .

المادة ٥٧٩ - بعد توقيع الحجز تدعو المحكمة التجارية الفريقين إلى المحاكمة وإذا صادق الشخص بجواب قدمه إلى المحكمة بعد إبلاغه بقرار الحجز فلا يبقى من حاجة إلى حضوره المحاكمة إلا أن ترى المحكمة لزوم حضوره فيتخذ بذلك قراراً فإن تخلف أحد الفريقين عن الحضور جرت بحقه المحاكمة الغيابية على الوجه الذي تقدم ببيانه في فصل الحكم الغيابي وسواء جرت المحاكمة وجاها أو بغياب المدعى عليه يتعين على المحكمة أن تفحص عن دعوى المدعى فإذا تحقق دينه في ذمة المحجوز عليه أو بمضه حكم بإثبات الحجز وبقائه إلى أن يستوفى الدائن دينه وما يلحقه من المصاريف وإذا أثبت الشخص الثالث في المحاكمة أن له ديناً عند المحجوز عليه حكم له به أيضاً .

المادة ٥٨٠ - إذا عجز الدائن الحاجز عن إثبات دينه تقرر المحكمة بفك الحجز ويمنع تعرض الحاجز للمحجوز عليه وتضييعه مع كفيله كل عطل وضرر يلحق المحجوز عليه من ذلك الحجز .

المادة ٥٨١ - يجوز حجز المرهون على أنه ليس للحاجز أن يتنازل من ثمنه شيئاً إلا بعد قضاء دين المرتين لأنه أحق بثمن الرهن من سائر الغرماء .

المادة ٥٨٢ - يجوز أن يحجز مال المدين أكثر من واحد ولا يمتاز أحدهم عن الآخر إلا أن يكون له أولية شرعية كالمرتهن ومن نه حبس العين لاستيفاء الثمن أو أولية نظامية وهي إما عامة يمتاز فيها الدائن بجميع أموال المدين كالضرائب الأميرية وإما خاصة كالثغفة المحكوم بها للزوجة والصغير فتقدم العامة على الخاصة وتقدم كلتاها على سائر الديون .

المادة ٥٨٣ - يجوز لكل مدع أن يحجز عين الأموال المدعى بها حجزاً احتياطياً في حال تقديم دعواه أو في أثناء المحاكمة سواء كانت تلك الأموال تحت يد المدعى عليه أو تحت يد شخص ثالث مع مراعاة أحكام المواد المخصصة في فعل الحجز من جهة الكفالة .

المادة ٥٨٤ - لوئحة المحكمة حق النظر في طلب الحجز المقدم لها فإن رأت أن الشخص الذي يراد الحجز عليه موسراً لا خوف على ما تحت يده من أموال وبضائع من جهة تهريب أو إخفاء أو إفلاس ولا يلحق طالب الحجز ضرر في حالة عدم توقيعه بسوغ لها رفض طلب الحجز وعدم اجرائه . ويشترط أن يكون قرار الرفض موقفاً من قبل أكثرية أعضاء المحكمة وموضحاً فيه الأسباب الكافية لعدم قبول توقيع الحجز وذلك بعد أن يقدم الشخص الذي طلب الحجز عليه كفيل مالى يضمن تادية أي حق أو حكم يصدر عليه من المحكمة التجارية ويسجل كفالته بمقدار المبلغ المدعى به .

المادة ٥٨٥ - كل شخص مطالب بحق شخص مقام عليه به قضية في المحاكم التجارية مكلف حين اعتزامه السفر بأن يقيم عنه وكيلًا شرعيًا يواصل المرافعة عنه مدة غيابه حتى انتهاء القضية بالحكم له أو عليه وأن يقدم لدائته كفيلاً ملبئًا غارماً لدى كاتب العدل .

المادة ٥٨٦ - إذا طلب الدائن من المدين تأمينه بتقديم الكفيل وإقامة الوكيل وفقاً لما نص عليه في المادة السابقة وامتنع عن إجابة طلبه فعلى الجهات المختصة منع المدين من السفر على أن يكون ذلك بطلب من الدائن وتبلغ قضائي صادر من المحكمة التجارية حسب الأصول .

المادة ٥٨٧ - تشمل التبليغات القضائية المنوّه عنها في المادة السابقة الأعمال المصدقة المطلوب تنفيذها والتي هي رهن التنفيذ في جهاتها الرسمية المختصة .

الباب الرابع - تعرفه الخرج

الفصل الأول

في خرج القيدية

المادة ٥٨٨ - تؤخذ خمسة قروش أميرية رسم قيدية على عموم الأوراق التي تقدم للمحكمة التجارية من استدعاءات وسندات ولوائح وغير ذلك سواء كان قبل المحاكمة أو في أثناءها .

المادة ٥٨٩ - كل ورقة يجري قيدها بدفتر القيد يشرح بذيلها عدد القيد المتسلسل بالدفتر المذكور ومقدار الرسم المأخوذ عليها وتختتم بختم القيد .

المادة ٥٩٠ - كل ورقة لم يجر قيدها بدفتر القيد حسبما توضح المادة (٥٨٩) لا تعتبر لدى المحكمة التجارية .

الفصل الثاني

فيما يؤخذ مقدماً من خرج الاعلام

المادة ٥٩١ - يؤخذ ربع خرج الاعلام على القدر المدعى به من المدعي حال تقديم الاستدعاء الى المحكمة التجارية مقدماً وبدون استيفاء ذلك لا تباشر المحكمة رؤية الدعوى .

المادة ٥٩٢ - اذا كان المبلغ المدعى به أقل من ألفين وخمسمائة قرش فيؤخذ مقابل ربع الخرج عشرون قرشاً رسمياً مقطوعاً .

المادة ٥٩٣ - يؤخذ على تعيين الاعلامات في مجلس التمييز ربع خرج الاعلام المميز مقدماً قبل تمييزه .

المادة ٥٩٤ - يخصم ربح خرج الاعلام المأخوذ مقدماً من رسم خرج الاعلام عند تنظيمه وإذا كان ربح الخرج المأخوذ مقدماً زائداً عن ربح الخرج المتحقق بعد اصدار الحكم فيحسب الزائد من ضمن خرج الاعلام وإذا كان ربح الخرج أقل من ربح الخرج المتحقق بعد نتيجة الحكم فيسوفي الباقي ضمن الخرج .

المادة ٥٩٥ - إذا ترك المدعى دعواه بعد دفع ربح الخرج حسبما تضمنته المادة (٥٩٣) من أصول المحاكمات التجارية المتضمنة ابطال دعواه فعندما يقدم استدعاءً ثانياً في الدعوى نفسها فيجب اخذ ربح خرج آخر عليها حيث أن ربح الخرج المدفوع سابقاً يسقط حكمه يسقط حكم الاستدعاء .

الفصل الثالث

في خرج التبليغ

المادة ٥٩٦ - تؤخذ عشرة قروش على كل ورقة تبليغها المحكمة لأرباب المصالح من طرف طالب التبليغ .

المادة ٥٩٧ - تقدر أجرة القسمية لتبليغ الأوراق من طرف المحكمة إذا كان المبلغ على مسافة بعيدة عن المحكمة .

المادة ٥٩٨ - تؤخذ خمسة قروش على كل نسخة من نسخ أوراق الجلب التي تبليغ للطرفين .

المادة ٥٩٩ - لا يؤخذ خرج تبليغ على التذاكر المختوبة على قرارات المحكمة اللازم تبليغها للمحكمن أو لاحدى الدوائر الرسمية .

الفصل الرابع

في تسجيل الوكالة

المادة ٦٠٠ - يؤخذ رسم مقطوع على تسجيل الوكالة عشرون قرشاً .

الفصل الخامس

في خرج القرارات التي تعطى بتعيين مميزين

المادة ٦٠١ - يؤخذ على القرارات التي تعطى بتعيين مميزين وأهل الخبر حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ٢٥ - تؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ الى خمسين جنيهاً .
- ٥٠ - تؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ من خمسين جنيهاً الى مائة جنية .
- ١٠٠ - تؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ يزيد عن مائة جنية .

الفصل السادس

في خرج قرارات الحجز الاحتياطي

المادة ٦٠٢ - يؤخذ على قرار توقيع الحجز الاحتياطي حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ٢٥ - يؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ الى خمسين جنيهاً :
 - ٥٠ - يؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ من خمسين جنيهاً الى مائة جنية .
 - ١٠٠ - يؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ يزيد عن مائة جنية .
- وتؤخذ على كل صورة تبليغ منه نصف الرسم الذي يؤخذ في قرار الحجز وفي قرار تصديق الحجز تراعى النسبة المذكورة في استيفاء الرسم .

الفصل السابع

في خرج قرار الصلح

المادة ٦٠٣ - يؤخذ على قرار تصديق الصلح رسم حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ٥٠ - في الدعاوى التي تبلغ الى خمسين جنيهاً .
- ١٠٠ - فيما زاد عن مائة خمسين جنيهاً الى مائة جنية .
- ١٥٠ - فيما زاد عن مائة جنية الى مائتين جنية وما زاد عن المئتين الجنية فتؤخذ عن كل خمسين جنيهاً عشرة قروش .

الفصل الثامن

في خرج الاعلام

المادة ٦٠٤ - يؤخذ خرج نسبي على الاعلامات التي تصدر من المحكمة التجارية المحتوية على مبلغ معين حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ١٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ لحد خمسمائة قرش .
 - ٢٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ خمسمائة الى ألف قرش .
 - ٤٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ من ألف قرش الى ألفين قرش .
 - ٦٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ من الفين الى ثلاثة آلاف قرش .
 - ١٠٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ من ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف قرش .
- وما زاد عن خمسة آلاف قرش فيؤخذ بالنسبة في المائة اثنان ونصف .

المادة ٦٠٥ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على كل إعلام صادر بغير مبلغ معين أو برد سند لم يثبت مدعى مقدمه أو رفضه دعوى لم تثبت على المدعى عليه .

الفصل التاسع

في خرج قضائياً الإفلاس

المادة ٦٠٦ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على قرار يعطى من المحكمة التجارية بإفلاس تاجر أو فسخ قرار الإفلاس أو تعيين تاريخ الإفلاس أو تغييره أو تعيين حارس على أموال المفلس وبكل ما يتعلق بالإفلاس من الخصومات .

المادة ٦٠٧ - يؤخذ على كل إعلام صادر من المحكمة يتضمن تصديق التعهدات التجارية في المائة اثنين بنسبة مبلغ التمويل الذي تعهد المفلس بإعطائه لأصحاب المطالبين من موجودات المفلس ولو لم تف بدفعته .

المادة ٦٠٨ - يؤخذ خرج المعاملات الإفلاسية ابتداء حسب المادة (٥٩١) وفي النهاية من موجودات المفلس بمعرفة مأمور الإفلاس .

المادة ٦٠٩ - تؤخذ ألف قرش رسماً مقطوعاً على قرار إعادة اعتبار المفلس .

الفصل العاشر

في خرج الدعاوى التي ترى بمعرفة المحكمة

المادة ٦١٠ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على القرارات التي تعطى بلزوم إحالة الدعاوى التي تحدث بين الشركاء للمحكّمين وعلى صورتها حسب المخرج المقرر في أخذ الصور .

المادة ٦١١ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على القرارات التي تعطى من المحكمة التجارية بتعيين محكّمين في مواد الشركاء سواء كان تعيين المحكّمين من طرف الشركاء أو المحكمة .

المادة ٦١٢ - تؤخذ على تسجيل القرارات التي تنظم من المحكّمين وبيع المخرج اللازم أخذه بمقتضى المادة (٦٠٠) وإذا كانت القرارات المذكورة غير شاملة لمبلغ معين فيؤخذ عليها حسب المادة (٦٠٦) .

المادة ٦١٣ - تعتبر المواد المدرجة بهذا الفصل بخصوص خرج الاعلانات بحق الدعاوى التي ترى بمعرفة المحكّمين الذين عينوا بموجب صك تحكيم بدون مراجعة المحكمة التجارية عند تسجيل ذلك الحكم بالمحكمة التجارية .

الفصل الحادي عشر

في خرج الاعتراض على الحكم واعادة المحاكمة وتصحيح القرار

المادة ٦١٤ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على الاعلام الصادر بصد استدعاء الاعتراض على الحكم قبل الدخول بأساس الدعوى .

المادة ٦١٥ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على اعلام حكم الاعتراض اذا دخل بأساس الدعوى ولم يحكم له بشيء، زائد واذا حكم بشيء، زائد يؤخذ خرج نسبي بمقدار الزيادة .

المادة ٦١٦ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على قبول استدعاء تصحيح القرار الصادر من المحكمة التجارية أو رفضه .

الفصل الثاني عشر

في بيان الخرج الذي يؤخذ بدعاوى اعتراض الغير

المادة ٦١٧ - يؤخذ خرج على القرازات التي تعطى بدعاوى اعتراض الغير مثل الخرج الذي يؤخذ على دعاوى الاعتراض على الحكم .

الفصل الثالث عشر

في بيان الخرج الذي يؤخذ على الدعاوى المفروغ منها

المادة ٦١٨ - تؤخذ خمسة وعشرون قرشاً على الاعلام الصادر بناء على رجوع الطرفين عن الدعوى وفراغها منها سواء كان في المحكمة التجارية أو في هيئة التمييز اذا كان المبلغ المتضمن الدعوى اقل من خمسة آلاف قرش واذا كان زائداً عن خمسة آلاف القرش فتؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً .

الفصل الرابع عشر

في خرج التمييز

المادة ٦١٩ - يؤخذ رسماً مقطوعاً على قرار وتصديق الاعلام أو نقضه لدى التمييز مائة قرش فقط .

المادة ٦٢٠ - اذا نقض الاعلام في التمييز واعيد الى المحكمة التجارية وجرى استئناف الدعوى وتصديق الحكم السابق أو نقض يؤخذ على ذلك القرار رسماً مقطوعاً مائة وخمسون قرشاً .

الفصل الخامس عشر

في خرج الصور

- المادة ٦٢١ - تؤخذ خمسون قرشاً على كل صورة من الاعلامات التي تبليغ للمحكوم عليه وعن كل صورة من صور الاعلامات المذكورة بعد التبليغ عشرة قروش .
- المادة ٦٢٢ - تؤخذ ثلاثون قرشاً عن كل صورة من صور الأوراق السائرة التي تعطى لأحد الطرفين عند طلبه إذا كانت الصورة لا تزيد عن مائة وخمسين كلمة وإذا زادت عن ذلك فتؤخذ عن كل عشرة كلمات قرش واحد لغاية ألف كلمة وما زاد عن ذلك فلا يؤخذ عليه شيء .

الفصل السادس عشر

في خرج الذي يؤخذ على المال المودع

برسم التأمين (الدوبزيتو)

- المادة ٦٢٣ - يؤخذ على كل ما يتودع في صندوق المجلس التجاري من نقود وأوراق نقدية أو أشياء ذات قيمة برسم التأمين في المائة نصف قرش وذلك مدة سنة من التوديع وإذا زادت المدة عن سنة فيؤخذ عن كل سنة ربع قرش في المائة .

الفصل السابع عشر

في مواد متفرقة

- المادة ٦٢٤ - ان عموم الدعاوى التجارية المقامة من الدوائر الرسمية على بعضها أو من الدوائر الرسمية على الأشخاص لا يستوفى عليها رسم من الدوائر الرسمية إما الدعاوى التي تقام من الأشخاص على الدوائر الرسمية فيؤخذ عليها الرسوم اللازمة حسب نظام المحكمة .

- المادة ٦٢٥ - تؤخذ خمسة وعشرون قرشاً رسماً مقطوعاً على كل مذكرة تحرر من المحكمة التجارية المختصة بمصالح أرباب الدعاوى ولا يؤخذ خرج مكرر على تأكيد هذه المذكرات .

- المادة ٦٢٦ - تؤخذ مائة قرش خرجاً مقطوعاً على القرارات التي تعطى بحجز الأموال والأملاك والنقود والأشياء السائرة وبخصوص رفع الحجز سواء كان المحجوز موجوداً لدى المدين أو لدى شخص آخر .

المادة ٦٢٧ - تؤخذ عشرة قروش على تنظيم أو اخراج صور الاوراق اللازم
تخليقها والصافها في محل ما عينا أو خلاصة .

المادة ٦٢٨ - تؤخذ عشرة قروش على كل ورقة ضبط ينظمها المأمور المعين من
جانب المحكمة المتضمنة إبقاء مأموريته أو سائر الخصوصيات .

المادة ٦٢٩ - يجوز تأجيل أخذ الرسم من المحكوم له إذا كان عاجزاً الى ما بعد
تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة التجارية على أن يكون اثبات العجز بشهادة أشخاص
من الاعتبارين مصدقة شهادتهم من قبل المجلس البلدى والحاكم الاداري على أن
يخصم الرسم المذكور من أول مبلغ يستحصل له .

المادة ٦٣٠ - ان الشهادة المتوه عنها في المادة السابقة يجب أن تعرض للمحكمة
التجارية لاتخاذ قرار بشأنها .

المادة ٦٣١ - كل الرسوم الموضوعة بهذا النظام تعتبر بعيثها ويضاف اليها
رسم طوابع الخط والنسبي والمقطوع بموجب نظام الطوابع .

المادة ٦٣٢ - يعتبر هذا النظام مفعول الاجراء من يوم نشره ^(١) .

المادة ٦٣٣ - على نائبنا العام تنفيذ هذا النظام :

(١) ألغيت من هذا النظام المواد المتعلقة بالنفاذ التجارية ، والتحكيم ، وبعض الأحكام الأخرى ، وذلك بصور عدة أنظمة منها :
نظام النفاذ التجارية ، ونظام التحكيم ، ونظام الشركات .

ما صدر بشأن النظام

الرقم - ٢/م

التاريخ - ١٥/١/١٣٩٠هـ

بسم الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩) و (٢٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٨) وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٢ هـ .

وبعد الاطلاع على النظام التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٥ / ١ / ١٣٥٠ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) وتاريخ ١١ / ١ / ١٣٩٠ هـ .

نرسم بأهواء :-

اولا - تضاف مادة برقم (١٦٩) تكرر الى النظام التجاري لعام ١٣٥٠ هـ هذا نصها ..

(تستثنى من احكام اجراءات البيع المنصوص عنها في هذا الفصل السفن المحبوزة التي يخشى

عليها من التعرض للتلف او للهلاك او لغير ذلك من المخاطر التي قد يترتب عليها انعدام

او نقص من قيمتها او جنوحها بشكل يعمق السجاري الملاحية ، ويصعب معه فتحها او غير نفقات

باهظة اعادتها الى مرسى آمن ، او يترتب على جنوحها احداث او تهدد باحداث اضرار بنشآت

الميناء او باغايه من سفن اخرى ، او عاثات سوا كانت هذه المخاطر قائمة وقت ايقاع العجز

عليها او طرأت بعد ذلك . وتثبت اى من هذه الحالات بقرار مسبب من الجهة التي تنظر الدعوى

بعد معاينتها السفينة واستطلاع رأي الجهة الفنية الشرفة على الميناء او اجرائها الخبرة على

الحالة الراهنة التي عليها السفينة . ويجرى البيع بالزاد العلني في اى من هذه الاحوال بعد

الاعلان عنه لمرة واحدة ، في صحيفة محلية قبل السعد المحدد لاجرائه بأسبوع على الاقل .

يجوز في احوال الضرورة القصوى انقاص هذه المدة الى اربع وعشرين ساعة كاملة تعضي بين

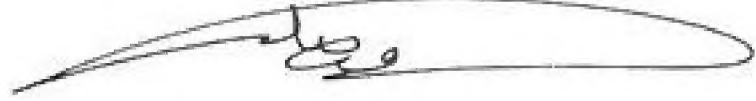
اتمام النشر والساعة المحددة لبدء الزايده .

يبرسي مأمر البيع الزاد على صاحب اعلى سعر يقدم في الجلسة المحددة . وفي جميع

الاحوال يكون للجهة التي تنفذ اجراءات البيع ان توقف الزايده وتؤخرها مرة اخرى او مرتين

تحت أمل زيادة السعر بعد الاعلان عنه طبقا لاحكام الفقرتين السابقتين حسب الاحوال فاذا لم
تحصل مزايدة اولم يقدم سعر اعلى من السعر الذي اعطي في المزايدة الاخيرة لزم ان يرسو مزاد السفينة
نهايا على الشخص الذي تقررت عليه قبل التوقيف المذكور .
ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير التجارة والصناعة تنفيذ

مرسوما هذا ،،،



ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٢٢٢٠ في ١١/١١/١٣٨٩هـ المتعلقة بطلب محمد محمود زاهد واخوانه ومحمد فاضل عرب وشركاء الحجز على الباخرة (شيراز) التابعة لشركة خطوط الملاحة الايرانية وبموجبها وايضاهم ديونهم المترتبة على الشركة مالكة الباخرة المذكورة البالغة تسعة وخمسين الفا واربعمائة وسبعة عشر دولارا امريكيا وعشرة آلاف جنيه استرليني وموافقة هيئة فض المنازعات التجارية على الحجز وقرارها بعد المحاكمة بالزام الشركة المدعى عليها بدفع مبلغ (٥٩٥٥٠) دولارا امريكيا او ما يعادله من الريالات السعودية بالسعر الرسمي لثبوت دعواهم كما قررت الهيئة تنهت الحجز التحفظي واعتبرته نافذا وبيع الباخرة (شيراز) بالمزاد العلني لتسديد الدين المحكوم به. هذا من جهة ومن جهة اخرى بخصوص الصعوبات الحاصلة في موضوع حراسة الباخرة المذكورة وما احدثته وزارة التجارة والصناعة بالاذن للهيئة الاستثنائية بارضاها بيع بالمزاد باحسن سعر يقدم لها في اول مزاد يحدد حتى تستطيع الهيئة انجاز مهنتها قبل فرق الباخرة وفوات حقوق الدائنين السعوديين.

وبعد اطلاعه على خطاب معالي وزير التجارة والصناعة المرفوع لصاحب الجلالة رقم ٩٨٧/م في ١١/١١/١٣٨٩هـ المتضمن ان النظام التجاري الصادر في المرسوم عام ١٣٥٠هـ قد تضمن الفصل الثاني من تنظيمها لاجراءات ضبط السفن وبموجبها وقد كشف التاجير المحلي لاحكام هذا النظام بعد مرور كل هذه المدة عن قصور وعدم مرونة فيما يتعلق بمواجهة حالات بيع السفن التي تكون عرضة لمخاطر جسيمة كالغرق والهلاك الكلي او الجزئي وهي مخاطر يتعذر تدارك نتائجها اذا ما اضعفت لهذه الاجراءات المطولة فالسفينة اذا كانت معرضة لخطر الغرق مثلا فانها بمقتضى احكام النظام القائم تخضع لذات الاجراءات التي تخضع لها السفينة في الاحوال العادية وينتج عن ذلك انعدام او تناقص قيمتها علاوة على ما قد يحدثه هذا الغرق من اضرار ملاحية جسيمة كاعاقة المجرى الملاحي للسفن الداخلة الى الميناء والخارجة منه او احداث اضرار بنشآت الميناء او ما به من عائلات اذا ما جنحت السفينة قبل غرقها كما حدث مؤخرا للباخرة (شيراز) المحجوز عليها حاليا بميناء الطوك عند العبور بالدمام... ورغبة من وزارة التجارة والصناعة في وضع تنظيم شامل لامثال هذه الحالات لتلافي ما قد يترتب عليها من نتائج فقد أعدت الوزارة مشروعا يقضي باضافة مادة جديدة برقم ١٦٩ مكرر الى احكام الفصل الثاني من الباب الثاني من النظام التجاري بالنص الآتي... تستثنى من احكام اجراءات البيع المنصوص عنها في هذا الفصل السفن التي يغشى عليها من التمرس للتلغ او الهلاك او غير ذلك من المخاطر التي قد يترتب عليها انعدام او نقص قيمتها سواء كانت هذه المخاطر قائمة وقت ايقاع الحجز عليها او طرأت بعد ذلك. وتثبت هذه الحالة بقرار مسبب من الجهة التي تنظر الدعوى ويجرى البيع بالمزاد العلني في هذه الحالة بعد الاعلان عنه لمرة واحدة في صحيفة محلية قبل الموعد المحدد لاجرائه بأسبوع على الأقل. ويجوز في احوال الضرورة القصوى انقاص هذه المدة الى اربع وخمسين ساعة ويرى مأمور البيع المزاد على صاحب أعلى سعر يقدم في الجلسة المحددة.

وبعد اجلاء على السعير رقم ١٠ في ١/٦/١٣٩٠ هـ. المتخذ من قبل مستشار من مجلس الوزراء* ومستشار من وزارة التجارة والصناعة المرافق لهذا .

وبعد الرجوع الى القرارات الخاصة بهيئة فض المنازعات التجارية وهيئة حسم المنازعات التجارية .

(يقرر ما يأتي)

- (١) الموافقة على اضافة مادة برقم (١٦٩) مكرر الى النظام التجاري لعام ١٣٥٠ هـ. يكون نصها كالاتي
(تستثنى من احكام اجراءات البيع الشفوي منها في هذا الفصل السفن المحجوزة التي يخشى عليها من التعرض للتلف أو للهلاك أو لغير ذلك من المخاطر التي قد يترتب عليها انعدام أو نقص من قيمتها أو جنوحها بشكل يعيق المجاري الملاحية وصعب معه فنها أو يغير نفقات باهظة اعادتها الى مرسى آمن أو يترتب على جنوحها احداث أو تهديد بأحداث اضرار بمشآت الميناء* أو بما فيه من سفن أخرى أو عائلات سوا* كانت هذه المخاطر قائمة وقت ايقاع الحجز عليها أو طرأت بعد ذلك .
وتثبت اى من هذه الحالات بقرار سبب من الجهة التي تنظر الدوى بعد معاينتها السفينة أو استطلاعها رأى الجهة الفنية المشرفة على الميناء* أو اجرائتها الخيرة على الحالة الراهنة التي عليها السفينة .
يجرى البيع بالمزاد العلني في اى من هذه الأحوال بعد الإعلان عنه لسرة واحدة في صحيفة محلية قبل السعد المحدد لأجرائه بأسبوع على الأقل .
ويجوز في احوال الضرورة القصوى انقاص هذه المدة الى اربع وعشرين ساعة كاملة تخفى بين اتمام النشر والساعة المحددة لهذا* المزايدة .
ويرسى مأمور البيع المزاد على صاحب اعلنى سعر يقدم في الجلسة المحددة .
وفي جميع الأحوال يكون للجهة التي تناسر اجراءات البيع ان توقف المزايدة وتوخرها مرة أخرى أو مرتين تحت امل زيادة السعر بعد الإعلان عنه طبقاً لأحكام الفقرتين السابقتين حسب الأحوال فإذا لم تحصل مزايدة أو لم يقدم سعر اعلنى من السعر الذى اهلنى في المزايدة الأخيرة لزم أن يرسو مزاد السفينة نهائياً على الشخص الذى تقررت عليه قبل التوقيف المذكور) .

(٢) وقد نظم مشروع مرسوم ملكي لذلك صورته مرافقة لهذا . . .


رئيس مجلس الوزراء